حسن موسى الصفار

شخصية الفرد

جدلية العلاقة بين الفرد والمجتمع

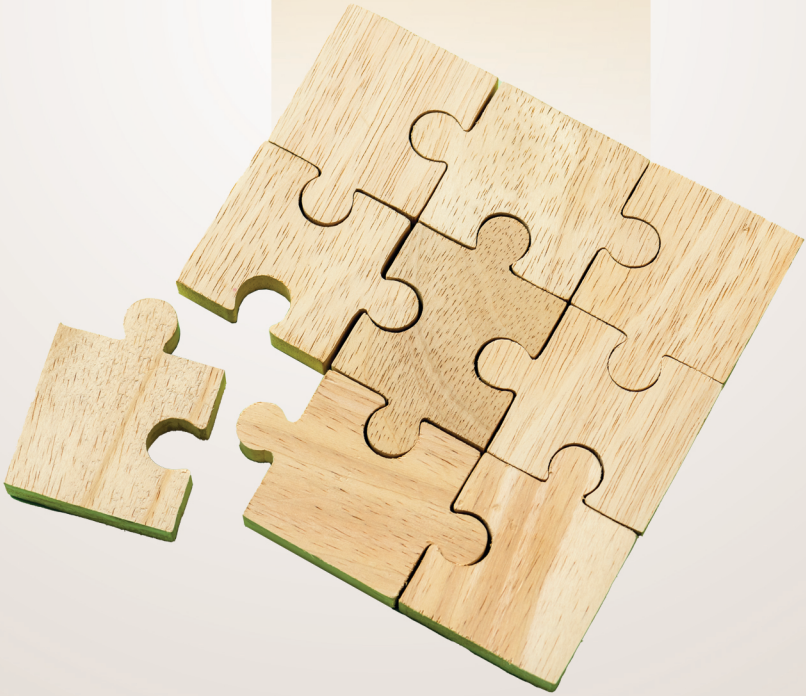

شخصية الفرد

جدلية العلاقة بين الفرد والمجتمع

ح حسن موسى الصفار، ١٤٤٢هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الصفار، حسن بن موسى بن رضي
شخصية الفرد جدلية العلاقة بين الفرد والمجتمع / حسن بن موسى بن رضي الصفار. ـ القطيف، ١٤٤٢هـ
١٧٦ ص؛ ٢١,٥ × ١٤,٥سم
ردمك: ٤-٧١٤٦-٠٣-٦٠٣-٩٧٨
١ـ الشخصية ٢ـ الثقة بالنفس أ.العنوان
ديوي ١٥٨,١ ٧٥٧٦/ ١٤٤٢
رقم الإيداع: ٧٥٧٦/ ١٤٤٢
ردمك: ٤-٧١٤٦-٠٣-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى
١٤٤٣هـ ـ ٢٠٢١م
القطيف ـ المملكة العربية السعودية

أطياف للنشر والتوزيع
هاتف / فاكس: ٨٥٤٩٥٤٥ (٣ ١) ٩٦٦ +
القطيف - شارع القدس
ص.ب ٦١٢١٥ القطيف ٣١٩١١
المملكة العربية السعودية
E-mail: Atyaf.qatif@gmail.com

شخصية الفرد

جدلية العلاقة بين الفرد والمجتمع

حسن موسى الصفار

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

المحتويات..... ٧
مقدمة..... ٩
الفصل الأول:الفردية والانتماء الاجتماعي..... ١٣
تحرير شخصية الإنسان..... ١٥
مبرّرات الهيمنة الاجتماعية..... ٢١
الفردانية والروح الجمعية..... ٢٩
الشخصية التوكيدية..... ٣٧
الفرد الأمة..... ٤٧
أصالة الفرد والمجتمع..... ٥٣
الفصل الثاني: السلطة الأبوية..... ٦٧
الأبوة بين الرعاية والتسلط..... ٦٩
استقلال الشخصية..... ٧٩
الفصل الثالث: الهيمنة الذكورية..... ٩٩
هل تمتلك المرأة قرار زواجها؟..... ١٠١
قوامة الرجل واستقلال المرأة..... ١١٥

كيف نواجه العنف ضدّ المرأة؟..... ١٣١
الفصل الرابع: الشخصية والمسؤولية ١٤١
المسؤولية الفردية واستقلال الشخصية..... ١٤٣
استقلالية الرأي والتعايش الاجتماعي..... ١٥٣
التكيف الاجتماعي واجتناب الخطأ..... ١٦٧
الانتماءات الفئوية ورعاية القيم ١٧١

مقدمة

تمتاز المجتمعات التقليدية بمستوى متقدم من الترابط والتكافل الاجتماعي، فكيان الأسرة يحتضن أفرادها، وله قداسة واحترام في نفوسهم، والأرحام يتواصلون فيما بينهم، والجيران يتعارفون، ويتفقد بعضهم بعضًا، وأبناء المجتمع يشعرون بانتماء مشترك يثري عواطفهم ومشاعرهم الإيجابية، ويدفعهم لتبادل المساندة والتعاطف، ويمنحهم الثقة والاطمئنان.

بينما تعاني المجتمعات الحديثة من تدني مستوى الترابط والتواصل الاجتماعي، وتغوّل الروح الأنانية الفردية، حيث أصيب كيان الأسرة بالتفكك والضعف، ولم يعد للقرابة والرحم معنى يُلتفت إليه، كما لا يهتم الجار بمعرفة جاره والتواصل معه، والمحور الأساس للعلاقة بين الناس هو المصالح والرغبات.

لكن الصورة المضيئة إنسانيًا في المجتمعات التقليدية، تستبطن زوايا سلبية قاتمة، حيث ينشأ الفرد فيها على التبعية والانقياد،

ويُحظر عليه التفكير الحر المستقل خارج السائد في محيطه الأسري والاجتماعي، ولا يمكنه أن يقرر حتى لنفسه ما لا ترضاه أسرته، ولا أن يعترض على قرار تتبناه زعامة مجتمعه.

إن على الفرد أن يتماهى في مجتمعه إلى حدّ الذوبان وانسحاق الشخصية، دون أي تطلّع خاص، أو رأي مستقل، حتى يحظى بالرعاية وظل التكافل الاجتماعي.

وفي المقابل فإن الصورة المظلمة للمشهد الإنساني في المجتمعات الحديثة، تنطوي على جوانب مشرقة، تتمثل في احترام شخصية الفرد، والاعتراف بخصوصيته وحريته، وإفساح المجال لتطلعاته، وتحفيزه للإبداع.

وبالتأمل في صورة المشهدين، نجد أن البعد السلبي في كل منهما ناتج عن التطرف والمبالغة في عنصر القوة والإيجابية. فالمبالغة في تعزيز الروح الجمعية حولتها إلى نوع من الوصاية على الفرد في المجتمعات التقليدية، كما أن الغلو والتطرف في الفردانية تحوّل إلى أنانية مقيتة في المجتمعات الحديثة.

فكيف يمكن الجمع والتوفيق بين عنصري القوة في كلا النموذجين، وتجاوز حال التطرف والغلو فيهما، فنعزز الروح الجمعية، وقيمة الترابط والتكافل الاجتماعي، مع تمتع الفرد بحريته وحماية حقوقه وخصوصيته؟

أعتقد أن ذلك ما يتطلع إليه المخلصون الواعون في المجتمعات التقليدية والحديثة، فقد تعالت أصوات عدد من المفكرين الغربيين الناقدين لتجذر الروح الأنانية الفردية، والاستغراق المادي في مجتمعاتهم، وأبدى كثيرون من أبناء تلك المجتمعات انبهارهم بمشاهد الترابط والتراحم الاجتماعي في المجتمعات التقليدية، وكان ذلك سببًا لإقبال بعضهم على اعتناق الإسلام.

وعلى الضفة الأخرى فإن العلماء الواعين والباحثين المصلحين في المجتمعات التقليدية، يدركون خطر الإرهاب الفكري والقمع النفسي الذي يحيط بحياة أفراد مجتمعاتهم، وأنه سبب رئيس لحال التخلف في هذه المجتمعات، وقد يدفع بعض أبنائها للتخلي عن انتمائه الديني والاجتماعي كردّ فعل لواقعه المأزوم.

لكن المشكلة تكمن في بعض الأوساط الدينية التي تشرعن حال الوصاية على الفرد، ومصادرة الحريات وسلب الحقوق، ضمن فهم خطأ موروث للدين من عصور التخلف والاستبداد، والتزامًا ببعض الأعراف والتقاليد البالية.

والكتاب الماثل بين يدي القارئ الكريم يسلط الأضواء على هذه المشكلة، ويدعو إلى تحرير الفرد من سلطة القمع الأسري غير المشروع، وهيمنة الإرهاب الفكري الاجتماعي. وذلك بالعودة إلى مفاهيم الدين الأصيلة، وتعاليمه النقية التي جاءت في الأصل لحماية

حقوق الإنسان وإقرار كرامته، وسيادة العدل في المجتمع (ليقوم الناس بالقسط).

وتنطلق معالجات الكتاب من رؤية دينية ثقافية، ومن خبرة وتجربة في ساحة العمل الاجتماعي، أرجو أن تشكّل إضاءة في طريق الوعي والنهوض، وأن يتقبلها الله بلطفه إنه سميع مجيب.

حسن الصفار
٢٩ جمادى الآخرة ١٤٤٢هـ
١١ فبراير ٢٠٢١م

الفصل الأول

الفردية والانتماء الاجتماعي

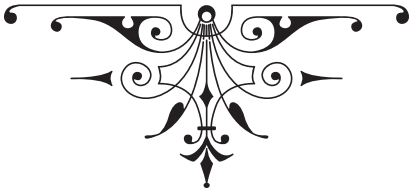

تحرير شخصية الإنسان

تحرير شخصية الإنسان الفرد، وإنقاذه من طغيان هيمنة المجتمع على فكره وسلوكه، كانت مهمة محورية لرسالات الأنبياء، ذلك أن الفرد في المجتمعات البدائية والإقطاعية، والمجتمعات التي يحكمها الاستبداد، يكون مسحوق الشخصية، مسلوب الإرادة، لا حق له في التفكير، فهناك فكر سائد شمولي، يمثل الحقيقة المطلقة، ولا حرية للفرد في التعبير عن رأي آخر، فذلك كفر وزندقة وضلال وابتداع.

ولا فرصة أمامه للاختيار في نمط السلوك وأسلوب العيش، فهو فرد في قطيع، ونسخة مكررة عن شخصية المجتمع لا تغاير فيها. إنه ذوبان كامل ينعدم فيه أيّ شعور بالذاتية والخصوصية.

وحين يأتي نبي إلى مجتمعه، يدعو الناس إلى الله، فإن دعوته تصطدم بهذا الواقع الذي لا يجرأ فيه الأفراد على الإصغاء لرأي آخر، أو نقاش فكرة جديدة، وهنا يتجه النبي لمعالجة جذور المشكلة، وهي انسحاق شخصية الفرد، وتبعيته المطلقة للجماعة، وتجميده

لعقله وإرادته.

وفي القرآن الكريم آيات كثيرة تتحدّث عن نضال الأنبياء، لتحرير الإنسان من هيمنة الجماعة التي تلغي شخصيته، وتصادر إرادته.

من الشواهد التي يذكرها القرآن الكريم، تهديد قوم نبي الله شعيب له بالنفي والإخراج له من بلده، وكذلك جميع من آمن به واقتنع برسالته، ما لم يتراجعوا عن إيمانهم ويعودوا للخضوع للرأي السائد في مجتمعهم، وإن لم يكن ذلك عن رضىً وقناعة منهم، يقول تعالى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ﴾.

وفي ذات السياق واجه مشركو قريش دعوة النبي محمد ﷺ خضوعًا للمعتقد الجمعي السائد في أوساطهم، لذلك فإن النبي محمدًا يوجّه دعوة مباشرة للأفراد بأن يعطوا لأنفسهم فرصة التفكير، خارج الهيمنة الجماعية، وأن ذلك كفيل بتغيير مسار حياتهم.

يقول تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَى وَفُرَادَى ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِكُمْ مِنْ جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾[سورة سبأ، الآية: ٤٦].

وجميع الأنبياء كانوا يرفضون منطق تقليد السالفين واتّباعهم، دون إعمال للفكر والنظر ، يقول جلّ شأنه:﴿وَكَذَٰلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا

عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ﴾[سورة الزخرف، الآية:٢٣].

ويحذِّر الله سبحانه أبناء المجتمعات البشرية من الطاعة العمياء للزعماء ومراكز القوى في المجتمع، يقول تعالى: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلا﴾[سورة الأحزاب، الآية:٦٧].

إن هذه الآيات الكريمة ليست مجرد تشهير بأقوام سابقين، بل هي بيان لمنهج إلهي في تقرير حرية الإنسان، وتحفيزه لممارسة إرادته واستعمال عقله، حتى لا يقع تحت هيمنة الآخرين، واستلابهم لشخصيته.

وما كان يستجيب لدعوة الأنبياء إلا من امتلك شجاعة التمرد والرفض لتلك الهيمنة، وقرر ممارسة حقّه في التفكير والاختيار.

هكذا كان الدين في حقيقته وجوهره، دعوة تحرير لعقل الإنسان وإرادته، وسبيل خلاص من الخضوع والخنوع لغير الله تعالى.

تزوير الدين وتبرير الاستبداد

لكن المفارقة المثيرة في تاريخ الأديان هي تراجع الأمم والمجتمعات عن إنجازات عهود الأنبياء، ليعود الإنسان إلى أحضان الهيمنة الاجتماعية، ويقع في قبضة الاستبداد من جديد، تحت عباءة الدين، وتوظيف شعاراته وعناوينه، فيتحول الدين من حافز تحرر، ونهج نضال، إلى مبرر خنوع، وأداة قمع.

كما يحكي ذلك تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، ومعظم تاريخ المسلمين بعد عهد النبوة والخلافة التي انتهت بمقتل الإمام علي عليه السلام.

وفظائع محاكم التفتيش التي أقامتها الكنيسة في تلك العصور أشهر من أن تذكر، فقد كانت تحاسب الأفراد ليس على آرائهم الدينية المخالفة فحسب، بل على أي رأي يتبنونه في قضايا الطبيعة والحياة، فغاليلو حُكم عليه لأنه قال بحركة الأرض، وأُعدم آريوس (٢٥٦ -٣٣٦م) لأنه خالف القول بألوهية المسيح، أما الطبيب الإسباني ميخائيل سيرفيتوس (١٥١١ - ١٥٥٣م)، الذي رفض ألوهية المسيح أيضًا، فقد أعدمته الكنيسة حرقًا، وبلغ عدد من صدرت ضدّهم أحكام عقوبات بسبب آرائهم أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ ألف شخص، منهم ٣٢,٠٠٠ ألفًا أعدموا حرقًا.

كما عانت المجتمعات الإسلامية في كثير من عهودها أوضاعًا شبيهة بممارسات محاكم التفتيش.

وهذه هي الحال العامة في المجتمعات التقليدية، التي لا تعترف للفرد باستقلال شخصيته، ولا تسمح له بالتمتع بالحريات الشخصية، وتريده جزءًا من قطيع، لا يشذّ عنه في رأي أو سلوك. فلا توجد شخصية مميزة للفرد، ولا خصائص يتميز بها عن الآخرين.

وكانت أنماط الحياة الاقتصادية المحدودة في المجتمعات

التقليدية، تكرّس واقع الانصهار، حيث كان الاعتماد على الصيد أو الرعي أو الزراعة، وجميع أفراد القبيلة يمارسون نفس الأعمال، ويعيشون شكلًا واحدًا من الحياة الرتيبة.

سحق شخصية الإنسان

ويمكن وصف حالة الذوبان، وسحق شخصية الفرد، في تلك المجتمعات بالسّمات التالية:

١. **ليس للفرد تطلّع أو هدف يصبو إليه؛** لأنه لا يرى لنفسه وجودًا مستقلًا، يدفعه للتطلّع والطموح، فهو جزء عضوي في جماعة تسيّره دون وعي أو إرادة منه.

كما قال شاعر قبيلة (غُزيّة):

وهل أنا إلا من غُزيّة إن غوت
غويــت وإن ترشــد غُزيّــة أرشــد

٢. **فكريًّا:** لا يحقّ له أن يفكر خارج إطار التفكير السائد في مجتمعه، ولا يجوز له أن يتبنى رأيًا مخالفًا.

إن عليه أن يثق بفكر الجماعة، ويعتقد بصوابيته، فهو الحقّ المطلق، وما عداه ضلال وابتداع.

وحتى في إطار التشريع الإسلامي، ومع الإقرار بمرجعية الكتاب والسنة، فإن عقلية القطيع والتبعية، وروح التعصب للجماعة، قد

تسللت إلى الوسط العلمي الديني، حتى نقل عن أبي الحسن الكرخي قوله: «كل آية تخالف ما عليه أصحابنا فهي مؤولة أو منسوخة، وكل حديث كذلك فهو مؤول ومنسوخ»[1].

٣. **سلوكيًّا**: يلتزم الفرد بالعادات والأعراف والتقاليد السائدة في المجتمع، وإن كانت كلفتها باهظة، أو لم يكن مقتنعًا بها؛ لأن استخفافه بشيء منها يعرضه للازدراء.

٤. **ليست أمامه خيارات في بناء حياته**، فقد يسلب حقّ اختيار شريك حياته الزوج مثلًا، ويكون القرار بيد العائلة. وهكذا سائر مجالات الحياة.

ورغم أن تطور الحياة في المجتمعات البشرية قد فرض واقعًا جديدًا، يتمتّع فيه الفرد بقدر كبير من الحريات الشخصية، إلا أن بعض المجتمعات لا تزال تصهر أفرادها بقسوة، عبر أنظمة الاستبداد السياسي، واتجاهات التزمّت الديني، وصرامة الأعراف والتقاليد الاجتماعية.

(١) السيد سابق. فقه السنة ج١ ص١٣.

مبرّرات الهيمنة الاجتماعية

تقوم فلسفة المجتمعات الإقطاعية والتقليدية في قمعها لشخصية الفرد على عدد من المبررات والحجج، أبرزها ما يلي:

أولًا: قصور الفرد عن إدراك المصلحة واتخاذ القرار الصائب. مما يجعله بحاجة إلى وليٍّ يسيّره، وراعٍ يصحّح توجّهاته.

إنه من المتفق عليه حاجة الفرد حين يكون صغيرًا للرعاية والولاية، لكن هذه الحالة تستصحب في المجتمعات التقليدية، حيث تستمر هيمنة الأب على الأولاد مادام حيًّا، ويكون قرار الزوجة بيد الزوج مطلقًا، وتخضع المرأة لوصاية الرجل.

ويجب على الناس طاعة شيخ القبيلة، وشيخ الدين، وشيخ الحكم، من منطلق أن (الشيوخ أبخص) ـ حسب التعبير الدارج ـ، أي أعرف بالمصلحة.

ثانيًا: الوقاية من نوازع الشر والفساد، فلو ترك الفرد وشأنه، فإنه

يقع تحت تأثير الشهوات والأهواء، وتحرّكه نزعات الشرّ والفساد، فيضرّ نفسه والآخرين.

ومن أجل حمايته من نفسه، ووقاية المجتمع من شره، لا بُدّ من إحاطته بالرقابة، وسياج الأوامر والنواهي الرادعة.

ثالثًا: تعزيز الروح الجمعية، وأولوية المصلحة العامة. حيث تواجه المجتمعات تحدّيات وأخطارًا على وجودها ومصالحها، فلا بُدّ من تعزيز الروح الجمعية، للدفاع عن الهوية والكيان، بأن يكون الأفراد جنودًا رهن إشارة قيادة المجتمع، وأن يهتمّوا بما يخدم المصلحة العامة، ويقمعوا أيّ تفكير في مصالحهم الشخصية.

إن الفرد محدود الطاقة والقدرة، وقوته في قوة مجتمعه، فعليه ألّا يفكر في بناء قوته الشخصية، بل عليه أن يذوب في إطار تعزيز قوة الجماعة.

وإذا كانت هذه المبرّرات تُساق كمسلّمات في المجتمعات القديمة، فإنها الآن أصبحت حججًا واهية في المجتمعات الحديثة، بسبب تطور الحياة وتقدم وعي الإنسان ونضاله من أجل انتزاع حريته وكسب حقوقه.

الإنسان بين نقاط الضعف ومواقع القوة

إن تلك الثقافة القديمة تركز على نقاط الضعف في طبيعة الكائن البشري، وتتجاهل مواقع القوة، كما تقرّر المنهج الخطأ في التعامل

مع سلبيات الطبيعة البشرية.

فقد منح الله تعالى كلّ فرد قدرة عقلية عظيمة، يعتصم بها من الجهل، وقصور المعرفة والإدراك، لذا يتوجّه إليه الخطاب الإلهي محرضًا له على التفكر والتدبر، واستعمال العقل والنظر.

إنه حين يكون صغيرًا، ليس مؤهّلًا للاستفادة من قدراته العقلية بالمستوى المطلوب، فيحتاج إلى الولاية والرعاية، ريثما تكتمل مداركه، ويتعرف على طبيعة الحياة من حوله فإذا اجتاز عتبة البلوغ، أصبح مكلّفًا من الناحية الشرعية، وحين يمتلك الرشد العرفي، يكون شخصية مستقلة كاملة الاعتبار، رجلًا كان أو امرأة.

ويشير القرآن الكريم، إلى أن الله تعالى زوّد الإنسان بأدوات، يتجاوز بها قصور المعرفة والجهل، الذي يصحبه في مرحلة الطفولة، يقول تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[سورة النحل، الآية:٧٨].

إن قصور المعرفة والإدراك عند الفرد، لا يعالج باستعباده واستتباعه، وإلغاء شخصيته، بل بتوجيهه إلى عقله، وتشجيعه على التفكير والبحث، ودفعه للسعي نحو العلم والمعرفة، وفتح الآفاق والسبل أمامه.

وهذا هو منهج الأنبياء في الأصل، فهم لا يسلكون سبيل الهيمنة

والسيطرة على الناس، والله تعالى لم يسمح لهم بذلك، وإنما يتحدّد دورهم في التذكير والتوجيه، وإتاحة فرصة الاختيار واتخاذ القرار.

يقول تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ * لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ﴾ [سورة الغاشية، الآيتان:٢١-٢٢].

ويقول تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾[سورة يونس، الآية:١٠٨].

وهذا ما تسير عليه المجتمعات المتقدمة، التي توفّر لأبنائها فرص التعلم، ومجالات البحث، وتُطَوِّر وسائل الحصول على المعرفة وتدفّق المعلومات.

لكن المجتمعات المتخلفة تمارس تجاه أبنائها سياسة التجهيل والتعتيم، وتضع العوائق والعراقيل أمام وصول المعلومات والمعارف بيسر وسهولة للناس، ثم تبرّر الهيمنة على أبنائها بقصورهم وتدنّي مستوياتهم.

من جانب آخر، فإن النظر للإنسان من خلال غرائزه الشهوانية، ونزعاته الشريرة فقط، فيه ظلم وحيف. ففي أعماق الإنسان فطرة نقية، ونزعات خيّرة، إلى جانب دواعي الشهوة والهوى، يقول تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾[سورة الشمس،

الآيتان:٧-٨]، وورد عنه ﷺ أنه قال: «كلّ مولود يولد على الفطرة»[١].

فالإنسان مهيّأ للسير في طريق الخير والصلاح، كما يمكن أن ينزلق إلى طريق الشر والفساد، يقول تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[سورة الإنسان، الآية:٣].

وللبيئة التي تحيط بالإنسان دور مؤثر في اختياره لأحد الاتجاهين.

والمطلوب هو توفير البيئة الصالحة، والتربية المناسبة، ونشر القيم الفاضلة، وبثّ الدعوة إلى الخير، وتنمية دوافع الصلاح في نفس الإنسان، وتحذيره من عواقب الفساد والانحراف.

أما شلّ إرادة الإنسان، ومصادرة قراره، وإلغاء شخصيته لضمان سيره في طريق الخير والصلاح، فذلك امتهان لإنسانيته، وخلاف لحكمة الله تعالى في خلق الحياة الدنيا كدار ابتلاء وامتحان.

الروح الجمعية، كيف تتحقق؟

ولعلّ أهمّ مبرّر يطرحه دعاة الهيمنة الاجتماعية، وأهمّ شعار يرفعونه، هو تعزيز الروح الجمعية، وأولوية المصلحة العامة.

ولا شك أن الشعور بالحاجة إلى انتماء اجتماعي، هو من أقوى المشاعر المتجذّرة في نفس الإنسان، فهو يوفّر له الإحساس بالقوة والأمن، كما أن عضويته في المجتمع تساعده في تسيير شؤون الحياة

(١) محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري. ج١، ص٣٣٧، حديث ١٣٨٥. الكافي ج ٢، ص١٣.

ومواجهة مشاكلها.

ولا شك أيضًا أن قوة المجتمع تتحقّق بتضامن أفراده، واهتمامهم بالمصالح العليا لمجتمعهم.

ويظهر من تاريخ البشرية القديم والحديث، أن هناك رؤيتين في الوصول إلى هذه الغاية والهدف:

الرؤية الأولى تبالغ في التقليل من شأن الفرد، وتدعو إلى إذابته وصهره في بوتقة المجتمع، ليسلم قياده، ويكبت رغباته، ويكبح جماح فكره، خضوعًا للإرادة الجمعية، والتزامًا بتوجيهاتها.

وتلك هي سمة المجتمعات الإقطاعية والتقليدية التي يسودها الاستبداد الشمولي، وتشاركها هذه النظرة المدرسة الماركسية الشيوعية في التاريخ الحديث.

ورغم أن عنوان هذه الرؤية وشعارها هو الجماعة والأمة، والمصلحة العامة، إلا أنها غالبًا ما أنتجت واقعًا مباينًا ومناقضًا لهذا العنوان، في تاريخ البشرية القديم والحديث، حيث تؤدّي إلى هيمنة أفراد أو طبقة من الناس على مقاليد الأمور، ليتحكّموا في مصير الأمة والشعب، وليتّخذوا ما شاؤوا من القرارات التي تخدم مصالحهم الخاصة، وتلبي رغباتهم، في المزيد من التسلط والاستئثار.

كما نقرأ ذلك في تاريخ العصور الأوربية الوسطى، ومعظم تاريخ السلاطين المسلمين، وفي سيرة ستالين، وهتلر، وعيدي أمين،

وصدام حسين، وأمثالهم من طغاة هذا العصر، الذين رفعوا شعارات القومية والوطنية، وحكموا باسم الشعب والجماهير.

أما الرؤية الثانية فهي تهتم بإعلاء شأن الفرد، وتدعو إلى احترام خصوصياته الشخصية، وحماية حقوقه المنبعثة من طبيعته الإنسانية، وترى أن قوة المجتمع تتحقّق بقوة أفراده، وتوافقهم على عقد ونظام اجتماعي، لإدارة شؤونهم العامة.

في ظلّ هذه الرؤية، يتمتع الفرد بحرية التفكير والتعبير عن الرأي، واتخاذ القرار في شؤونه الخاصة، وما يختاره لنفسه من أسلوب حياة ونمط سلوك.

ويشترك مع سائر أفراد محيطه الاجتماعي، في صياغة قوانين وأنظمة الحياة العامة، وفي تقرير الأهداف العليا للمجتمع.

وأعتقد أن المجتمعات الإيمانية التي اتّبعت تعاليم الأنبياء في التاريخ القديم، كانت تأخذ بهذه الرؤية، وتعمل وفقها، قبل أن يصيبها الانحراف والفساد، بتسلّط من زوّروا وزيّفوا تعاليم الأديان.

كما أن المجتمعات الحديثة في الدول المتقدمة، تنتمي إلى هذه الرؤية، فقوة أمريكا هدف وشعار لمواطنيها، وتعزيز الروح الوطنية منهج بارز، يزداد تألقه وتجلّيه أمام التحدّيات التي تواجههم، كما حصل بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م.

وكذلك الحال في سائر الدول الغربية، التي سعت مجتمعاتها

للتوفيق بين ممارسة الحقوق الفردية والحريات الشخصية، وبين تعزيز الروح المجتمعية الوطنية، وخدمة المصالح العامة.

ويقتضي التنويه، أن الإشادة بالتوجّه العام لهذه المجتمعات المتقدمة، لا يعني الإشادة بكلّ التفاصيل والجوانب، ففي داخل تلك المجتمعات نفسها أخذٌ وردٌّ، ومعارضةٌ ونقدٌ، للكثير من السياسات والممارسات.

الفردانية والروح الجمعية

حين تكون هناك هيمنة قمعية في المجتمع فإن الإنسان يفقد جوهر إنسانيته؛ لأن جوهر الإنسانية يتمثل في بعدين:

الأول: القدرة على التفكير.

الثاني: الإرادة والاختيار.

هذا هو جوهر إنسانية الإنسان، ومن دون هذين الأمرين لا يكون هناك فرق بينه وبين سائر الكائنات الأخرى.

إن المجتمع الذي يحترم الإنسان، ويتعامل معه بتأكيد إنسانيته، هو المجتمع الذي يعترف بحريته في هذين البعدين، فكلما كان الإنسان أكثر قدرة على التفكير، وأكثر قدرة على اختيار البدائل، فإنه يعيش إنسانيته بشكل أفضل، وفي أيّ مجتمع تنخفض فيه هذه القدرة والإمكانية، تنحط إنسانيته.

إن الآية الكريمة ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ آمَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ إِنَّ هَذَا

لَمَكْرٌ مَكَرْتُمُوهُ فِي الْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُوا مِنْهَا أَهْلَهَا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ * لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِلافٍ ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [سورة الأعراف، الآيتان:١٢٣ - ١٢٤]. تتحدث عن صورة من صور المجتمع الاستبدادي، الذي يقمع حقّ الإنسان في التفكير واتخاذ القرار، هذه الحالة القمعية قد تتجلّى من خلال سلطة سياسية، أو عبر قسوة عائلية، أو في ظل وضع اجتماعي، يُرهب الأفراد، ويسلبهم القدرة على التفكير والاختيار.

هناك جماعة رأوا أمامهم برهانًا واضحًا على وجود الله سبحانه وتعالى، فآمنوا بدعوة نبي الله موسى عليه السلام، الذي جاء يدعوهم إلى الله، وهم مجموعة السحرة الذين أراد فرعون أن ينتصر بهم، لكنهم لما رأوا الحقّ أمامهم واضحًا، ﴿قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ * رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ﴾[سورة الأعراف، الآيتان:١٢١-١٢٢]، فأنكر فرعون عليهم، كيف تؤمنون وأنا لم آذن لكم؟! إنه لا يرى نفسه مهيمنًا على أجسامهم، وعلى وجودهم المادي فقط، وإنما يرى نفسه مهيمنًا حتى على عقولهم وعواطفهم.

﴿قَالَ فِرْعَوْنُ آمَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ﴾ وهذه الروحية موجودة في كل هيمنة طاغية، ففي المجتمعات الاستبدادية، الإنسان لاحقّ له أن يؤمن بالفكرة التي يقتنع بها، وقد تصل إلى درجة أن الإنسان لا يتجرّأ على التفكير، حيث يخشى أنه إذا فكر وبحث، قد يصل إلى نتيجة مخالفة للرأي السائد، وهذا يوقعه في حرج مع السلطة السياسية، أو

الهيمنة الاجتماعية، أو الحالة العائلية، لذلك يتوقف عن التفكير.

في ظل الاستبداد

إن الأفراد في المجتمعات التي تطغى عليها هذه الهيمنة يعيشون:

أولًا: امتهانًا لإنسانيتهم، فلا يعيشون كرامتهم، التي تستوجب أن يتمتعوا بالحرية في تفكيرهم.

ثانيًا: يتوقف الإبداع والتطوير، ففي ظلّ الإرهاب الفكري لا يظهر مبدعون، ولا يحصل تقدّم في المجتمع؛ لأن التطور والإبداع يحتاج إلى شعور بالحرية والأمن، إذ أن هناك تناسبًا بين تقدّم المجتمع وبين مستوى الحرية فيه. والمجتمعات التي يتمتّع أفرادها بالحريات، تكون أقرب إلى التقدم، بينما المجتمعات المقموعة تتوقف فيها مسيرة التقدم والتطور.

ثالثًا: تتعزّز حالة الظلم والفساد بسبب عدم وجود الإرادة، وعدم وجود القدرة على التفكير عند الناس.

يوم كانت المجتمعات الأوروبية تعيش عهد الإقطاع وسيطرة الكنيسة، كانت الحركة متوقفة، وكانوا يعيشون التخلف.

ومتى استطاع المجتمع الأوروبي أن يبدأ مسيرة التقدم؟!

حينما انطلقت حركة عصر التنوير، التي ركزت على فكرة (الفردانية)، أي إشعار الفرد بقيمته ومكانته، والتأكيد على حقوق

الفرد، وعلى الحريات الشخصية، وإدانة نزعة الطغيان الاجتماعي، حتى إن بعض منظّري (عصر التنوير) اعتبر الروح الجمعية مصدر آلام البشرية، وأنها شرّ مطلق، وأنها سبب التخلّف، وتلك مبالغة لا نقبلها على إطلاقها.

حينما تجاوزوا هذه الحالة، وبدأ الفرد يشعر بقيمته، ويمارس حرية التفكير، بدأت مسيرة التقدم في أوروبا.

وهنا بدأ يبرز مفهوم الفردية، ويطلقون عليه أيضًا الفردانية، وتعني أن الإنسان هو أولى من الجماعة، يفكر في نفسه قبل كل شيء، وفوق كل شيء، تكون له حريته في الرأي والتفكير والاعتقاد، وفي التعبير عن رأيه وقراراته، وفي توجهاته وسلوكه.

والقول بالحرية الشخصية الفردية المطلقة في مختلف الأبعاد بلا حدود، تتمثل في:

١. الإقرار بحرية الفرد وحقوقه في التفكير والرأي والاعتقاد بشكل مطلق.
٢. حقه فيما يختار من نمط الحياة وأن يصوغ وجوده بإرادته ورغبته.
٣. استقلالية كيانه وتمتعه بميزاته.
٤. تقديم مصلحة الفرد على المجتمع.

التطرف في الفردانية

وانتشار هذا المفهوم هو الذي أطلق الإنسان في أوروبا من حالة الأسر والجمود التي كان يعيشها في المجتمعات الإقطاعية، وفي ظل سيطرة الكنيسة، وقد رافق هذه الحالة تمرد على الدين؛ لأن الدين الذي تمثله الكنيسة كان مباركًا ومؤيدًا للحالة الاستبدادية السائدة، وهذه الحالة الجديدة التي تعني مقاومة الروح الجمعية وسيادة الفردية أو الفردانية، أصبح فيها مبالغة وغلو وتطرف، فبدأت تفرز سلبيات كثيرة في المجتمع الأوروبي، ومع مرور الوقت اتسعت رقعة آثارها السلبية، ومنها:

- **ارتفاع مستوى الأنانية**: فقد أصبح الإنسان في أوروبا يعيش كثيرًا من المشاكل النفسية والحياتية والاجتماعية بسبب غلبة الحالة الفردية، وتعززت حالة الأنانية عند الفرد، فلم يعد يفكر في غيره، حتى في أقرب المقربين إليه.
- **غلبة الروح المصلحية**: فالتفكير المصلحي أصبح حاكمًا على الإنسان، والمهم هو الربح بأي طريقة وبأي وسيلة.
- **غياب القيم وتلاشي الروح الدينية**: فليس هناك حساب للقيم، ولا حساب للعواطف، فقد غابت المعايير الأخلاقية، والمشاعر الإنسانية التي كانت في المجتمعات التقليدية السابقة.

- **ومن نتائج هذه الآثار السلبية:** حالات القلق، والانتحار، والكآبة، ومظاهر العنف والإجرام، والتفكك العائلي، والانحلال الأخلاقي. هذه المآسي التي يعاني منها الغرب بسبب التطرف في ممارسة الحالة الفردية، التي جاءت كردة فعل لحالة القطيع الجمعية السائدة في المجتمعات التقليدية السابقة.

وفي الحقيقة هناك علاقة جدلية بين الفردية وبين الجمعية، فهل يذوب الإنسان الفرد في المجتمع وينسحق كما كان في المجتمعات التقليدية السابقة؟

أو يعيش حالة الفردية والأنانية كما هي الحال الآن في المجتمعات المادية في الغرب لتغيب العواطف، وتتفكك الأواصر العائلية والاجتماعية، فلا الآباء يُفكّرون في أولادهم، ولا الأولاد يهتمون بآبائهم، ولا الجار يعتني بجاره؟

بالطبع كلتا الحالتين خطأ، فلا حالة الانسحاق والذوبان التي كانت سائدة في المجتمعات الإقطاعية سليمة؛ لأنها كانت تقتل روح الإبداع، وطاقة الإنسان وقدرته، وتصادر شخصيته وقيمته. ولا حالة الأنانية الموغلة في الاتجاه الفردي؛ لأنها تسلب الإنسان إنسانيته، فيعيش في مجتمع مادي استهلاكي، ليصبح شيئًا من الأشياء حتى في المجالات التي يفترض أن تتجلى فيها الحالة الإنسانية، كمجال

الطب، والعلاقات الأسرية.

وهذه الحالة المصلحية الربحية التي تتعامل مع الإنسان كشيء من الأشياء خارج القيم الأخلاقية والعواطف والمشاعر الإنسانية، هي البلاء الأكبر الذي يعيشه إنسان هذا العصر.

الإسلام وتحرير إرادة الإنسان

وقبل مجيء الإسلام كان المجتمع العربي يعيش حالة مشابهة، كانت قبلية جاهلية. وجاء الإسلام، وأطلق عنان الفكر عند الإنسان، وأشعره بقيمته وكرامته، لذلك انطلقت مسيرة الحضارة الإسلامية، التي سرعان ما حصل لها تراجع وانتكاسة، وذلك حينما عادت حالة الاستبداد إلى ذلك المجتمع، الذي أنقذه الله سبحانه وتعالى بالإسلام. ومعظم عهود التاريخ الإسلامي صارت شبيهة إلى حدٍّ ما بالأوضاع التي كان يعيشها الأوروبيون في العصور الوسطى، مع الاختلاف في بعض الجوانب؛ لأن حالة القمع الفكري، والاستبداد السياسي، وذوبان الفرد كانت هي السّمة الأبرز فيها.

ولا تزال هذه الرواسب موجودة في المجتمعات الإسلامية، فلا يجرؤ الإنسان فيها على التفكير، وعلى اتخاذ القرار، يخاف من عائلته، ومجتمعه، والسلطة السياسية في بلده، حواجز وظلمات بعضها فوق بعض.

الإسلام جاء حتى يخرج الناس من الظلمات إلى النور. وبما

أن الإرهاب والقمع الفكري والاستبداد ظلمات، فقد جاء الإسلام ليخرج الناس برسالته من هذه الظلمات. وفيما يتعلق بمسألة الحرية، قد تحصل سلبيات بسبب المبالغة في مفهوم (الفردانية)، حيث تحولت في المجتمعات المادية إلى حالة من الأنانية المفرطة، وهذا ما يجب تسليط الأضواء عليه، حيث لا إفراط ولا تفريط، ولا بُدّ من التوازن.

الشخصية التوكيدية

يعتبر مفهوم التوكيدية من المفاهيم الحديثة في مجال علم النفس، ويمكن أن نستخلص من أبحاث العلماء المختصين التعريف التالي: «**توكيد الذات يعني شعور الفرد بالثقة بنفسه، وسعيه للتعبير عن ذاته في الوسط الذي يعيش فيه، والعمل على حماية مصالحه وحقوقه**».

إن الثقة بالنفس هي مفتاح تفجير المواهب والكفاءات، وبدونها تبقى قدرات الإنسان كامنة مشلولة، حيث ينطوي كل إنسان على قدرات هائلة، لكنه لا يلتفت إليها، أو يشك في وجودها، ويتردد في استخدامها، بسبب ضعف الثقة بالنفس.

كما أن نجاح الإنسان في بناء علاقات سليمة متكافئة مع الآخرين، يعتمد على ثقته بنفسه.

والهروب عن التعامل مع الآخرين، أو الخوف من الارتباط بهم، أو الفشل في إدارة العلاقة معهم، أو انسحاق الشخصية أمامهم، كل ذلك من مظاهر وأعراض ضعف الثقة بالنفس.

وحينما يواجه الإنسان مصاعب الحياة ومشاكلها في الميادين المختلفة، فإن أهم سلاح يتكئ عليه في المواجهة، هو الثقة بالنفس، وبمقدار توفرها تكون درجة صموده ومقاومته.

من هنا تصبح الثقة بالنفس أولى ركائز الشخصية التوكيدية.

أما الركيزة الثانية فهي التعبير عن الذات بأن يمتلك شجاعة الإفصاح عن مشاعره السلبية والإيجابية، بالطريقة المناسبة، وعند انخفاض مستوى التوكيدية يتردد الإنسان ويتهيب من إبداء مشاعره، بسبب حالة من الخوف أو الخجل.. إن البعض من الناس يصعب عليه التعبير عن رضاه أو انزعاجه تجاه الآخرين، بينما يعيش احتقانًا داخليًا بتلك الأحاسيس والمشاعر، والأمر الأهم هو شجاعة إبداء الرأي التي يفتقدها ضعاف الشخصية، بينما يتحلى بها ذوو الشخصية التوكيدية.

والركيزة الثالثة في التوكيدية، السعي لحماية الحقوق والمصالح، التي قد تتعرض للمصادرة والانتقاص من قبل المعتدين والطامعين، ولا يصونها ويحفظها إلا حرص الإنسان عليها ودفاعه عنها.

التعبير عن المشاعر

المشاعر والأحاسيس هي انعكاس صور الأحداث والأشخاص على لوحة نفس الإنسان، حيث يواجه ما يسره وما يحزنه، ومن يرتاح إليه ومن يزعجه، وما يرضيه وما يغضبه.

هذه الانطباعات تترجمها المشاعر والأحاسيس، التي تظهر على قسمات وجه الإنسان، وعبر أحاديثه وكلامه.

وفي الحالة السوّية يفصح الإنسان عن مشاعره تجاه الأشياء والأحداث، مما يجعله أكثر حيوية وتفاعلًا مع الحياة، ويجدد نشاطه النفسي والعاطفي، وينظّم علاقته بما حوله.

وقد يكبت الإنسان مشاعره ويقمعها، مما يحدث له إيذاءً نفسيًا، ويضعف تفاعله مع الواقع المحيط به، وبمرور الزمن يصاب بتبّلد الأحاسيس وجفاف المشاعر.

ولعل من معاني قسوة القلب الذي تحذر منه النصوص الدينية، هو كسل مستوى الأداء العاطفي، وجمود المشاعر والأحاسيس الإنسانية، فقد روي عن رسول الله ﷺ قوله: «إن أبعد الناس من الله القلب القاسي»[1]. إن التفاعل العاطفي هو ميزة إنسانية يختلف بها عن الجمادات التي لا مشاعر لها، فإذا تجمدّت مشاعر الإنسان، تساوى مع الجمادات، يقول تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[سورة البقرة: الآية ٧٤].

لذلك من المحبّذ أن يعبر الإنسان للآخرين عن مشاعره الإيجابية تجاههم، مما ينشّط أداءه العاطفي، ويسعد الآخرين، ويقوي علاقته بهم.

(١) علي المتقي الهندي، كنز العمال، ج١، الطبعة الخامسة ١٩٨٥، حديث رقم ١٨٤٠، (بيروت: مؤسسة الرسالة)، ص٤٢٧.

جاء في الحديث عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من قبّل ولده كتب الله له حسنة، ومن فرّحه فرّحه الله يوم القيامة»[1].

وفي العلاقة مع الزوجة ورد عنه ﷺ: «قول الرجل لزوجته إني أحبك لا يذهب من قلبها أبدًا»[2].

وفي العلاقة مع الآخرين روي عنه ﷺ: «إذا أحب أحدكم صاحبه أو أخاه فليعلمه، فإنه أبقى في الألفة وأثبت في المودة»[3].

ويأتي في هذا السياق الحث على إبداء الشكر والاحترام للمحسنين: جاء في الحديث عنه ﷺ: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس»[4].

وعند وفاة ابنه إبراهيم عبر رسول الله ﷺ عن مشاعر حزنه أمام المسلمين وقال: «إن العين تدمع، والقلب يحزن، ولا نقول إلا ما يرضي ربنا، وإنا بفراقك يا إبراهيم لمحزونون»[5].

فإبداء المشاعر له وظيفة إيجابية في حياة الإنسان، وكبتها وقمعها حالة غير سويّة لها مضاعفات سلبية، وقد تفرض الظروف

(١) محمد بن الحسن الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج٢١، حديث رقم ٢٧٦٢٣، الطبعة الأولى ١٩٩٣م، (بيروت: مؤسسة آل البيت ﷺ لإحياء التراث)، ص٤٧٥.
(٢) محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، ج٥، الطبعة الثالثة المصححة ١٩٨٥م، (بيروت: دار الأضواء)، ص٥٦٩.
(٣) كنز العمال، ج٩، حديث رقم ٢٤٧٤٧، ص٢٥.
(٤) وسائل الشيعة، حديث رقم ٢١٦٣٧، ص٣١٣.
(٥) صحيح البخاري، ج١، ص٣١٧، حديث ١٣٠٣.

الخارجية على الإنسان ذلك، لكن البعض من الناس يمنعهم من إبداء أحاسيسهم، انخفاض المستوى التوكيدي في شخصياتهم، وضعف ثقتهم بذواتهم، وهذا ما ينبغي أن يعالج بالتثقيف والتوجيه والممارسة العملية.

التعبير عن الرأي

حركة فكر الإنسان، وتأمله فيما حوله، وخلفيته المعلوماتية، تنتج لديه أراء وأفكارًا، فيها ما يكون صائبًا مفيدًا، وفيها ما يخالف الصواب، ويفتقد النضج.

وتطور ساحة المعرفة الإنسانية إنما يكون بتداول الآراء وتلاقحها، ولو انطوى كل إنسان على رأيه وفكرته، لما تقدمت حياة البشر خطوة واحدة في أي ميدان من الميادين.

لذلك يمتن الله تعالى على الإنسان بمنحه القدرة على البيان والتعبير يقول تعالى:﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ * عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾[سورة الرحمن: الآية ٣-٤].

إن التعبير عن الرأي ينشّط حركة الفكر عند الإنسان، ويشجعه على المزيد من العطاء، يقول الإمام علي عليه السلام: «العلم يزكو على الإنفاق»[1]. كما يساعد في بلورة الرأي وإنضاجه، وتبيّن موقعه من الصحة والخطأ. ويشكل إسهامًا وإثراءً لساحة المعرفة. وتقويمًا

(١) محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، حكمة ١٤٧.

للأوضاع الاجتماعية.

وقد أصبح التعبير عن الرأي من أهم مقاييس تقدم المجتمعات، حيث تعاني المجتمعات المتخلفة قيودًا على حرية التعبير عن الرأي، ويهمنا في هذا البحث ما يرتبط بالجانب الذاتي، حيث يمارس الإنسان على نفسه قمعًا ذاتيًا، ويصادر حقه في التعبير عن رأيه، حذرًا من مخاوف وهمية، وانتقاصًا من قدراته، وتشكيكًا في قيمة آرائه.

ويحدث مثلًا أن تُتداول الآراء في شأن من الشؤون، ويبدو للإنسان فيه رأي، لكنه يتردد في طرحه، حتى إذا طرحه آخرون، واستحسنه الجميع، لام نفسه على تردده وتوقفه عن إبداء رأيه.

التربية التوكيدية

التنشئة الأسرية لها الدور الأساس في صياغة شخصية الإنسان، وتحديد معالمها وتوجهاتها، لذلك يلحظ علماء النفس تأثير دور التربية العائلية على مستوى توكيد الذات، ارتفاعًا وانخفاضًا.

فالتنشئة السليمة يتخرج منها أفرادًا أقوياء الشخصية، تتوفر لهم درجة عالية من التوكيدية، بينما التربية الخطأ تنتج عناصر مهزوزة الشخصية، تفتقد الثقة بذاتها، وقدرة التوكيد.

إن احترام الطفل وتشجيعه على التعبير عن مشاعره وآرائه، وتدريبه على مواجهة المواقف، وعدم الهروب منها، والتواري خلف مساعدة والديه دائمًا، هو الذي ينمي توكيد الذات وقوة الشخصية عنده.

أما تحقير الطفل وعدم الاعتناء بمشاعره وآرائه، وتعويده الاتكالية على والديه في مواجهة المشاكل، فذلك ما يضعف شخصيته، ويخفض درجة التوكيدية لديه.

لذلك تنصح التعاليم الدينية، وأبحاث علماء التربية، بإتاحة الفرصة للطفل لكي يعبر عن ذاته من خلال اللعب والمرح، فقد ورد عن النبي ﷺ أنه قال: «من كان عنده صبيٌّ فليتصاب له»[1].

وكذلك تشجيعه على التعبير عن رأيه في الأمور الخاصة بالأسرة، كوجبات الغذاء، وأثاث المنزل، ورحلات السفر. وإثارة القضايا الاجتماعية والسياسة أمامه، وطلب رأيه فيها.

ويجري الآن في بعض دول العالم الديمقراطية استضافة مجاميع من طلاب المدارس الصغار، إلى مبنى البرلمان، في بعض الأيام، وعقد جلسة برلمانية خاصة بهم، لمناقشة قضايا محددة، وتدريبهم على التصويت وإبداء الرأي.

وفيما يرتبط بمواجهة المواقف ينصح علماء التربية، بتدريب الطفل على تحمّل المسؤولية عن أقواله وأفعاله، فإذا طلب من أمه ـ مثلًا ـ أن تخبر صديقًا يريد محادثته تليفونيًا أنه نائم، لأنه لا يريد الذهاب معه لبرنامج ما، فعليها أن ترفض ذلك، وتوضح له بأن عليه مواجهة صديقه بعدم رغبته والاعتذار إليه، بدلًا من التهرب منه

(١) وسائل الشيعة، ج ٢١، حديث ٢٧٦٥٩، ص٤٨٦.

والاحتماء بها.

وحين تعود الابنة باكية من المدرسة لأن أحد الشباب ضايقها في الطريق، وتقرر عدم الذهاب للمدرسة، أو الذهاب برفقة أخيها، فمن الأفضل رفع معنوياتها، وإشعارها بأنها قادرة بنفسها على ردع هذا الشاب، بتهديده بإبلاغ الشرطة، وتحريض المارة لإيقافه عند حدّه وفضحه أمام الناس.

وكذلك حين يحصل نزاع بين الابن وبعض زملائه في المدرسة، فلا ينبغي للأب أن يسارع إلى التدخل للدفاع عن الابن والانتصار له، بل عليه أن يرشده إلى أفضل الطرق لمواجهة المشكلة بنفسه.

وهكذا فالمنهج الصحيح تدريب الولد على تحمل المسؤولية، والدفاع عن حقوقه ومصالحه، إلا في المواقف التي تستدعي التدخل.

نحو ثقافة توكيدية

وبعد العائلة يأتي دور المحيط الاجتماعي والثقافة السائدة فيه، فقد تكون قائمة على أساس احترام الفرد، والاعتراف بحقه في التعبير عن ذاته، وتشجيعه على إبراز كفاءته ورأيه، وهنا يكون المحيط الاجتماعي مساعدًا على تنمية الذات، ورفع درجة توكيديتها.

على العكس من ذلك إذا سادت أجواء الإرهاب والقمع الفكري، والتقليل من شأن الفرد إلى حد الذوبان والانسحاق، ليصبح أمّعة طبقًا لشعار (حشر مع الناس عيد) وكما يقول تعالى:﴿وَكُنَّا نَخُوضُ

مَعَ الْخَائِضِينَ﴾[سورة المدثر: الآية ٤٥].

ففي مثل هذا المحيط ينخفض مستوى التوكيدية عند الفرد، مما يجعله سهل الانقياد مع أي تيار جارف، ولقمة سائغة لكل قوي معتدٍ.

إن تعاليم الإسلام تربي الإنسان على أساس المسؤولية، فهو محاسب أمام الله تعالى عن أفعاله وأقواله، لأنه شخصية مستقلة،﴿كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾[سورة الطور: الآية ٢١].

ولا يُقبل منه أبدًا التنازل عن عقله وإرادته انبهارًا بالآخرين وخضوعًا لهم، حيث يرفض الله تعالى الاعتذار بذلك يوم القيامة ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلا﴾[سورة الأحزاب: الآية ٦٧].

وفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إنما تعني واجب كل مسلم في الاعتراض على الخطأ، وعدم ممالأة الانحراف والفساد، من أي جهة كان، (فالساكت عن الحق شيطان أخرس).

لكن التوكيدية والتعبير عن الذات والرأي، لا تعني التهور والصدامية، ولا الانطلاق مع الأهواء والرغبات، دون ضوابط والتزامات، إن ذلك يقود إلى الفوضى والفساد.

حيث وهب الله تعالى الإنسان عقلًا يشكل مرجعية لسلوكه وممارساته، والتوكيدية منهج وسلوك في ظل هدي العقل ونوره.

من هنا يحتاج الإنسان إلى الحكمة واللباقة ليعبّر عن ذاته،

ويحمي مصالحه وحقوقه، بالأسلوب الصحيح المناسب، وإلاّ فقد يجلب لنفسه الشقاء، ويسيء إلى علاقاته مع الآخرين.

والقصة التالية من تراثنا العربي نموذج لموقف توكيدي رائع، تمثل الجرأة في التعبير عن الرأي، واللباقة في تجنب الخطر:

يحكى أن الحجاج خرج يومًا متنزهًا فلما فرغ من نزهته صرف عنه أصحابه، وانفرد بنفسه، فإذا هو بشيخ من بني عِجْل فقال له: من أين أيُّها الشيخ؟ قال: من هذه القرية. قال كيف ترون عمّالكم؟ قال: شرَّ عمال، يظلمون الناس، ويستحلون أموالهم. قال: فكيف قولك في الحجاج؟ قال: ذاك ما وَلِيَ العراق شرٌّ منه، قبَّحه الله، وقبح من استعمله. قال: أتعرف من أنا؟ قال: لا. قال: أنا الحجاج. قال: جعلت فداك، أو تعرف من أنا؟ قال: لا، قال: أنا فلان بن فلان من بني عِجْل، أُصرعُ في كل يوم مرتين ـ أي أصاب بالجنون ـ قال: فضحك الحجاج منه وأمر له بصلة[1].

(١) محمد بن أحمد الأبشيهي، المستطرف في كل فن مستظرف، ج١، الطبعة الثانية ٢٠٠٠م، (بيروت: المكتبة العصرية)، ص١٠٨.

الفرد الأمة

النبي إبراهيم الخليل عليه السلام أبو الأنبياء، يصفه القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾، هناك فرد يكون منسحقًا في المجتمع، وهناك فرد يكون هو المجتمع، فشخصيته كشخصية أمة.

عندنا كثير من النصوص التي تقدم بعض الأفراد باعتبارهم يمثلون الأمة، أو باعتبارهم يوازون حجم المجتمع كله، ونجد هنا ما قاله نبينا محمد صلى الله عليه وآله في أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في واقعة الخندق حين خرج عمرو بن عبد ود وهو مقنع بالحديد فنادى: من يبارز؟ فقام علي بن أبي طالب فقال: أنا لها يا نبي الله. فقال إنه عمرو، اجلس. ثم نادى عمرو: ألا رجل يبرز؟ فجعل يؤنبهم ويقول: أين جنتكم التي تزعمون أنه من قتل منكم دخلها أفلا تبرزون إليَّ رجلًا؟ فقام علي فقال: أنا يا رسول الله؟ فقال: اجلس. ثم نادى الثالثة، فقام علي فقال: يا رسول الله أنا. فقال: إنه عمرو، فقال: وإن كان عمرًا[1]، فقال

(١) البداية والنهاية. ج٤، ص١٢١.

رسول الله ﷺ كلمته العظيمة الخالدة: «برز الإيمان كلُّه إلى الشرك كلِّه»[1]، فعلي عليه السلام يُمثّل الإيمان كله، وأكثر من ذلك، فحينما انتصر الإمام علي عليه السلام وقتل عمرًا، قال النبي ﷺ: «لمبارزة على بن أبي طالب لعمرو بن عبد ود يوم الخندق أفضل من أعمال أمتي إلى يوم القيامة»[2]، وقال ﷺ لعمار بن ياسر: «إن رأيت عليًّا قد سلك واديًا وسلك الناس واديًا غيره فاسلك مع علي ودع الناس»[3].

وفي الشعر العربي، حديث عن بعض الأشخاص الذين كأنهم يمثلون المجتمع كله بما يمتلكون من صفات متميزة، يقول أبو نواس في مدح الفضل بن ربيع:

ليس على الله بمستنكر
أن يجمع العالم في واحد

يقول القاضي أبو بكر الأرجاني:

لو زرته لرأيت الناس في رجل
والدهر في ساعة والأرض في دار

فبعض الأشخاص يمثلون أمة ومجتمعًا بكامله، والسؤال: متى يكون الفرد أمة؟

(١) بحار الأنوار. ج٢٠، ص٢١٥.
(٢) المستدرك على الصحيحين ، ج٣، ص٣٤، حديث٤٣٢٧.
(٣) كنز العمال. ج١١، ص٦١٣، وأيضًا ينابيع المودة للقندوزي، ج١، ص ٣٨٤.

هناك حالات يتجسّد فيها هذا المصداق، منها:

من يفجِّر طاقته وكفاءته

كل إنسان عنده كفاءات وطاقات، فإذا فجرَّ كفاءته وطاقته يستطيع أن يحدث تأثيرًا كبيرًا، يرجح على تأثير الملايين من الناس، فيكون أمة بتأثيره وتفجيره لطاقته وكفاءته.

فهذا أديسون (١٨٤٧ـ ١٩٣١م) مخترع المصباح الكهربائي تغير العالم من بعده، فأصبح العالم بعد أديسون غير العالم قبله، مئات الاختراعات قدمها، وقد كان إنسانًا فاشلًا في دراسته، دخل المدرسة لثلاثة أشهر فقط، ولم يستمر في الدراسة، وكان يعاني من إعاقة في السمع، لكنه غيّر وطوّر العالم عبر مخترعاته.

بإمكان الفرد أن يكون كذلك حينما يفجر كفاءاته في أي مجال من المجالات.

من يتحلى بروح المبادرة

حين يبادر الإنسان ويعمل عملًا مميزًا، يكون أمة بمبادرته، وكم من الأشخاص بمبادراتهم غيروا وجه التاريخ.

فهذه المرأة التي يحكى عنها في أمريكا (روزا باركيس ١٩١٣ ـ ٢٠٠٥م) التي كانت تعيش ضمن واقع التمييز العنصري الذي يفصل البيض عن السود، حتى في وسائل المواصلات، وكان على الأسود

أن يجلس في مقاعد خاصة في الخلف فإذا جاء أحد البيض فعليه أن يترك مقعده له، فالأولوية للأبيض، كحالة من التمييز العنصري.

هذه المرأة وهي خياطة بسيطة كانت في أحد الأيام عائدة من المحل إلى منزلها، وهي جالسة على مقعدها في الباص إذ صعد رجل أبيض، انتظروا منها أن تقوم فلم تقم، خاطبوها أن تقوم، فقالت: لماذا أقوم؟ هذا كرسيي وأنا سبقت إلى الجلوس عليه! قالوا لها: أنت سوداء وقد جاء أبيض والأولوية له، قالت: ومن قال ذلك، هذا ظلم وعدوان؟ لم تقبل أن تقوم فاتجه قائد السيارة إلى مركز الشرطة، وألقوا القبض عليها وسجنوها لأنها خالفت القانون، واستمرت محاكمتها في أمريكا ٣٨١ يومًا، لكن هذا الموقف والمبادرة كانت الشرارة التي أنهت التمييز العنصري في أمريكا، وكانت الحادثة في سنة ١٩٥٥م، وتوالت بعدها الأحداث، إلى أن استطاعت أمريكا رسميًا أن تتجاوز التمييز العنصري، وأخيرًا في العام ٢٠٠٩م رأينا كيف أن رجلًا من أصلٍ أفريقي، هو باراك حسين أوباما يفوز برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، وكتب كثير من الصحفيين والمحللين أن فوز أوباما مدين لذلك الموقف الشجاع الذي صنعه (روزا باركيس).

فبإمكان المبادرة أن تجعل من الفرد أمة، حين يقوم بعمل إيجابي، يؤثر ويغير مسار التاريخ.

من يقود مجتمعه إلى أهدافه السامية

المجتمعات في كثير من الأحيان يبدأ الحراك فيها ويقودها فرد، فيغير واقع أمته ومجتمعه، إن غاندي (١٨٦٩ ـ ١٩٤٨م) محرر الهند كان رجلًا فقيرًا بسيطًا، وكان محاميًا غير ناجح في مكتب المحاماة الذي يعمل فيه، لكن هذا الرجل الفقير هو الذي قاد الأمة المتنوعة الأعراق واللغات والقوميات والأديان، واستطاع أن يحرر الهند كلها.

فالأشخاص الذين يقودون مجتمعاتهم نحو التغيير، يصدق عليهم الفرد الأمة.

وهناك أشخاص كان لهم هذا الدور البالغ التأثير في تاريخنا الإسلامي، ويأتي في طليعتهم الإمام الحسين عليه السلام الذي غير مسار التاريخ بنهضته المباركة، فكان وضع الأمة الإسلامية بعد ثورته المجيدة، يختلف عن وضعها قبل شهادته.

أصالة الفرد والمجتمع

لا يناقش أحد في أن الإنسان كائن اجتماعي، يرتبط بمحيطه البشري ارتباطًا عضويًا ونفسيًا، وذلك أمر محسوس بالوجدان، ملموس على أرض الواقع.

لكن المفكرين والمدارس الفكرية تختلف في تفسيراتها وتصوراتها لأبعاد هذه العلاقة وطبيعتها بين الفرد والمجتمع.

وانطلاقًا من هذا الاختلاف، تتنوع نظريات وأشكال النظام الاجتماعي الذي تبشر به، وقد عرف بعض علماء الاجتماع المجتمع بأنه (مجموعة من الأفراد يربط بينها رابط مشترك يجعلها تعيش عيشة مشتركة، وتنظم حياتها في علاقات منظمة معترف بها فيما بينهم)[1].

وهناك تعريفات أخرى مقاربة.

العامل المؤثر في تحقق الحياة الاجتماعية

تعددت الآراء حول تفسير دوافع الانشداد الاجتماعي في حياة

(١) حسن بحر العلوم. المجتمع المدني في الفكر الإسلامي، ص٢١.

الإنسان ومن أهم تلك الآراء ما يلي:

الرأي الأول: أن الإنسان اجتماعي بالفطرة، أي أنه خُلق كجزءٍ من كل، وجُبل على الانـجذاب نحو نوعه فهو ميل غريزي فطري، كغريزة حب الذات.

الرأي الثاني: أن الإنسان لم يخلق اجتماعيًا، وإنما اضطرته إلى ذلك العوامل الخارجية، فأجبر على الحياة الاجتماعية، فهو بطبعه يميل إلى الحرية ورفض القيود التي يستلزمها العيش الاجتماعي، لكنه حيث لا يتمكن من الحياة وحيدًا، رضخ للقيود التي تستلزمها الحياة مع الآخرين.

الرأي الثالث: أنه ليس مجبولًا ولا مضطرًا، وإنما هو مختار للحياة الاجتماعية، من خلال إدراكه العقلي وتفكيره، فهو يرى أن الحصول على حظ أكبر من مواهب الطبيعة، ومواجهة تحدياتها، يستلزم تشكيل الحياة الاجتماعية.

وهذا الاختلاف لا يترتب عليه أثر كبير، ما دام هناك اتفاق على أن الإنسان كائن اجتماعي.

الفرد أم المجتمع

السؤال الأساس الذي اختلفت المدارس الفكرية في الإجابة عليه هو:

ما هي الصلة بين الفرد والمجتمع؟ هل الفرد هو الأصل أم المجتمع؟ هل الفرد هو الأهم أم المجتمع؟

اختلفت النظريات في الإجابة على هذا السؤال، نستعرضها بشيء من الإيجاز:

النظرية الأولى: الفرد هو الأصل

يرى أصحاب هذه النظرية أن الفرد هو الأصل، لأن المجتمع ليس إلا مجموعة من الأفراد، فلولا الأفراد لم يتحقق المجتمع، وتركيب المجتمع من الأفراد تركيب اعتباري وليس واقعيًا، لأن التركيب الواقعي إنما يتحقق إذا تلاقت المواد والعناصر وحصل بينها تفاعل كوّن عنصرًا جديدًا، كما إذا تفاعل غاز الأوكسجين وغاز الهيدروجين وكون ماءً حيث تنحل أجزاء الغازين في الوجود الجديد، وهكذا فالتركيب الحقيقي بين الأشياء هو اندماج وانحلال أجزائها وخصائصها في المركب الجديد.

وهذه الميزة ليست في تركيب المجتمع من الأفراد، فأفراد الإنسان لا يندمجون مع بعض في (كل) هو المجتمع.

إذن فالمجتمع ليس له وجود أصيل عيني حقيقي، بل وجوده اعتباري وانتزاعي، والأصل هنا هو الفرد.

فالفرد في اللحاظ الوجودي له وجود قبل المجتمع وظهور الوضع المدني، فهو يملك حقوقًا قبل انخراطه في المجتمع، والقيمة

الأخلاقية للفرد أعلى ومقدمة على المجتمع[1].

وقد قامت الديمقراطية الرأسمالية على الإيمان بالفرد إيمانًا لا حد له، وبأن مصالحه الخاصة بنفسها تكفل بصورة طبيعية مصلحة المجتمع في مختلف الميادين، وأن فكرة الدولة إنما تستهدف حماية الأفراد ومصالحهم الخاصة، وانبثق من هذه القاعدة إعلان الحريات الأربع: السياسية، الاقتصادية، الفكرية، الشخصية.

النظرية الثانية: الأصالة للمجتمع

أصحاب هذه النظرية يرون أن الإنسان لا تبرز إنسانيته، ولا تتشكل هويته الإنسانية، ولا عواطفه البشرية ولا أيٍ من مميزاته كالأحاسيس والميول والعقائد والعواطف إلا من خلال اندراجه في سلك المجتمع، ودون ذلك فهو إنسان بالقوة لا بالفعل، أي مشروع إنسان، وهو إناء بشري فارغ من الشخصية الإنسانية، فلا يصبح إنسانًا بالفعل ولا يمتلئ إناء وجوده بالشخصية الإنسانية إلا من خلال الروح الجماعية.

إذن فالوضع الاجتماعي مقدم على الخصائص الفردية، فالأصالة للمجتمع.

وعلى هذه الأرضية قامت الاشتراكية الماركسية على إفناء الفرد في المجتمع، وجعله آلة مسخرة لتحقيق الموازين العامة التي

(١) مرتضى مطهري، المجتمع والتاريخ، ص٢٤.

يفترضها، بمصادرة حريات الأفراد السياسية والاقتصادية والفكرية والشخصية، إلا ضمن أضيق حدود يسمح به النظام، حيث يقوم الاقتصاد الشيوعي على إلغاء الملكية الخاصة، وتمليك الثروة للمجموع وتسليمها للدولة وكيلة عن المجتمع في إدارتها وتوزيعها، حسب قانون: من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته.

إن الماركسية تعتقد أن حب الذات ليس ميلًا طبيعيًا، وظاهرة غريزية في كيان الإنسان، وإنما هو نتيجة للوضع الاجتماعي القائم على أساس الملكية الفردية، فإذا حلت الملكية الجماعية الاشتراكية محلها، ينقلب المحتوى الداخلي للإنسان، وتنقلب مشاعره الفردية إلى مشاعر جماعية، ويتحول حبه لمصالحه ومنافعه الخاصة إلى حب لمنافع الجماعة ومصالحها[1].

النظرية الثالثة: الفرد والمجتمع أصيلان

بعض علماء الاجتماع يرفضون هذه الجدلية، يقول (ادوارد كار): «إن السؤال عمن يأتي قبل الآخر (المجتمع أم الفرد) هو مثل السؤال عن الدجاجة والبيضة، حتى لو عالجته كسؤال تاريخي فليس بوسعك أن تجري تبسيطا واحدا له بطريقة أو أخرى دون أن تحتاج إلى تبسيط معاكس وآحادي مماثل. إن المجتمع والفرد لا ينفصلان، فهما ضروريان ومتممان لبعضهما وليسا ضدين»[2].

(١) السيد محمد باقر الصدر، فلسفتنا، ص٣٧.
(٢) محمد عبد الجبار، المجتمع، ص١٠.

وكما قال كل من (هيدجر) و (سارتر): «إن المجتمع يصنع الشخص، والشخص يصنع المجتمع»[1].

ويبدو من مجموع النصوص الدينية ترجيح هذه النظرة وهي أصالة الفرد وأصالة المجتمع في نفس الوقت.

فالفرد أصل يجب الاعتراف بشخصيته واستقلاليته، وشرعية حبه لذاته، والمجتمع أصل لا تتجلى ولا تبرز إنسانية الإنسان إلا بعضويته فيه وعطائه له.

(وقد كان لتأكيد الإسلام على حقوق الفرد واحترام كيانه أن ظنه البعض أقرب الأنظمة والحضارات إلى الغرب وحضارته فيقول (روجيه أرنالديز) الفرنسي: وما أستطيع قوله بالاستناد إلى تجربتي هو أن الحضارة العربية التي أعرفها جيدًا هي حضارة عظمى، وهي أيضا حضارة غربية لأنها قريبة جدًّا من الحضارة الأوربية، فأينما وجد الإسلام فذلك جزء من الغرب.

كما كان لتأكيد الإسلام على دور الجماعة وحقها في القوامة واحترام كيانها أن ظن البعض أن الإسلام جمعي أي اشتراكي وأنشؤوا في هذا السبيل مقالات وكتبًا)[2].

(١) سامية حسين الساعاتي، الثقافة والشخصية، ص٧.
(٢) د. محمد ضيف الله بطانية، الحياة الاجتماعية في صدر الإسلام، ص ٨٨.

تنمية الروح الاجتماعية

لا شك أن المجتمع الذي تنبض قلوب أبنائه بحبه، وتترسخ في نفوسهم مشاعر الانتماء إليه، فيتبارون في خدمته، ويتنافسون في الدفاع عنه، والعمل من أجل ارتقائه، هذا المجتمع يكون قويًا متماسكًا قادرًا على مواجهة التحديات، مؤهلًا للتقدم والنجاح.

أما المجتمع الذي تسود أبناءه روح الأنانية المفرطة، ويتضاءل فيه التفكير في المصالح العامة، فينشغل كل فرد بهمومه الذاتية فقط، وينتهز كل فرصة للكسب الذاتي ولو على حساب مصلحة مجتمعه!!

هذا المجتمع سيعيش حالة من التفكك والتمزق، تؤدي به إلى الضعف والتراجع والانهيار.

ولكن كيف يتأهل المجتمع ليكون في أفق الصورة الأولى؟ وكيف يتجنب الانحدار إلى مزالق الصورة الثانية؟

إن ذلك يستلزم نشر وتعميق ثقافة المسؤولية الاجتماعية، على صعيد التربية، وأنماط السلوك والأعراف والتقاليد، والنظم والتشريعات، وتشكيل المؤسسات الأهلية الفاعلة.

إن تعميق روح المسؤولية الاجتماعية يجب أن يكون ضمن مسارين يتفاعلان ويسهمان في تحقيق الهدف المنشود.

المسار الأول: اهتمام المجتمع بالفرد.

المسار الثاني: عطاء الفرد للمجتمع.

في المسار الأول هناك عدة عناوين من أهمها:

أولًا: إشعار الفرد بالاحترام والاهتمام، بدءًا من تربيته العائلية، تواصلًا مع مراحل التعليم، والتعاطي الاجتماعي.

العوائل التي ترعى أبناءها وتشبع عواطفهم وتفيض عليهم من العطف و الحنان، هؤلاء تكون نفوسهم أقرب إلى الإيجابية و الحالة السوية، بينما إذا تربى الطفل في عائلة تمارس تجاهه العنف الأسري والإهمال والإيذاء، فإنه يتربى على الجفاء، وتتكون في نفسه العقد، وقد يتجه للانتقام و الثأر لمشاعره وأحاسيسه المكبوتة التي قمعت في فترة طفولته، لهذا تؤكد النصوص والتعاليم الدينية، والنظريات الاجتماعية والتربوية، على الاهتمام بالأطفال، ورد في الحديث عن النبي محمد ﷺ: «أولادُنا أكبادُنا، صُغَراؤهُم أمَراؤنا»[1] أي أن الطفل الصغير بمثابة الأمير في الأسرة، حيث يهتم الجميع بمشاعره ورغباته، ضمن الضوابط التربوية بالطبع.

وعنه ﷺ: «مَن دَخَلَ السُّوقَ فاشتَرى تُحْفَةً فَحَمَلَها إلى عِيالِهِ كانَ كَحامِلِ صَدَقَةٍ إلى قَومٍ مَحاوِيجَ، ولْيَبدَأْ بِالإناثِ قَبلَ الذُّكُورِ»[2] حيث حاجة الفتاة أكثر إلى الرعاية العاطفية وفيض الحنان، ولعل الحديث

(١) محمد بن علي بن بابوية القمي، جامع الأخبار، ص٢٨٣، حديث٧٥٥.
(٢) وسائل الشيعة، ج١٥، ص٢٢٧، حديث١.

آخذٌ بعين الاعتبار وضع المرأة و الفتاة في المجتمع الجاهلي، الذي كان ينظر إلى المرأة نظرة دونية، لذلك تأتي الأحاديث لتؤكد على رعاية الفتاة بالخصوص.

وتنقل كتب السير أنه كان من سنة النبي ﷺ السلام على الأطفال، لأن ذلك يشعرهم بالاحترام، فعن أنس بن مالك أَنَّ رَسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ مَرَّ علَى غِلْمَانٍ فَسَلَّمَ عليهم[1].

وعن الإمام الصادق عليه السلام: «أَحِبُّوا الصِّبيانَ وَارْحَمُوهُم وَإِذا وَعَدْتُّمُوهُم شَيْئًا فَفُوا لَهُم»[2].

إنه من المهم التعامل مع الطفل كشخصية لها اعتبار وكيان خاص، فذلك مطلوب لتنشئته على الإيجابية والحالة السوية.

مشكلة تربوية قائمة

مع انتشار الأجهزة المحمولة، وانشغال الآباء والأمهات بوسائل التواصل الاجتماعي، برزت مشكلة تربوية كبيرة، حيث يعاني أطفال اليوم من انشغال آبائهم وأمهاتهم، فيعيش الجميع في منزل واحد، لكن كل فرد له عالمه الخاص، وهو منفصل عمن حوله من حيث المشاعر والتفاعل.

وقد نشرت الصحف خبرًا عن أطفال في ألمانيا يتظاهرون ضد

(١) صحيح مسلم حديث ٤١٤٨.
(٢) الكافي، ج٦، ص٤٩، حديث٣.

آبائهم تحت شعار: «العبا معي وليس بهواتفكم الجوالة»، ويقول الخبر: شهدت مدينة هامبورغ شمال ألمانيا أمس، مظاهرة فريدة من نوعها نظّمها عشرات الأطفال احتجاجًا على انشغال آبائهم عنهم بالهواتف الجوالة.

وكانت دورية «بحوث طب الأطفال» قد نشرت نتائج دراسة أجراها باحثون أميركيون، أنّ الأطفال الذين يجري تجاهلهم من طرف الآباء يشعرون بالإحباط، أو يظهر لديهم إفراط في الحركة، أو قد يصابون بنوبات من الغضب.

وتؤكد الباحثتان سوزان إيغرت وغيسيلا شوبرت، من معهد بيدا غوجيا الإعلام، في مدينة ميونيخ الألمانية: أنّ هناك اتفاقًا كبيرًا بين الخبراء على أن نتائج هذه الدراسة تتماشى مع ما جرى التوصل إليه في ألمانيا أيضًا[1].

وقد نقل موقع «برلينرتسايتونغ»: أنّه ليس من المستغرب أن تزيد المشكلات بين الوالدين والأطفال، عندما يخفّ التواصل الشخصي والمباشر بين الطّرفين، وينقطع بالتالي الحديث عن المشكلات المطروحة.

لهذا ينبغي على الآباء والأمهات أن يهتموا بأبنائهم، و لا ينشغلوا

(١) صحيفة الشرق الأوسط: الأحد ٢٩ ذو الحجة ١٤٣٩ هـ الموافق ٠٩ سبتمبر ٢٠١٨ م ـ رقم العدد [١٤٥٣٠].

عنهم، ففي مرحلة الطفولة تتكون مشاعر الطفل وشخصيته، حينما يشعر بالاحترام والاهتمام في عائلته ومجتمعه، تنمو شخصيته نموًا سويًا.

لذلك نقرأ في السيرة النبوية عن تعامل الرسول ﷺ مع الأطفال، واحترامهم وتقديرهم، فقد ورد أنه أُتِيَ رسولُ اللهِ ﷺ بقَدَحٍ فشرِبَ، وعن يمينِه غُلاَمٌ هو أحدَثُ القَوْمِ، والأشْياخُ عن يَسارِه،

قال: (يا غُلامُ، أتأْذَنُ لي أن أُعطِيَ الأشْياخَ).

فقال: ما كنتُ لأُوثِرَ بنَصيبي مِنكَ أحَدًا يا رسولَ اللهِ، فأعطاه إيَّاه[1].

هكذا كان رسول الله ﷺ يحترم الأطفال ويقدرهم.

البيئة الاجتماعية

كل فرد يتحمل جزءًا من المسؤولية، في صناعة البيئة والأجواء الاجتماعية التي تحترم الفرد وتنمي شخصيته على حب المجتمع والتضحية من أجله، فالمعلم يسهم في ذلك من خلال تنشئة الجيل على الاحترام والعطف والمودة، والموظف في أجهزة الدولة حيث يراجعه المواطنون، وهو مكلف بخدمتهم، فينبغي التعامل معهم بتقدير واحترام، وأن ينهي معاملاتهم دون تأخير أو مماطلة، فهو مسؤول من الناحية الشرعية و القانونية، فالفقهاء يقولون (يحرم

(١) صحيح البخاري، حديث٢٢٦٥.

على الموظف أن يصرف شيئًا من وقت وظيفته في أموره الشخصية الخاصة مادامت هناك حاجة للمراجعين و المواطنين)، بل حتى أداء الصلاة (لا يجوز الانشغال بإطالة الصلاة أو أخذ وقت زائد) إذا عطل مصالح المواطنين.

ومما يؤسف له أن بعض الموظفين يجتهدون في تعقيد القوانين بدل تسهيلها، ويتعاملون مع المراجعين بجفاء!!

ثانيًا: الوقوف مع الفرد في حالات ضعفه المادي والمعنوي.

فذلك مما يعزز انتماء الفرد للمجتمع ويشعره بالامتنان، أما إذا حدث إهمال وتجاهل للأفراد في أوقات حاجتهم، وحين تعصف بهم المحن والشدائد، فإن ذلك يضعف الروح الاجتماعية لديهم، بل قد ينمي روح الانتقام والحقد في نفوسهم على المجتمع.

الوقوف مع الفرد في أزمته ينمي لديه الروح الاجتماعية، ويشعر الفرد بأن مجتمعه لم يهمله عند حاجته ومشكلته.

ثالثًا: مساعدة الفرد في بناء حياته وتحقيق تطلعاته

إن اهتمام المجتمع بالفرد في مجالات التعليم، أو توفير فرص العمل، وتأسيس الحياة الزوجية، وتحقيق التطلعات، عبر مبادرات التعاون الفردية، أو من خلال المؤسسات الأهلية التطوعية، كل ذلك يؤكد انشداد الفراد لمجتمعهم، وينمي في نفوسهم الانتماء للمجتمع، والسعي لخدمته والعمل من أجل رقيه.

ونجد أن أئمة أهل البيت عليهم السلام قدموا لنا بسيرتهم وسلوكهم أنموذجًا أعلى في الاهتمام بأبناء المجتمع، كانوا يحترمون الناس، حتى من يسيء إليهم، وكانوا يهتمون بحوائج الفقراء والضعفاء، وما من إمام من الأئمة إلا ونقرأ في سيرته أنه كان يتفقد الفقراء والمحتاجين.

فقد دَخَلَ الحُسَينُ عليه السلام عَلى أُسامَةَ بنِ زَيدٍ وهُوَ مَريضٌ، وهُوَ يَقولُ: واغَمّاهُ! فَقالَ لَهُ الحُسَينُ عليه السلام: وما غَمُّكَ يا أخي؟ قالَ: دَيني وهُوَ سِتّونَ ألفَ دِرهَمٍ.

فَقالَ الحُسَينُ عليه السلام: هُوَ عَلَيَّ، قالَ: إنّي أخشى أن أموتَ.

فَقالَ الحُسَينُ عليه السلام: لَن تَموتَ حَتّى أقضِيَها عَنكَ. فَقَضاها قَبلَ مَوتِهِ.[1].

(١) محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج٤٤، ص١٨٩.

الفصل الثاني

السلطة الأبوية

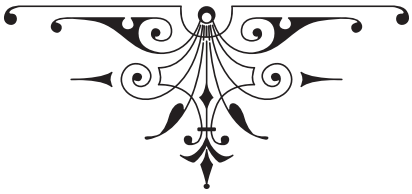

الأبوة بين الرعاية والتسلط

يهتمّ الآباء بصلاح أبنائهم، وصناعة مستقبل صالح وسعيد لهم، انطلاقًا من دوافع فطرية. ذلك أنّ الآباء مفطورون غريزيًّا على حبّ الأبناء، فهم مهتمون غاية الاهتمام بتنشئتهم تنشأة صالحة، حتى قيل: إنّ الإنسان لا يحبّ أن يتفوق عليه أحد إطلاقًا سوى ابنه، فقد يضيق المرء ذرعًا نتيجة تفوق الآخرين عليه، بخلاف ما إذا كان المتفوق هو ابنه؛ لأنّ الآباء يحملون عاطفة وحبًّا وشفقة عظيمة على أبنائهم.

إنّ الدين يحمّل الآباء المسؤولية التامة عن حسن التربية للأولاد، فكلّ أبٍ مسؤول أمام الله سبحانه عن حسن تربية ابنه والعمل على إصلاحه.

ويكشف الدين عن الآثار العظيمة التي يتركها صلاح الولد على الوالد، فقد ورد عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الولد الصالح ريحانة من رياحين الجنة»[1]، وورد عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «من

(١) الكافي، ج٦، ص٣، حديث١٠.

سعادة الرجل الولد الصالح»[1]، وجاء في رواية أخرى عنه عليه السلام أنه قال: «مِيراثُ اللّه مِن عَبدِهِ المؤمنِ وَلَدٌ صالِحٌ يَستَغفِرُ لَهُ»[2]. لكلّ ما سبق، يسعى الإنسان ويتطلع إلى صلاح أبنائه، ذكورًا وإناثًا، وذلك ما يتطلب أن ينتهج الأب منهجًا تربويًّا صالحًا، ويبذل أقصى جهد ممكن، حتى يضمن إنتاج ولد صالح.

هل يفرض الصلاح على الأبناء؟

غير أنّ السؤال المطروح هنا، هو ما إذا كان يتوجب على الآباء أن يفرضوا الصلاح على أبنائهم فرضًا، وهل من حقّهم فعل ذلك؟

إنّ من الملاحظ أنّ بعض الآباء يعمدون إلى محاولة فرض الصلاح على أولادهم. فلا يكتفون ببذل ما في وسعهم نحو تربية الأبناء، وإنما يلجأون إلى فرض الصلاح على الأبناء بالإكراه، انطلاقًا من الشعور بالحقّ في الهيمنة عليهم، استمرارًا للوصاية الأبوية عليهم منذ الصغر، التي تفرض ـ بظنّهم ـ حتمية رضوخ الأولاد لأوامرهم، وبذلك يريد هؤلاء الآباء استصحاب حالة الوصاية هذه على الأولاد حتى في كبرهم، متصورين بأنّ من حقّهم فرض ما يشاؤون على أبنائهم، باعتبار ذلك طريقًا لصلاحهم، بل إنّ بعض الآباء يتوهّمون أنهم عن طريق ذلك يقومون بتكليفهم الشرعي، ويستجيبون لأوامر الله تعالى في رعاية الأبناء.

(١) الكافي، ج٦، ص٣، حديث٦.
(٢) بحار الأنوار، ج١٠١، ص٩٠، حديث ٢.

ويأتي العرف الاجتماعي باعتباره دافعًا آخر وعاملًا ضاغطًا على الآباء، نحو ممارسة التأثير على الأبناء قسرًا، وذلك تحاشيًا لتلقي العتب الاجتماعي، والتوبيخ من الناس، فيما لو خرج الأبناء عن طوعهم، وبذلك يلجأون إلى درء العيب الاجتماعي عن أنفسهم، من خلال فرض رؤيتهم على الأبناء، بما يصل أحيانًا إلى قسرهم على اتّباع العادات والأعراف التي لا صلة لها بالدين، وبما يصل أحيانًا إلى الاصطدام بالأبناء أو البنات، نتيجة خروجهم على عادة اجتماعية، أو تقليد مجتمعي، كلّ ذلك رغبة في درء العيب، وتفاديًا للحرج الاجتماعي.

حدود التربية شرعًا

وبالعودة إلى النصوص الشرعية، والتعاليم الدينية، نجدها لا تكلّف الأب المسؤولية عن الأبناء بعد بلوغهم سنّ التكليف والرشد. بل يكون دور الأب حيال الأبناء، كدوره حيال سائر أفراد المجتمع، لجهة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بمعزل عن أيّ خصوصية شرعية تلزمه كأب تجاه الأبناء، بأكثر مما تلزمه حيال سائر أفراد المجتمع، فإذا لم يقبل الأبناء الراشدون من أبيهم، ولم يستجيبوا لتوجيهاته، فلا مسؤولية شرعية تقع على عاتقه. ما دام قد قام بواجبه، وبذل ما بوسعه في تربية أبنائه، فلا ينبغي للمجتمع أن يحمّله المسؤولية ويلقي باللائمة عليه نتيجة تصرفات أبنائه.

وأبعد من ذلك، هل هناك أصلًا إمكانية لدى الآباء لقسر أبنائهم الراشدين على فعل شيء لا يريدونه! كلّا. فالأبناء، إناثًا كانوا أم ذكورًا، يمثل كلٌّ منهم كيانًا مستقلًّا، أعطاه الله تعالى الإرادة وحرية الاختيار، قال تعالى: ﴿فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾، فلم يرد سبحانه وتعالى أن يكون إيمان الفرد ناتجًا عن الجبر والإكراه، سواءً من طرفه سبحانه، أو عن طريق أنبيائه، أو بواسطة الآباء.

النبي نوح والابن المتمرد

لقد استعرضت قصة نبي الله نوح عليه السلام مع ابنه أثناء الطوفان، الواردة في القرآن الكريم، جانبًا من حدود المسؤولية الملقاة على عاتق الأب حيال أبنائه. وهي رسالة واضحة ينبغي أن يلتفت لها الآباء، فهل كان النبي نوح مقصِّرًا في هداية ابنه؟ أولم يسلك عليه السلام الطريق السليم في تربيته؟ بلى، لقد كان ذلك متوفّرًا من جهة نوح حيال ابنه، غير أنه عليه السلام لم يكن يتسنى له فرض أمره على ابنه، ولا إكراهه على اتّخاذ موقف لا يريده، وذلك لسبب بسيط، وهو أنّ ابنه الذي يقف قباله بشر منحه الله الحرية والإرادة، فهو المخوّل في اتخاذ مواقفه، وتحديد توجهه.

وقد استعرض القرآن الكريم قصة نوح مع ابنه في قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ الْكَافِرِينَ * قَالَ سَآوِي إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّـهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ﴾ [سورة نوح، الآيتان: ٤٢ـ٤٣].

حيث جرت أحداث القصة يوم الطوفان، حين نادى نوح ابنه وكان في معزل، وللمفسّرين قولان في تفسير مفردة ﴿مَعْزِلٍ﴾، فهناك من قال أنّ الابن كان في مكان مرتفع منعزل وبعيد عن الطوفان، فيما رأى فريق آخر من المفسرين أن عبارة ﴿فِي مَعْزِلٍ﴾ تشير إلى انعزال الابن عن الإيمان برسالة أبيه، ونأيه في الوقت ذاته عن الكافرين بالرسالة، وبمعنى أدقّ كان معتزلًا اجتماعيًّا، بعيدًا عن الدخول في الصراع، فلم يكن مع هؤلاء ولا أولئك. إذًا نحن هنا بإزاء نبيّ عظيم، سعى بكلّ جهده لهداية قومه، ومن المؤكّد أنه بذل ما بوسعه لهداية ابنه، بل إنّه ظلّ يناديه وينصحه بالركوب معه في سفينة النجاة، حتى آخر لحظة ﴿يَا بُنَيَّ ارْكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ الْكَافِرِينَ﴾، لكن الابن لم يستجب لنداء أبيه، وآثر الهرب إلى قمة جبل، ظنًّا منه أن ذلك سبيل النجاة ﴿قَالَ سَآوِي إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ﴾، وكأنه يقول لأبيه ضمنًا، يا أبتِ، لا دخل لك فيما أختار، ومع ذلك ظلّ نوح عليه السلام يتعامل مع ابنه العاق بالرأفة والشفقة، مخاطبًا إيّاه ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّـهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ﴾، وبالرغم من هذا الوضع المأساوي، ظلّت الرحمة والشفقة تجلّل نبي الله نوح تجاه ابنه المتمرّد، الذي رفض الاستجابة لرسالة أبيه، حتى حين كان في أحلك الظروف، والخطر محدق به من كلّ جانب، قال تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ * قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ

صَالِحٍ﴾، ومضمون قوله تعالى: ﴿لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ أي إنّ الابن لم يعد يستحقّ الرابطة النسبية بك، ما دام قد قطع الرباط الإيماني، الذي يُعَدّ أوثق وأكثر عمقًا من الارتباط النسبي.

الرسالة في القصة

إنّ الرسالة الأبرز التي يريد أن يبعثها الخالق سبحانه من خلال قصة نوح مع ابنه، هي أنّ صلاحية الآباء تجاه الأبناء تقتصر على الإرشاد والتوجيه، وحسب. فإن لم يأخذ الإرشاد مفاعيله في حياة الأبناء، فليس ذلك موجبًا للآباء أن يفرضوا على أبنائهم ما لا يرغبون، ولو كان الأمر كذلك لفعله نبي الله نوح مع ابنه، وفلذة كبده الموشك على الهلاك الحتمي، بأن يكبّل يديه ورجليه مثلًا، ويأخذه إلى سفينة النجاة رغمًا عنه!، لكنه لم يفعل. وذلك لعلمه عليه السلام أنّ الأب ليس مكلّفًا إكراه أبنائه وإجبارهم على النزول على ما يريد هو، وإن كان محقًّا، فضلًا عن أنّ الطريق نحو الهداية والرشاد لا يتسنّى بالقسر والإكراه، خاصة حين يتعدّى الأبناء مرحلة الطفولة ويبلغون سنّ الرشد.

إنّ على أفراد المجتمع أن يفهموا هذه الرسالة جيّدًا، فلا يلجأون إلى تحميل الآباء المسؤولية عن انحراف أبنائهم، ذكورًا كانوا أم إناثًا، فلا مسؤولية تقع على عاتق الأبوين أو العائلة تجاه الانحرافات التي قد تصدر عن بعض الأبناء، ما دام الأبوان قد أدّيا واجبهما في تربية الأبناء. كما لا ينبغي إلقاء الاتّهامات على عواهنها حيال تقصير الآباء

في تربية أبنائهم الذين وقعوا في الانحراف، وإنّما يلزم البناء على الصحة في هذا المقام، من خلال حمل عمل المؤمن على الصحة، ما يعني الافتراض بأنّ الأب قد أدّى واجبه التربوي على أحسن ما يكون، اللهمّ إلّا إذا تأكد خلاف ذلك، فهنا ربما صحّ توجيه الملامة.

وبالمقارنة مع المجتمعات الغربية، تبدو العلاقة بين الآباء والأبناء في مجتمعاتنا في غاية الإيجابية، إلّا أنّها قد لا تخلو من المبالغة أحيانًا. حيث تتسم العلاقة بين الآباء والأبناء في المجتمعات المتحررة بالمبالغة لجهة الانفصال النفسي والقانوني فور بلوغ الأبناء سنّ الثامنة عشرة، بحيث لا تعود العائلة معنية بتصرفات الأبناء نهائيًّا، ولا المجتمع يتوقع منها ذلك أصلًا، في المقابل يمثل الارتباط الأبوي القائم بين العائلة والأبناء حالة إيجابية في مجتمعاتنا المحافظة، إلّا أنّ ذلك قد يوقع كثيرين في المبالغة أحيانًا، على نحو يحمّل الآباء أنفسهم أعباء ومسؤوليات لم يحمّلهم الله تعالى إيّاها.

في بيوت الأئمة أبناء متمرّدون

لقد شهد تاريخ أئمة أهل البيت عليهم السلام عددًا من الحالات التي كان فيها أبناؤهم مخالفين لعقيدتهم ونهجهم الديني. فهل كان ذلك ناتجًا عن تقصير من الأئمة حيال تربية أبنائهم، أم أنّهم عليهم السلام لم يكونوا يحسنون التوجيه والإرشاد، كلّا، لكن الإمام لا يمتلك الحقّ الشرعي في أن يفرض على ابنه ما لم يختره، وقد ذكر الشيخ المفيد

في الإرشاد ما نصّه: «كان لأبي عبدالله عليه السلام ـ الصادق ـ عشرة أولاد، وكان إسماعيل أكبر إخوته، مات في حياة أبيه...، وكان عبدالله أكبر إخوته بعد إسماعيل، ولم تكن منزلته عند أبيه منزلة غيره من ولده في الإكرام، وكان متّهمًا بالخلاف على أبيه في الاعتقاد، ويقال إنه كان يخالط الحشوية، ويميل إلى مذاهب المرجئة، وادّعى بعد أبيه الإمامة، واحتج بأنه أكبر إخوته الباقين، فاتّبعه على قوله جماعة من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام، ثم رجع أكثرهم بعد ذلك إلى القول بإمامة أخيه موسى عليه السلام، لما تبينوا ضعف دعواه، وقوة أمر أبي الحسن عليه السلام ودلالة حقّه، وبراهين إمامته، وأقام نفر يسير منهم على أمرهم، ودانوا بإمامة عبدالله، وهم الطائفة الملقبة بالفطحية، وإنّما لزمهم هذا اللقب؛ لقولهم بإمامة عبدالله، وكان أفطح الرجلين، ويقال: إنّهم إنّما لقبوا بذلك؛ لأنّ داعيتهم إلى إمامة عبدالله كان يقال له: عبدالله بن أفطح»[1]، وورد عن الإمام الكاظم عليه السلام أنه قال: «يريد عبدالله أن لا يعبد الله»[2].

إذًا نحن هنا بإزاء ابن إمام، وأخ لإمام، كان يحمل عقيدة مخالفة، فقد كان يخالط الحشوية، وهي الفرقة التي كانت ترى خطأ قتال الإمام عليّ عليه السلام لأصحاب النهروان وصفين، وقد كان عبدالله هذا يميل إلى رأي هذه الفرقة في تخطئة جدّه أمير المؤمنين عليه السلام، وكذلك ميله إلى

(١) الإرشاد، ج٢، ص٢١٠-٢١١.
(٢) الكافي، ج١، ص٣٥٢.

مذاهب المرجئة، ما يدلّ على ارتباك شديد في تركيبته العقدية، ناهيك عن ادّعائه الإمامة بعد وفاة أبيه الصادق عليه السلام، محتجًّا بأنه أكبر إخوته الباقين. وهذا يكشف إلى حدٍّ بعيد أنّ نهج الأئمة عليهم السلام ليس قائمًا على الفرض والإكراه حتى مع أقرب الناس إليهم وهم أبناؤهم.

كما أنّ من الحالات التي شهدها تاريخ أئمة أهل البيت، قصة جعفر بن الإمام الهادي. وقد اشتهر باسم جعفر الكذّاب، مع أنّه كان ابن إمام وأخًا لإمام وعمًا لإمام، ولم يعصمه ذلك من الوقوع في الانحراف، قال عنه الشيخ المفيد في الإرشاد: «وتولى جعفر بن عليّ أخو أبي محمد الحسن العسكري، أخذ تركته ـ العسكري ـ، وسعى في حبس جواري أبي محمد عليه السلام، واعتقال حلائله، وشنّع على أصحابه بانتظارهم ولده، وقطعهم بوجوده، والقول بإمامته، وأغرى بالقوم حتى أخافهم وشرّدهم، وجرى على مخلَّفي أبي محمد عليه السلام بسبب ذلك كلّ عظيمة، من اعتقال وحبس وتهديد وتصغير واستخفاف وذلّ»[1]، و هناك روايات تشير إلى أنّ جعفر الكذّاب سعى عند الخليفة حتى يفرضه إمامًا على الشيعة، بدلًا عن أخيه الحسن العسكري عليه السلام.

حدود سلطة الآباء

إنّ على الآباء أن يعرفوا حدود سلطتهم على أبنائهم. حتى على صعيد المسائل الأساسية الكبرى، في العقيدة والدين، فضلًا عن

(١) الإرشاد، ج٢، ص٣٣٦.

الإلزام بالأعراف والتقاليد، فهذه أولى بأن لا يجري فرضها على الأبناء بأيّ حال من الأحوال؛ لأنّ هناك صنفًا من الآباء يضغطون على أبنائهم للخضوع إلى أعراف اجتماعية وتقاليد اعتاد الناس عليها، أو ربما يسعون لإكراههم على الاستجابة لرغبات شخصية عند الآباء، من قبيل إجبارهم على الزواج من هذه العائلة المعينة، أو اختيار تلك المرأة المحددة، أو حتى إجبارهم على العيش وفق طريقة معينة تناسب الآباء أكثر مما تناسب الأولاد أنفسهم، وتلك بأجمعها ممارسات لا مشروعية لها، ولا يحقّ للأب فرضها على أيّ نحو من الأنحاء. وقد رد عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «لا تقسروا أولادكم على آدابكم، فإنهم مخلوقون لزمان غير زمانكم»[1]. إنّ على الآباء بذل ما في وسعهم نحو تربية أبنائهم تربية صالحة، حتى إذا بلغوا سنّ الرشد، فإنّ للآباء أن يقوموا حيالهم بدور النصح والإرشاد، وواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبذلك تنتهي مسؤوليتهم. فالآباء غير مكلّفين شرعًا بقسر أبنائهم على فعل ما يرونه مناسبًا، ناهيك عن النتائج السلبية لممارسة الفرض والإكراه على الأبناء.

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٢٠، ص٢٦٧.

استقلال الشخصية

من الطبيعي أن يكون للوالدين تأثير كبير على شخصية الإنسان، فهناك أكثر من عامل لترسيخ هذا التأثير، ومن أهمها:

١. الاستعداد النفسي للأخذ من صفاتهما بفعل العامل الوراثي.
٢. دور التربية والتنشئة في صياغة شخصية الإنسان.
٣. عنصر العاطفة الذي يجذب الولد إلى والديه ويجعله متعلّقًا بهما.
٤. الارتباط المعيشي بهما الذي يؤكّد الخضوع لهما.
٥. دافع الرغبة في المحاكاة.
٦. عامل الثقة في الوالدين.
٧. الدافع الوجداني والديني لاحترامهما وتقديرهما.

فقد فرض الله تعالى برّهما، كأعظم فريضة إلى جانب عبادته، يقول تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾.

كما جعل شكرهما رديفًا لشكره، يقول تعالى: ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾.

الاستسلام لتأثير الوالدين

وقد يُخشى على الإنسان أن يستسلم لهذا التأثير بلا وعي ولا حدود، على حساب العقل والمبادئ والقيم، حين تنسحق شخصيته، ويذوب كيانه أمام والديه، إلى الحدّ الذي يكون فيه إمّعة، يسلك معهما حتى طريق الضلال والانحراف.

وهنا تأتي التعاليم الدينية لتنبّه الإنسان إلى أن يتحمّل مسؤولية نفسه، ويفكر في قراراته، ويختار طريقه بوعي وإدراك، وليس على نهج التبعية المطلقة للوالدين.

فحين يدعوانه إلى الإشراك بالله تعالى، ويضغطان عليه بهذا الاتجاه، فإنّ عليه أن يتمسك بمرجعية عقله، ولا يطيعهما فيما ليس له به علم.

ففي سورة لقمان، وبعد أن يتحدث القرآن الكريم عن حق الوالدين، وفضلهما على الإنسان، ويؤكّد على الوصية بهما، والشكر لهما، فإنه يحذّر من الاتّباع والاستجابة لهما في سلوك طريق الشرك والضلال، يقول تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ * وَإِن جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا

فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[سورة لقمان، الآيتان: ١٤ -١٥].

ومرة أخرى يؤكّد القرآن الكريم على نفس القضية في سورة العنكبوت، يقول تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا وَإِن جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[سورة العنكبوت، الآية ٨].

وفي آيات أخرى يستنكر القرآن الكريم ويستهجن اتّباع الآباء في معتقداتهم وتوجّهاتهم التي لا ينطلقون فيها من موقع العلم وهداية العقل، يقول تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّـهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾[سورة البقرة، الآية: ١٧٠].

ويقول تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّـهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾[سورة المائدة، الآية ١٠٤].

منهجية الاستقلال

هذا التأكيد لاستقلال شخصية الإنسان أمام أهم مؤثر عليه وهو الوالدان، يُراد منه ترسيخ منهجية الاستقلال عند الإنسان تجاه مختلف القوى التي قد تؤثر عليه، كالزعامات الاجتماعية، والقيادات الدينية والسياسية، والأقرباء والأصدقاء، فإنّ على الإنسان ألّا يلغي

عقله أمام أيّ أحد، ولا يتنازل عن إرادته، ولا يتجاوز المبادئ والقيم استجابة لأيّ أحد.

يمكنه أن يستفيد من آراء الآخرين وتجاربهم، وأن يستشيرهم، وأن يقبل نصائحهم، وذلك كلّه مع إعمال العقل، وتحت سقف المبادئ والقيم.

فالاستقلالية لا تعني الغرور والاستبداد بالرأي والمكابرة والعناد، بل التفكير والتأمل في كلّ رأي يطرح عليه، أو دعوة يدعى إليها، فإن وجدها موافقة لمنطق العقل، منسجمة مع مبادئ الحق، قبل ذلك واستجاب إليه، وهذا هو المنهج الرشيد الذي يُبشر الله سالكيه بكل خير وصلاح، يقول تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ * الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَـٰئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّـهُ وَأُولَـٰئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[سورة الزمر، الآيتان: ١٧-١٨].

الطاعة في المعروف

صحيح أنّ طبيعة الحياة الاجتماعية فيها تراتبية تفرض على الإنسان القبول والاستجابة لأوامر هذه الجهة أو تلك، كالوالدين، والزوج، والحاكم، والقائد الديني، والزعيم الاجتماعي، ومدير العمل.. لكن هذه الطاعة ليست مفتوحة بلا حدود، بل تحدّها القيم والمبادئ، فلو استغلّ أيّ طرف موقعه القيادي، وأمر بما يخالف القيم والمبادئ الثابتة، فإنه لا تصح طاعته ولا الاستجابة لأمره.

فقد ورد عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إنما الطاعة في المعروف»[1].

وعنه ﷺ: «أطيعوا آباءكم فيما أمروكم، ولا تطيعوهم في معاصي الله»[2].

وعن الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام: «وبرّ الوالدين واجب وإن كانا مشركين، ولا طاعة لهما في معصية الخالق ولا لغيرهما، فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»[3].

وحين مرّ الحسين عليه السلام على عبد الله بن عمرو بن العاص فقال عبد الله: من أحبّ أن ينظر إلى أحبّ أهل الأرض إلى أهل السماء، فلينظر إلى هذا المجتاز، فقال له الحسين: أتعلم أني أحبّ أهل الأرض إلى أهل السماء، وتقاتلني وأبي يوم صفين؟ والله إنّ أبي لخير منّي، فاستعذر وقال: إنّ النبي ﷺ قال لي: أطع أباك، فقال له الحسين عليه السلام: أما سمعت قول الله تعالى: ﴿وَإِن جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا﴾، وقول رسول الله ﷺ: «إنّما الطاعة في المعروف»، وقوله: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق».[4]

لا للقطيعة والعداوة

كثيرًا ما نرى إفراطًا أو تفريطًا عند بعض الناس في علاقتهم

(١) صحيح البخاري، ج٣، ص١٠٤، حديث٤٣٤٠.
(٢) بحار الأنوار. ج٦٥، ص٢٨١، حديث٣٣.
(٣) الخصال، ج ٢، ص ١٥٤.
(٤) بحار الأنوار، ج٤٣، ص٢٩٧، حديث٥٩.

بالآخرين، فهو إما أن يعيش حالة الذوبان والتبعية، والوقوع تحت التأثير المطلق للطرف الآخر، أو يعلن القطيعة والعداء لمن يخالفه في الاتجاه والرأي، وكلا النهجين خطأ.

فاستقلال الشخصية في الرأي والموقف، لا يعني قطع العلاقة أو سوء التعامل مع المخالفين.

وهذا ما أكّدت عليه الآية الكريمة حول العلاقة مع الوالدين إذا كانا مشركين، وكانا يضغطان على الولد لاتباعهما في الشرك، فإنّ عليه أن يحتكم إلى عقله، ويتمسّك باستقلال قراره عنهما في المعتقد، لكن ذلك لا يعني أبدًا أن يترك والديه، أو أن يُسيء لهما، بل واجبه ملازمة والديه، وبرّهما، والتعامل معهما بأفضل ما يكون التعامل، يقول تعالى: ﴿وَإِن جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾[سورة لقمان، الآية: ١٥].

وهذا النهج لا يختصّ بالتعامل مع الوالدين فقط، بل يحكم العلاقة مع أيّ جهة أخرى يرتبط بها الإنسان في حياته، ويخالفها في معتقده وتوجّهاته.

يريد الدين للإنسان أن يستقلّ بشخصيته ورأيه، وأن يبقى في الوقت ذاته على علاقة حسنة مع من يرتبط بهم قرابة أو صحبة أو معيشة أو جوارًا.

إنّ البعض من الناس يبلغ به الحماس لرأيه وموقفه إلى حدّ القطيعة

والخصومة لمن يخالفه، من أقربائه أو أصدقائه أو سائر أبناء مجتمعه، وتنتشر هذه الحالة أكثر في أوساط المتدينين، وكم رأينا حالات قطيعة وخصومة بين أقرباء وأصدقاء؛ لأنهم اختلفوا في اختيار مرجع تقليد، أو في الموقف من بعض العلماء والآراء والممارسات الشعائرية، وهذا لا يليق بعاقل ولا يصحّ من متديّن!!

ومن المؤسف أن تنهار علاقات بين الناس لطروء اختلاف في الرأي.

ورد عن الإمام علي عليه السلام: «ما أقبح القطيعة بعد الصلة، والجفاء بعد الإخاء، والعداوة بعد المودة»[1].

احترام خيارات الآخرين

إنّ التعاليم الدينية توجّه الإنسان إلى احترام خيارات الآخرين في آرائهم ومواقفهم، وألّا يؤثر ذلك على حسن العلاقة معهم، يمكنه الحوار معهم فيما يخالفهم فيه، ونصهحم في اتّباع ما يراه حقًّا وصوابًا، لكن قرارهم بأيديهم، كما أنّ قراره بيده.

ورد عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصرم ذوي قرابته ممن لا يعرف الحقّ؟ قال: لا ينبغي له أن يصرمه[2].

وعن صفوان عن الجهم بن حميد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام:

(١) مستدرك الوسائل، ج٩، ص٨٢، حديث١٠٢٧١.
(٢) الكافي، ج٢، ص٣٤٤، حديث٣.

تكون لي القرابة على غير أمري، ألهم عليّ حقّ؟ قال: نعم، حقّ الرّحم لا يقطعه شيء وإذا كانوا على أمرك كان لهم حقّان: حقّ الرحم وحقّ الإسلام[1].

وكذلك الحال في مجال العلاقة مع الأصدقاء، فليس التطابق في الرأي والمسلك شرطًا لاستمرار الصداقة، إذا كان الإنسان واثقًا من نفسه ودينه، فقد ورد عن عليّ عليه السلام أنه قال: «لا تقطع صديقًا وإن كفر»[2].

وعنه عليه السلام: «من جانب الإخوان على كلّ ذنب قلّ أصدقاؤه»[3].

وعن الإمام الصادق عليه السلام: «من لم يؤاخِ إلّا من لا عيب فيه قلّ صديقه»[4].

إنّ الله سبحانه وتعالى يريد لعباده أن يعيشوا الأمن والاستقرار فيما بينهم، وأن يتعاونوا في إدارة حياتهم ومعيشتهم، بعيدًا عن اختلافاتهم الدينية والفكرية، دون أن يعتديَ أحدٌ على آخر.

يقول تعالى: ﴿لَّا يَنْهَاكُمُ اللَّـهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّـهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾[سورة الممتحنة، الآية: ٨].

إنّ ما نشهده من حالات تشنّج وخصومة في بعض الأوساط

(١) الكافي، ج٢، ص١٥٧، حديث٣٠.
(٢) غرر الحكم ودرر الكلم، ص٤٢٠، حكمة ٢٠٣.
(٣) عيون الحكم والمواعظ، ص٤٤٣، حكمة ٧٧٦٦.
(٤) الدرة الباهرة من الأصداف الطاهرة، ص٦.

الدينية، نتيجة الاختلاف الفكري والسياسي، لا يمثل خلقًا دينيًّا، وإن حاول البعض أن يعطيه هذه الصفة بعنوان مواجهة البدع والضلال، مما يكشف عن سوء فهم للتعاليم الدينية، أو سوء توظيف لها خدمة لأغراض مصلحية، أو بسبب عقد نفسية.

تأثير الروابط الاجتماعية

مع تأكيد الإسلام على عمق الروابط الاجتماعية بين الناس، وتوجيهه لاهتمام الإنسان بتوثيق العلاقة بمن حوله من أسرة وأقرباء وجيران ومحيط اجتماعي، إلّا أنه في ذات الوقت يحرص على حماية شخصية الإنسان كفرد له كيانه وقيمته واعتباره.

فليس المطلوب أن تُلغى شخصيته الفردية، أو تذوب أو تسحق في غمرة استجابته وتفاعله مع تأثيرات علاقاته العائلية والاجتماعية. فذلك يخالف رؤية الإسلام في صناعة الشخصية الإنسانية المتقوّمة بحرية الإرادة والفكر، والمتصفة بروح المسؤولية ومشاعر الثقة والكرامة.

إنّ ذوبان وانسحاق شخصية الفرد في محيطه الاجتماعي يفقده الثقة بذاته، ويضعف إرادته وقدرته على الإبداع والإنجاز، وتحمّل المسؤوليات.

وإذا كان الإسلام يوصي بالتسامح والتنازل والإيثار على الذات في العلاقات الاجتماعية، فإنه يريد ذلك للإنسان من موقع الإرادة والاختيار، بعد الاعتراف بشخصيته وقيمته، وإقرار حقوقه واحترام خصوصياته.

الوالدان الرابطة الأعمق

وهذا ما نلحظه مثلًا في توجيهات الإسلام وتشريعاته للعلاقة بين الإنسان ووالديه، وهي الرابطة الأعمق والأوثق، والتي تحظى بأكبر اهتمام من قبل الدين، حيث لا حقّ أوجب على الإنسان بعد حقّ الله تعالى من حقّ الوالدين، فالإحسان إليهما هو الفرض الإلهي التالي لعبادته سبحانه كما يقول تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾[سورة الإسراء، الآية: ٢٣] والأمر بشكرهما يأتي مقترنًا بالأمر بشكر الخالق، يقول تعالى: ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾[سورة لقمان، الآية: ١٤].

لكن ذلك لا يعني اندكاك شخصية الولد في شخصيتي والديه، ولا إلغاء كيانه واستقلاليته أمامهما، حتى في مرحلة الصغر والطفولة، يوجه الإسلام إلى احترام شخصية الولد، وإشعاره بالقيمة والاعتبار، ليتربى على أساس الثقة بذاته، وتعزيز شخصيته وكيانه.

فقد ورد عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «يسمّى بأحسن الأسماء ويكنّيه بأحسن الكنى»(١).

وعنه ﷺ: «أكرموا أولادكم وأحسنوا آدابهم»(٢).

وحين يَعِدُ الأب طفله بشيء فعليه أن يلتزم وعده، ولا يستهين بشخصية الولد، حيث ورد عنه ﷺ أنه قال: «أحبّوا الصبيان وارحموهم

(١) بحار الأنوار. ج ١٠١، ص ١٢٦.
(٢) وسائل الشيعة. ج٢١، ص٤٧٦، كنز العمال. ج١٦، ص ٤٥٦.

وإذا وعدتموهم شيئًا ففوا لهم فإنّهم لا يدرون إلّا أنكم ترزقونهم»[1].

ويوصي الإسلام بالتعامل مع الطفل كشخصية مهمّة كبيرة، كما ورد عن رسول الله ﷺ: «أولادنا أكبادنا، صغراؤهم أمراؤنا»[2]، وفي حديث آخر عنه ﷺ: «الولد سيد سبع سنين»[3].

فإذا ما بلغ الولد سنّ التكليف وامتلك رشده، انتهت ولاية الأب عليه، وأصبح شخصية مستقلة، فهو ملزم ببرّ والديه، وحرام عليه ممارسة أيّ عقوق تجاههما، ولو كان على مستوى ألفاظ التذمّر والتضجّر، يقول تعالى: ﴿فَلا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾[سورة الإسراء، الآية: ٢٣].

وواجب عليه الإنفاق عليهما إن كانا محتاجين وكان مقتدرًا، ومطلوب منه إبداء أعلى درجات الاحترام والتقدير والرعاية لهما، عرفانًا بحقّهما، ووفاءً لما بذلا من جهد وتحمّلا من عناء في وجود الولد وتربيته ورعايته. يقول تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾[سورة لقمان، الآية: ١٤].

إنّ النصوص الدينية التي تؤكّد على البر بالوالدين والتحذير من عقوقهما لا تضاهيها أية نصوص تتناول أيّ علاقة أخرى، من حيث

(١) الكافي. ج٦، ص٤٩، حديث٣.
(٢) بحار الأنوار. ج ١٠١، ص٩٧.
(٣) وسائل الشيعة. ج٢١، ص٤٧٦، كنز العمال. ج ١٦، ص٤٤٢.

كمية النصوص وعددها، ومن حيث لغة التأكيد والتشديد فيها.

لكنّ هذا الاهتمام البالغ بتأكيد حقوق الوالدين، يوازيه إقرار تشريعي باستقلال شخصية الولد، وحقّه في إدارة حياته وشؤونه كما يقرّر لنفسه، فليس للوالدين وصاية على الولد البالغ الراشد، في مختلف مجالات حياته الفكرية والاقتصادية والاجتماعية.

الاستقلال الفكري

على الصعيد الفكري لا يحقّ للوالدين إكراه الولد على دين أو مذهب أو عقيدة، فلو أسلم الوالدان، لكن الولد لم يقتنع بالإسلام، لا يصحّ لهما إجباره على الدين.

أخرج ابن اسحاق وابن جرير عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ قال: نزلت في رجلٍ من الأنصار من بني سالم بن عوف يقال له: الحصين كان له ابنان نصرانيان، وكان هو رجلًا مسلمًا فقال للنبي ﷺ: ألا استكرههما فإنّهما قد أبيا إلّا النصرانية؟ فأنزل الله فيه ذلك[1]. أي ﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾.

وفي مقابل ذلك لو اختار الولد الاسلام، فمانعه أبواه، وضغطا عليه بالانصراف عن الدين الذي اقتنع به، فإنّ عليه التمسّك بدينه، وعدم الاستجابة لرغبة والديه وضغوطهما، مع التزامه ببرهما والإحسان

(١) محمد بن جرير الطبري. تفسير الطبري، ج٥، الطبعة الثانية، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية)، ص٤٠٩.

إليهما، يقول تعالى: ﴿وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾[سورة لقمان، الآية: ١٥].

وفي إطار الدين يرغب الوالدان أن يكون الولد ضمن المذهب الذي يعتنقانه حيث تتعدّد المذاهب والمدارس، لكن الولد إذا اختار الانتماء لمذهب آخر فهو حرّ في اختياره، ولا يحقّ لهما إجباره على التمسك بمذهبهما، كما لا يجوز له الانصراف عمّا اقتنع بأحقيته وصوابيته استجابة لضغوط والديه.

نعم، يمكن للوالدين أن يبذلا الجهود لإقناعه بما يعتقدان، دون أن يفرضا عليه رأيهما. كما أنّ على الولد أن يلتزم أعلى درجات الاحترام والبرّ بوالديه، وإن خالفهما في قناعته العقدية المذهبية.

وضمن المذهب، لو تعدّدت المناهج والمرجعيات، فإنّ الولد حرّ في اتباع المنهج والمرجعية التي يطمئنّ إليها، وإن خالف توجه أبويه.

وما نلحظه من حدوث مشكلات وأزمات عائلية واجتماعية، إذا ما قرر شخص اختيار مذهب آخر غير مذهب أسرته، أو اتّجاهًا ومرجعية ضمن المذهب تختلف عن اتجاه عائلته، هذه الحالات إنّما تعكس انفعالًا عاطفيًّا يتجاوز الحدود والحقوق المشروعة، وقد تأخذ مظهر الحرص الديني، والاهتمام بصلاح الولد وتجنيبه الانحراف، لكن القهر والقسر وسيلة منحرفة غير مشروعة في مجال

الهداية الدينية.

وأساسًا فإنّ العلاقات الأسرية العائلية لا ينبغي أن تتأثر باختلاف الأفكار والمعتقدات، بما يتجاوز واجب الدعوة إلى الحقّ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حسب مقدور الإنسان، وضمن الضوابط والأساليب الشرعية.

عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصرم (أي يقطع) ذوي قرابته ممن لا يعرف الحقّ، قال: «لا ينبغي له أن يصرمه»[1].

وعن الجهم بن حميد قال قلت لأبي عبدالله جعفر الصادق عليه السلام: تَكُونُ لِيَ الْقَرَابَةُ عَلَى غَيْرِ أَمْرِي أَ لَهُمْ عَلَيَّ حَقٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، حَقُّ الرَّحِمِ لَا يَقْطَعُهُ شَيْءٌ، وَإِذَا كَانُوا عَلَى أَمْرِكَ كَانَ لَهُمْ حَقَّانِ: حَقُّ الرَّحِمِ، وَحَقُّ الْإِسْلَامِ»[2].

يتضح من كلّ ما سبق، أنّ حرية الرأي والمعتقد حقّ إنساني، لا يمكن تجاوزه ومصادرته من قبل أيّ جهة، وإن كانت أوثق الجهات بالإنسان وأعظمها حقًّا عليه. فعلى الوالدين أن يعترفا بهذا الحقّ لأولادهم.

وهناك مشكلة أخرى، تتمثل في سعي الآباء لفرض نمط معيشتهم

(١) الكافي. ج ٢، ص ٣٤٤.
(٢) المصدر نفسه. ج ٢، ص ١٥٧.

وحياتهم على أبنائهم، مع تطور الزمن، وتوجه الجيل الصاعد إلى أساليب جديدة في إدارة شؤون حياته، ولعلّ ذلك ما يشير إليه الإمام علي عليه السلام في قوله: «لا تقسروا أولادكم على آدابكم فإنّهم مخلوقون لزمان غير زمانكم»[1].

التدخل في شؤون حياة الولد

ويبدو أنّ بعض الآباء يستصحبون حقّ الولاية على أولادهم من مرحلة الصغر والطفولة، ويريدون فرض آرائهم على أبنائهم حتى بعد تخطيهم لتلك المرحلة، استنادًا إلى أعراف وتقاليد سائدة، أو بمبرر تأكيد الدين على حقّ الوالدين، والنصوص الواردة في طاعتهما وبرّهما. لذلك قد يتدخّل الوالدان في الشأن الخاص بحياة الولد، كاختيار شريك الحياة، أو التخصص الدراسي، أو العمل الوظيفي والتصرفات المالية.

لقد حرّم الإسلام عقوق الوالدين، وأوجب برّهما والإحسان إليهما ومعاشرتهما بالمعروف، لكن ذلك لا يعني سلطتهما المطلقة على الولد، حيث له شخصيته المستقلة، ومن حقّه تنظيم أمور حياته، وترتيب متطلبات معيشته.

يقول السيد أبو القاسم الخوئي (١٣١٧ ـ ١٤١٣هـ):

«لم ينهض دليل على وجوب إطاعة الوالدين على سبيل

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٢٠، ص٢٦٧، حكمة رقم ١٠٢.

الإطلاق، على حدّ إطاعة العبد لسيِّده. نعم، تجب المعاشرة الحسنة، والمصاحبة بالمعروف، على ما نطقت به الآية المباركة، فلا يجوز العداء والإيذاء، وأمّا الوجوب والتحريم بمجرّد الأمر والنهي، فضلًا عن لزوم الاستئذان في كافّة الأفعال، وإن لم يترتّب على تركه الإيذاء، خصوصًا لو صدر من غير اطّلاع منهما أصلًا، فهو عارٍ عن الدليل.

أجل قد ورد في بعض النصوص: أنه إنْ أمراك أن تخرج من أهلك ومالك فافعل، ولكن أحدًا لا يستريب في أنّ هذا حكم أخلاقي، وليس بتكليف شرعيّ كما هو واضح جدًا»[1].

ويقول السيد محمد الشيرازي (١٣٤٧ ـ ١٤٢٢هـ):

«إنّ القدر المتيقّن من الأدلة حرمة المخالفة التي تؤدي إلى أذيتهما فيما لا يتضرّر به الولد، فالأذية مع تضرّره أيضًا لا دليل على حرمتها»[2].

قرار الزواج

وما تزال مسألة زواج الشاب أو الفتاة تواجه تعقيدات كبيرة، بسبب ممارسة الأهل لوصايتهم وسلطتهم على أبنائهم وبناتهم، في كثير من الحالات.

(١) السيد أبو القاسم الخوئي. مستند العروة الوثقى، كتاب الصلاة. ج٨، ص١٠٦.

(٢) السيد محمد الحسيني الشيرازي، الفقه ج٢٨، كتاب الصلاة ص١٠٣.

إنّ بعض الشباب قد يرغب في الاقتران بفتاة يراها مناسبة له، لكنه يصطدم برفض أهله دون أن يستند الرفض لمبرّر مقبول لديه، ويغلق أهله باب النقاش، ويخيّرونه بين الخضوع لهم، أو تخلّيهم عنه!! مما يسبب له اضطرابًا عاطفيًّا وإرباكًا نفسيًّا، قد يدخله في دوامة مشكلة تؤثر على مستقبله وحياته.

وهذا يمثل ابتزازًا يرفضه الدين، حيث لا ولاية للأهل على الولد البالغ الراشد في قرار الزواج، نعم، لهم حقّ إبداء الرأي والنصيحة، وعليه أن يأخذ رأي أهله ونصيحتهم بعين الاعتبار، فيدرسه ويبحث أبعاده فقد يجد أنه رأي صائب ينطلق من تجربة والديه وخبرتهما، لكنه يبقى صاحب القرار، وعليهم ألّا يغضبوا حين يمارس حقّه المشروع.

عن ابن أبي يعفور قال: قلت لأبي عبد الله جعفر الصادق عليه السلام: إني أريد أن أتزوج امرأة وأن أبويي أرادا أن يزوجاني غيرها؟ قال عليه السلام: «تزوج التي هويت ودع التي هوى أبواك»[1].

وتأخذ هذه المشكلة منحًى أشدّ خطورة بالنسبة للفتيات؛ لوجود رأي فقهيّ يقرّر الولاية للأب على البنت البكر في الزواج مهما تقدّم بها السنّ، أو امتلكت النضج والرشد، يقابله رأي آخر يرفع هذه الولاية مع بلوغ الفتاة ورشدها، ويعطيها حقّ القرار في اختيار شريك حياتها.

(١) الكافي. ج٥، ص٤٠١، حديث١.

ومع استناد كلٍّ من الرأيين لنصوص دينية، إلّا أنّ الرأي الثاني أقرب لأصول التشريع، وأكثر انسجامًا مع كرامة الإنسان وتطور الوعي الحقوقي والاجتماعي.

وحين تصل المسألة إلى مستوى عضل الفتاة وحرمانها من الزواج دون مبرّر صحيح، تسقط تلك الولاية حتى عند الفقهاء القائلين بها.

إنّ كثيرًا من الفتيات في مجتمعاتنا الإسلامية يواجهن مشكلات كبيرة في اتخاذ قرار الزواج وفق رغبتهنّ واختيارهنّ، فقد يفرض عليها القرار من أهلها بالزواج بمن لا ترغب، وقد تمنع من الزواج حين تتاح لها الفرصة التي تراها مناسبة؛ لاعتماد أهلها معايير وأعرافًا معينة، مما يدفع بعض الفتيات للانتحار أو الهروب من بيت الأسرة، أو تعاني من العنوسة طوال حياتها، أو تخوض تجربة زواجية فاشلة، بسبب عدم رغبتها فيمن زوّجت به، أو انشدادها عاطفيًّا لشخص آخر.

وقد تلجأ بعض الفتيات للمحاكم الشرعية، في مقابل سوء ممارسة الولي لولايته عليها، وعضلها عن الزواج، لكنها في الغالب حالات محدودة، حيث تحجم أكثريتهنّ عن الإقدام على هذه الخطوة، خوفًا من نتائجها، وخضوعًا لسطوة التقاليد والأعراف.

ففي المملكة العربية السعودية شهدت المحاكم الشرعية خلال سنة ١٤٣٦هـ (٧٠١) قضية عضل في شكاوى من فتيات ضدّ أولياء أمورهن بعد أن رفضوا تزويجهنّ من أشخاص تقدّموا لهنّ دون

وجود مانع شرعي في الرجل[1].

وذكر تقرير صادر عن وزارة العدل السعودية: أنّ قضايا عضل الفتيات المنظورة في المحاكم السعودية، سجّلت ارتفاعًا ملحوظًا في الربع الأول من العام ١٤٣٧هـ بواقع فتاتين لكلّ يوم، وأشار التقرير إلى أنّ هناك قضايا عديدة لا تصل إلى المحاكم؛ نظرًا للأعراف الاجتماعية المحافظة في السعودية[2].

إنّ الفهم الخطأ لحقّ الوالدين، وانتشار ثقافة السلطة الأبوية المطلقة، ينتج مثل هذه الظواهر السيئة في المجتمع. وحيث تتبناها أوساط من المتديّنين في مجتمعاتنا، وتبررها بعناوين ومقولات دينية، فإنّ ذلك يدفع الأجيال الشابة للنفور من الدين، والنظر إليه كمشرّع لانتهاك حقوق الأفراد، ومصادرة حرّياتهم وتطلّعاتهم.

كما أنّ ممارسة الوالدين للضغط على الولد في شؤونه الخاصة، وعدم احترام خصوصيته ومصالحه، قد يدفع الولد لعقوق والديه، وهذا ما حذّر منه رسول الله ﷺ حين قال: « لعن الله والدين حملا ولدهما على عقوقهما»[3].

إنّنا مطالبون على مستوى الخطاب الديني بالتأكيد على استقلالية شخصية الفرد، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، ليشعر كلّ فردٍ بحريته

(١) جريدة الوطن الصادرة بتاريخ ٢٨/ ٩/ ٢٠١٥م.
(٢) جريدة المدينة الصادرة بتاريخ ٢٥/ ١/ ٢٠١٦م.
(٣) جامع أحاديث الشيعة، ج٢١، ص٣٣٢، حديث ١١٣٠.

وكرامته في المحيط الاجتماعي، ولتكون العلاقات بين الناس سويّة متوازنة، تقوم على أساس الاحترام المتبادل للحقوق والخصوصيات.

ويجب الانتباه إلى أنّ الفرد الذي ينشأ مكبوتًا مقموعًا من قبل أسرته وعائلته، يكون مشروعًا لشخصية ضعيفة تفتقد الثقة بالذات، والتطلّع للإبداع والإنجاز، وتقبّل الخضوع والخنوع لأيّ سلطة وقوة نافذة.

الفصل الثالث

الهيمنة الذكورية

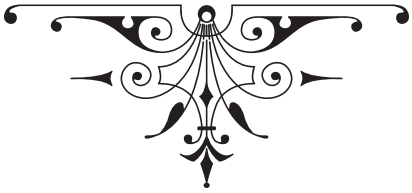

هل تمتلك المرأة قرار زواجها؟

تُعَدّ العلاقة الزوجية إحدى أخصّ وأوثق العلاقات بين بني البشر. فالعلاقة بين الزوجين مفتوحة على جانبي الروح والجسد، علاوة على التداخل والاندماج النفسي بينهما، حتى وصف القرآن الكريم هذه العلاقة باعتبارها نوعًا من السكن لنفس الإنسان، قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾، فالزوج وفق التعبير القرآني سكن لزوجته، والزوجة سكن لزوجها.

وأشارت آية قرآنية أخرى إلى وصف العلاقة الزوجية باللباس، فالزوج بمنزلة اللّباس للزوجة والعكس صحيح، قال تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾، ومن المعلوم أنّ علاقة الإنسان بلباسه تمتاز بالالتصاق في المقام الأول، حيث يلتصق اللباس بالجسم تمامًا، وحينما يصف القرآن الكريم العلاقة الزوجية باللّباس، فإنّ ذلك من باب التمثيل لحالة القرب الشديد إلى حدِّ الالتصاق بين الزوجين. كما يأتي وصف العلاقة الزوجية باللّباس، لما في اللّباس

من حماية للجسم، من البرد والحرّ والغبار، وسائر العوامل الخارجية التي يمكن أن تؤثر على الإنسان، ومضمون ذلك أنّ العلاقة الزوجية يفترض بها أن توفّر الحماية المتبادلة بين الزوجين. وإضافة إلى ذلك، يأتي وصف العلاقة الزوجية باللّباس لما في اللباس من ستر لعورة الإنسان، حيث تمثّل العلاقة الزوجية سترًا أخلاقيًّا للإنسان. وأخيرًا، جاء وصف الزواج باللّباس لما في اللباس من زينة، فبالقدر الذي يتجمّل الإنسان بلباسه، فهو يتجمّل كذلك بالعلاقة الزوجية في حياته الاجتماعية، فالزوج بمنزلة الزينة للزوجة، والعكس بالعكس.

الدراسة المتأنّية لقرار الزواج

وعليه، ينبغي ألّا يدخل الإنسان في العلاقة الزوجية إلّا بعد دراسة وتأنٍّ؛ لأنّها ليست كأيّ علاقة أخرى. فالعلاقة الزوجية ليست محلًّا مستأجرًا يختار الإنسان أخلّاءه متى شاء، وإنّما هو شراكة مصيرية في الحياة، حيث يتحوّل الزوج إلى جزء أساس من حياة زوجته والزوجة كذلك، نتيجة الشراكة العميقة والتداخل القائم بين الطرفين.

لذلك ينبغي أن تؤسّس هذه العلاقة على أساس صحيح سليم، وإلّا فإنّ التأثيرات السلبية ستكون كبيرة على شخصية الإنسان وحياته. ومن أهمّ الأسس في إنشاء العلاقة الزوجية حسن الاختيار، بحيث يحسن كلٌّ من الطرفين اختيار شريكه، فلا يكون الاختيار منبعثًا من حالة عاطفية، أو على نحوٍ ارتجالي، وألّا يأتي نتيجة فرض

أو إكراه، فلا يصحّ أن يُفرض على رجل قرار زواجه من امرأة، ولا أن يُفرض على امرأة زوج بغير رضاها.

المرأة وقرار الزواج

يأتي السؤال هنا حول ما إذا كان للمرأة حقّ اتخاذ القرار في أمر زواجها وحدها، أم يلزم اتخاذ أحدٍ آخر قرار زواجها نيابة عنها؟. وتنبع أهمية السؤال انطلاقًا من خطورة هذا القرار على مستقبلها، فهي التي ستكون تحت قوامة الزوج، على النقيض من الرجل الذي سيكون صاحب السّلطة وبيده قرار الطلاق، كما أنّ المرأة هي الطرف الأكثر انفعالًا وتأثّرًا في الحياة الزوجية، وعليه، فهي معنية مباشرة باتّخاذ قرار الزواج، فهل لها حقّ اتّخاذ القرار بالزواج أم لا؟ ينبغي القول، إنّ هذا الموضوع لم يكن محلّ بحث في العصور الماضية، حين كانت المرأة تعاني التهميش الشديد، والنظرة الدونية، نتيجة الهيمنة الذكورية المتفشية، لذلك لم يكن للمرأة رأي يذكر في تحديد مصيرها، بل لم يكن ينظر للمرأة باعتبارها في مرتبة موازية للرجل، وإنّما هي في مرتبة دون الرجل، كما في بعض الحضارات والتنظيمات الاجتماعية القديمة.

لقد ساهم ظهور الإسلام في بروز تغيير جذريٍّ في نمط التعامل مع المرأة الجاري في الأقوام السابقة. ولكن ما الذي أضافه الإسلام حيال امتلاك المرأة قرارها في الزواج؟.

حقيقة الأمر، هناك نقاش محتدم بين فقهاء الإسلام حيال موضوع حقّ المرأة في اتخاذ قرار الزواج. ولقد بلغ من اختلاف الفقهاء في مسألة تزويج المرأة نفسها حدًّا جعل أحد العلماء الكبار؛ الشيخ يوسف البحراني، يقول في كتابه الحدائق «وقد عدّها الأصحاب من أمّهات المسائل، ومعضلات المشاكل، وقد صنفت فيها الرسائل، وكثر السؤال عنها والسائل، وأطنب جملة من الأصحاب فيها الاستدلال لهذه الأقوال وأكثروا فيها القيل والقال»[1]، وهذا ما يشير إلى مدى التعقيد المحيط بهذه المسألة.

قرارها بيد وليها

أمّا عن أهمّ الأقوال في مسألة حقّ المرأة في تزويج نفسها، فهناك ثلاثة أقوال، حيث يحصر القول الأول قرار التزويج بيد الولي فقط، إذ يرى جملة من الفقهاء من مختلف المذاهب أنّ قرار الزواج بالنسبة للبنت البكر محصور بيد وليّها، الذي قد يكون الأب أو الجدّ للأب، وعلى رأي المذاهب السنية ينتقل القرار للعصبة من أعمام وأخوال في حال وفاة الأب والجدّ، وبذلك لا قرار للبنت في أمر زواجها وفقًا لهذا الرأي، واستدلّ هذا الفريق من الفقهاء بجملة من الروايات، ومن ذلك صحيحة فضل بن عبد الملك عن أبي عبدالله الصادق عليه السلام أنه قال: «لا تُستأمر الجارية التي بين أبويها، إذا أراد أبوها أن يزوّجها

(١) المحقق الشيخ يوسف البحراني، الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، ج٢٣، ص٢١٢.

هو أنظر لها»[1]، أي إنّ البنت لا رأي لها إذا ما قرّر والدها تزويجها، واستدلّوا كذلك برواية أخرى عن الإمام الصادق، كما في صحيحة الحلبي في الجارية يزوّجها أبوها بغير رضًا منها، أنه قال عليه السلام: «ليس لها مع أبيها أمر، إذا أنكحها جاز نكاحها وإن كانت كارهة»[2]، وقد استند هذا الفريق من الفقهاء الشيعة على هذه الروايات، وقالوا بأنّ القرار بيد الولي، ويوافقهم في ذلك الشافعية والمالكية حيث قالوا؛ تثبت الولاية إجباريًّا للأب، وللجدّ عند عدمه، فللأب تزويج البكر صغيرة أو كبيرة بغير إذنها، ويستحب استئذانها. وجماع القول عند هذا الفريق أنّ البنت لا قرار لها في أمر زواجها، وإنّما يتخذ بالنيابة عنها، أخطر قرار يتحدّد بموجبه مصيرها ومستقبلها.

القرار بيد الفتاة

أمّا في القول الثاني، فقد ذهب فريق آخر من الفقهاء إلى القول بأنّ قرار الزواج هو بيد البنت، وليس بيد الولي، ما دامت بالغة عاقلة رشيدة. وعلّلوا ذلك بأنّ الأصل في الشريعة، هو سلطة الإنسان على نفسه، وكون المرأة إنسانًا فهي كذلك مسلّطة على نفسها، وإلّا فما الذي يجعل الرجل يمتلك قراره بيده، فيما ينتزع ذلك الحقّ من المرأة؟ هنا يمكن القول بوجود استثناءٍ في عدم منح المرأة حقّ تزويج نفسها، لكن ذلك يستلزم دليلًا واضحًا وهو غير موجود، وفقًا

(١) الكافي، ج٥، ص٣٩٤، حديث٥.
(٢) وسائل الشيعة، ج٢٠، ص٢٨٥-٢٨٦، حديث ٢٥٦٤٣.

لهذا الفريق من الفقهاء.

ويستند هؤلاء الفقهاء أيضًا إلى جملة من الأدلة والنصوص الدينية الدالة على أنّ الفتاة البكر تستقلّ بقرار تزويج نفسها، ومن ذلك ما روي عن زرارة عن الإمام الباقر عليه السلام أنه قال: «إذا كانت امرأة مالكة أمرها تبيع وتشتري وتعتق وتشهد وتعطي من مالها ما شاءت فإنّ أمرها جائز تزوج إنْ شاءت بغير إذن وليّها، وإن لم تكن كذلك فلا يجوز تزويجها إلّا بإذن وليّها»[1]، ومضمون ذلك وفقًا للرواية، يتقيد حقّ المرأة في تزويج نفسها باستقلاليتها المالية، ورشدها العقلي، وإنْ كان بغير إذنٍ من وليّها.

وضمن هذا السياق نقل السيّد محسن الحكيم في المستمسك خبر ابن عباس، أنّ جاريةً بكرًا جاءت إلى النبي صلى الله عليه وآله فقالت: إنّ أبي زوّجني من ابن أخ له ليرفع خسيسته وأنا له كارهة، فقال صلى الله عليه وآله: «أجيزي ما صنع أبوك»، فقالت: لا رغبة لي فيما صنع أبي، قال صلى الله عليه وآله: «فاذهبي فانكحي من شئتِ»[2]، وقد ورد هذا الحديث عن ابن ماجة[3]. وبناءً على هذه الأدلة وأمثالها ذهب إلى هذا الرأي كثير من العلماء المتقدّمين والمتأخّرين، وأصبح هو الرأي المشهور. حتى إنّ بعض

(١) محمد بن الحسن بن علي الطوسي، الاستبصار، ج٣، ص٢٣٤، حديث ٨٤٢.
(٢) السيد محسن الطباطبائي الحكيم، مستمسك العروة الوثقى، ج١٤، ص٤٤٢.
(٣) محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجة، ج ١، ص ٦٠٢، حديث ١٨٧٤ بتفاوت يسير.

الفقهاء ادّعى الإجماع على هذا الرأي كما عند السيّد المرتضى، وصاحب الجواهر، والشهيدين في اللّمعة، ومال إلى هذا الرأي السيّد الشيرازي في بحثه الاستدلالي، حيث قال: «والأقرب في النظر أنّ الولاية بيدها وحدها للأدلة التي تقدّمت، ولا تقاومها سائر الأدلة، إذ إنّ أدلة سائر الأقوال، بالإضافة إلى منافاتها للأدلّة العامة، مثل «الناس مسلّطون» ونحوه، لا بُدّ أن تحمل على نوع من الأدب»[1]، فهو يرى في بحثه الاستدلالي أنّ أخذ المرأة الإذن من وليها في الزواج يأتي من باب التأدّب وحسب، وإنْ قال في فتاواه العملية بالاحتياط.

وذهب فريق ثالث من الفقهاء إلى الجمع بين الأمرين، على نحو يفضي إلى الاشتراك في اتّخاذ قرار التزويج، بين موافقة الولي ورضا البنت على حدٍّ سواء. وبهذا يشترط في صحة التزويج إحراز موافقة المرأة ووليّها، فإن تم إحراز موافقة أحدهما دون الآخر فلا يصحّ الزواج.

تطور العصر وظروف الحياة

لقد كان هذا الجدل الفقهي سيّد الموقف في أوقات سالفة، في حين بات الناس يعيشون اليوم في عصر مختلف تمامًا. فقد انتزع البشر في العصر الراهن حرياتهم، وبات الإنسان، رجلًا أو امرأة، أحرص ما يكون على انتزاع حقّه في اتخاذ القرارات التي تحدّد

(١) السيد محمد الشيرازي، الفقه كتاب النكاح، ج٦٤، ص٢٧.

مصيره، وساهمت في ذلك المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، التي جاءت مؤكّدة على الحقوق الفردية. فإذا كانت هذه سمات العصر الراهن الذي يعيشه الناس، فمن الصعوبة بمكان أن نطبق رأيًا فقهيًّا ينتزع حقّ الفتاة في إبداء رأيها في أهمّ شأن من شؤونها وهو الزواج، وترك ذلك الحقّ لوالدها أو وليّها، أو أن تواجه الفتاة بـ «فيتو» من وليّها يمنعها من الزواج بمن تختاره، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وتداعيات.

وإضافة إلى اختلاف ظروف العصر، يأتي تغيّر الظروف الاجتماعية عاملًا ثانيًا، يصبّ في ترجيح كفّة الفتاة في حقّ اختيار وتحديد مصير حياتها الزوجية، فقد يصدق القول إنّ أباها «هو أنظر لها» ضمن الظروف الاجتماعية التي كانت سائدة قديمًا، حيث كانت المرأة تعاني التهميش والأمية وعدم الإلمام بما يجري في مجتمعها، وبذلك قد تكون فاقدة للقدرة على التشخيص، ومعرفة الناس، ومن ثم اتّخاذ القرار المناسب.

غير أنّ جميع ذلك قد تغيّر تمامًا، فالمرأة اليوم ليست كما كانت نظيرتها بالأمس. فقد باتت المرأة أكثر تعليمًا وأكثر اطّلاعًا ومعرفة بمجتمعها، ولم يَعُدْ مستساغًا ولا مقبولًا النظر إليها اليوم على نحو الاستصغار والدونية، وكأنّها غائبة عن محيطها، وجاهلة بمجتمعها، وبعض بنات اليوم أعلم من آبائهنّ بأحوال المجتمع، وظروف العصر، سيّما مع توفر الدراسات والبحوث، ووسائل التواصل الاجتماعي،

وشبكة العلاقات الواسعة الانتشار. وقد أثبتت الأحداث هذه الحقيقة، فلطالما روى آباء عن خاطبين تقدّموا لبناتهم، فلما كلموهنّ في ذلك، ذهبت البنات للتنقيب بأنفسهنّ عن أولئك الخاطبين، وتوفرن على كمٍّ كبير من المعلومات والتفاصيل عنهم، على نحوٍ لم يكن يخطر على بال الآباء، وهذا ما يشير إلى أنّ بنات اليوم ليس كبنات الأمس.

الأمّة والتحدّي الحضاري

وقد باتت الأمّة اليوم تعيش تحدّيًا حضاريًّا جدّيًّا، بلغ حدّ اتّهام الإسلام بأنّه لا يقرّ الحريات، ولا يعترف بحقوق الإنسان، ويضطهد المرأة. وما من شك أنّ بعض الآراء الفقهية تساهم في تعزيز تلك الاتّهامات، وتفسح المجال واسعًا لتشويه سمعة الإسلام.

من هنا يغدو من اللّازم أخذ ظروف العصر الراهن بعين الاعتبار، حين النظر في تلك الآراء الفقهية المتعلّقة بالمرأة. إذ ينبغي ألّا نغفل واقع العصر الراهن، عند بحث الشأن الخاصّ بالمرأة فقهيًّا، بغرض ترجيح أحد الآراء، مع أهمية النظر في تأثيرات اختيار أو ترجيح أيّ حكمٍ شرعيٍّ على سمعة الإسلام، وواقع المسلمين.

سيّما وأننا ما نزال نواجه استغلالًا لبعض الآراء الفقهية المتقادمة، في تعزيز بعض العادات والأعراف، وإمضائها في المجتمع، ومنها تلك المتعلّقة بمسألة تكافؤ النسب بين الزوجين، الذي يعني أنّ أيّ شخصٍ تزوّجت إحدى أقاربه من شخصٍ يعتبره هو من قبيلة

أو عائلة أقلّ شأنًا وأدنى مكانة من قبيلته، فله أنْ يرفع قضية في المحكمة للتفريق بينهما. وهذا ما حصل بالفعل في حالات متكرّرة في المملكة، حيث انشغلت الصحافة المحلّية والرأي العام في الآونة الأخيرة بقضية من هذا القبيل، كما ورد في صحيفة الحياة بتاريخ ٢٩ جمادى الآخرة ١٤٣٧ بعنوان: «حكم قضائي بفسخ فتاة سعودية من زوجها»، علمًا بأنّ زوجها يعمل جنديًّا في القوات المسلحة، وهو من المقاتلين على الحدّ الجنوبي، وذلك تحت مبرّر عدم تكافؤ النسب، ومردّ ذلك إلى أنّ أعمام الزوجة رفعوا دعوى لإحدى محاكم الرياض، وقد نظرت المحكمة في الدّعوى، فيما لجأت الزوجة إلى بثّ معاناتها من خلال مقطع مصوّر انتشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وقد كانت تستغيث وتأمل من الملك، وولي العهد، ووزارة العدل، معالجة أمرها، وإعادة النظر في قرار المحكمة؛ لكونها حاملًا، ويشغل بالها كثيرًا التفكير في مستقبلها ومصير وليدها المرتقب، سيّما وأنّها تتشبث بزوجها، وهو كذلك لا يريد التخلّي عنها. وهذه ليست القضية الأولى ولا الوحيدة التي تنظرها المحاكم في قضايا تكافؤ النسب، فقد نظرت المحاكم السعودية أكثر من ٦٣ دعوى لفسخ عقد نكاح بمبرّر عدم تكافؤ النسب.

مشكلة تكافؤ النسب

ينبغي الإشارة إلى أنّ هناك نقاشًا فقهيًّا يحيط بمسألة تكافؤ النسب. إذْ بخلاف مسألة التكافؤ في الدين المتفق عليها بين المسلمين استنادًا

إلى الحديث: «المسلم كفو للمسلمة»[1]، ظلّت مسألة التكافؤ في النسب محلّ خلاف بين فقهاء المسلمين، وفي حين لا اعتبار لمسألة تكافؤ النسب عند فقهاء الإمامية، فلا يشترط عندهم أن يكون الزوج متكافئ النسب مع الزوجة، خالفهم في ذلك الحنفية والشافعية والحنابلة، الذين استدلّوا على رأيهم بقول الخليفة عمر بن الخطاب: «لأمنعنّ فروج ذوات الأحساب إلّا من الأكفاء، قال: قلت: وما الأكفاء، قال: في الحسب»[2]، والاعتبار عندهم في النسب للآباء، حيث قالوا إنّ الأعجميَّ أبًا وإن كانت أمّه عربية، فليس كفؤًا للعربية، وإن كانت أمّها أعجمية.

وذهب المذهب المالكي إلى عدم اعتبار النسب، كما المذهب الإمامي، حيث قال مالك: «أهل الإسلام كلهم بعضهم أكفاء بعض؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّـهِ أَتْقَاكُمْ﴾»[3].

وقال الحنفية: «العرب بعضهم أكفاء لبعض بالنص، ولا تكون العرب كفئًا لقريش، لفضيلة قريش على سائر العرب،... والموالي بعضهم أكفاء لبعض بالنص، ولا تكون الموالي أكفاء للعرب، لفضل

(١) الكافي، ج٥، ص٣٤١.
(٢) ابن قدامة. المغني، ج٩، ص٣٩٢.
(٣) الموسوعة الفقهية، ج٣٤، ص٢٧٣.

العرب على العجم»[1]، وكذلك قال الشافعية. والأصحّ عند الحنفية أنّ العجمي لا يكون كفؤًا للعربي ولو كان عالمًا أو سلطانًا، فهو ليس كفؤًا للزواج من عربية. وذهب بعض الفقهاء إلى القول بالتكافؤ استنادًا إلى الحرفة والمهنة، فقد ذهب جمهور فقهاء أهل السّنة إلى القول إنّ الرجل صاحب الصناعة أو الحرفة الدنيئة أو الخسيسة ليس كفؤًا لبنت صاحب الصناعة أو الحرفة الرفيعة أو الشريفة؛ لأنّ الناس يتفاخرون بشرف حرفهم. وقال الحنفية: «تثبت الكفاءة بين الحرفتين في جنس واحد، كالبزاز مع البزاز، والحائك مع الحائك، وتثبت عند اختلاف جنس الحرفة إذا كان يقارب بعضها بعضًا، كالبزاز مع الصائغ، والصائغ مع العطار، ولا تثبت فيما لا مقاربة بينهما، كالعطار مع البيطار، والبزاز مع الخراز»[2].

ولنا أن نتصوّر مدى التعقيد الذي لا مبرّر له في جميع هذه الأقوال، والأغرب أنّ جميع ما سبق هو من كلام الفقهاء الذين يقرؤون قول رسول الله ﷺ: «كلكم لآدم وآدم من تراب، لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأبيض على أحمر»، لكنهم يجعلون ذلك في باب الاستثناء.

اختيار الآراء الفقهية المناسبة

من الواضح أنّ الآراء الفقهية التي ذهبت إلى القول بتكافؤ النسب

(١) الموسوعة الفقهية، ج٣٤، ص٢٧٤.
(٢) المصدر نفسه، ج٣٤، ص٢٧٧.

كانت متأثّرة بظروف البيئة الاجتماعية والثقافية السائدة في زمانهم. ولكن ماذا عن العصر الراهن بكلّ تحدّياته، المختلفة كليًّا عن ظروف العصور القديمة؟ وهل يصحّ أن يبقى المسلمون في العصر الحديث محكومين بهذه الآراء المتقادمة؟ نحن وإنْ كنّا نحترم تلك الاجتهادات ضمن سياقاتها المغايرة، إلّا أنّنا إذا انفتحنا على النصوص والمبادئ الدينية، وأخذنا بعين الاعتبار التحدّيات والظروف المعاصرة، فإنّ ذلك يتطلّب منا ترجيح الآراء الأكثر تسامحًا وانسجامًا مع مبادئ الدين وروح العصر. سيّما وأنّ تطبيق مسألة تكافؤ النسب غير داخلة في باب الإلزام والوجوب، وإنّما غاية ما يقال إنّه حقٌّ من الحقوق، التي يمكن التنازل عنها، إذا ما تعارضت مع ما هو أهمّ وأولى.

من هنا، وتبعًا لظروف العصر الراهن، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار رأي الفتاة في مسألة الزواج. وإذا كانت تصرّ على الزواج من شاب معيّن، فإنّ رأيها ينبغي أن يكون محلّ احترام، وذلك بالنظر إلى التداعيات الخطيرة المتوقعة، في حال تم صرفها عن الزواج ممن تريد تحت ضغط العائلة، وغاية ما هناك أنّ يجري الحديث معها، ومحاولة إقناعها بصرف النظر عن ذلك الزواج، إذا كانت هناك مبرّرات صحيحة، وإلّا فلا جدوى من الضغط عليها إذا تشبّثت برأيها، لما في ذلك من عواقب غير محمودة إذا تزوجت لاحقًا بمن لا ترغب فيه، حيث ستفقد الاستقرار في علاقتها الزوجية الجديدة، بالنظر لانشدادها وعواطفها المنشغلة بأحدٍ آخر.

والحال نفسه مع الشّاب الذي جرى رفض ارتباطه بالفتاة التي يحب، إذ ستكون علاقته الزوجية المستقبلية غير مستقرة، لانشداده إلى فتاة أخرى، ما يقود جميع ذلك إلى بروز مشاكل جدّية، ربما قادت إلى انحرافات أخلاقية، وتفكّك أسري. لذلك ينبغي إعادة النظر في هذا الأمر، على نحوٍ يكون هنالك إقرار بحقّ الفتاة، في قرار الزواج بمن تشاء، وعلى الأسرة أن تمحضها الرأي، وتساعدها في ترشيد قرارها، مع حفظ حقّها في اتّخاذ القرار النهائي.

قوامة الرجل واستقلال المرأة

هناك قيم أساس أرادها الله سبحانه وتعالى أن تحكم مسار العلاقات بين أبناء البشر، في مختلف الدوائر. ولعلّ من أبرز تلك القيم: قيمة العدل، فهي قيمة بالغة الأهمية، وقيمة احترام إنسانية الإنسان وحفظ كرامته.

إنّ هناك دوائر مختلفة للعلاقات الإنسانية، تبدأ بالعائلة ثم المجتمع، ثم الوطن، ثم الأمة، وأخيرًا الدائرة الإنسانية.

ومن غير الخافي أنّ الدائرة الأكثر التصاقًا بالإنسان هي دائرة العائلة. فهي الدائرة الأولى التي يرى الفرد الضوء فيها، وينشأ في كنفها، ويتأثّر بها، وضمن هذه الدائرة يبدأ في تلمّس القيم العامة، وتعلّم الالتزام بها، فمتى ما نشأ في عائلة تحترم قيم العدالة والحرية والكرامة، وسائر حقوق الإنسان، فإنّه سيتربى على هذه القيم، وسيزعجه مخالفتها ضمن أيّ دائرة أخرى، وسيكون له موقف حاسم في حال مواجهته لأيِّ اعتداء على هذه القيم ضمن محيطه

الاجتماعي. وعلى النقيض من ذلك إذا ما عاش الفرد أجواء القمع وانتهاك حقوقه الإنسانية ضمن محيطه العائلي، فإنّه سيتقبّل ذات الانتهاكات إذا مورست بحقّه ضمن محيطه الاجتماعي الأوسع، ولن يجد أدنى غرابة في خضوعه للقمع في المدرسة أو الشارع أو مكان العمل.

فالعائلة هي الدائرة الأساس التي ينبغي أن تتكرّس فيها القيم، وتتعزّز من خلالها سلوكيات الالتزام بها. ويمكن ملاحظة التزام المجتمعات المتحضّرة بتعزيز هذه القيم، ضمن المحيط العائلي، في المقام الأول؛ لإدراكها التامّ بأنّ انتهاك هذه القيم ضمن دائرة العائلة، سيجعلها منتهكة ومهدورة في باقي الدوائر والسّاحات.

التزام القيم في المحيط العائلي

وهذا ما يمكن تلمّسه ضمن التعاليم الدينية، فالدين حينما يأمر بالعدل، فإنّه لا يأمر بذلك على مستوى الحالة السياسية أو الاجتماعية وحسب، وإنّما ضمن المحيط العائلي بالدرجة الأولى، وحينما يقرّر احترام كرامة الإنسان، فهو يقرّرها بدءًا من العائلة، ونجد أبرز تجلّيات ذلك في تكرار التأكيد على رعاية حدود الله لستّ مرات في آيتين قرآنيتين من سورة البقرة، تتناولان الشأن العائلي، قال تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَن يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّـهِ فَإِنْ

خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّـهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّـهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّـهِ فَأُولَـٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ * فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَا إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللَّـهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّـهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾، وقد جاء التأكيد على ﴿حُدُودُ اللَّـهِ﴾ لستّ مرات، بغرض التدليل على ضرورة أن تكون العائلة منطلقًا لرعاية الحدود، واحترام القيم، سواء في دائرة المجتمع، أم الوطن، أم الأمة، وصولًا إلى دائرة الأسرة الإنسانية.

ولو أخذنا مسألة إلقاء التحية باعتبارها مثلًا لتوضيح هذه الفكرة، من حيث تشجيع الدين على إفشاء تحية السلام، التي تتضمّن إعلان السلام والاطمئنان بين الناس، فسنجد أنّ هذه التحية التي يشجع الإسلام على إشاعتها كممارسة وخلق عام في المجتمع، يضع نقطة البداية لها في المنزل، قال تعالى: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ اللَّـهِ مُبَارَكَةً طَيِّبَةً﴾، وجاء عن النبي ﷺ أنّه قال: «إذا دخل أحدكم بيته فليسلّم، فإنّه ينزله البركة وتؤنسه الملائكة»[1]، أي أن يلتزم ربّ الأسرة وأفراد العائلة بإلقاء تحية الإسلام على بعضهم بعضًا عند دخول المنزل، حتى يتربّى الجميع على هذا الخلق.

وورد عن الإمام الباقر عليه السلام في تفسير الآية أنه قال: «هو تسليم الرجل على أهل البيت حين يدخل، ثم يردّون عليه، فهو سلامكم

(١) بحار الأنوار، ج٧٣، ص١٧٥.

على أنفسكم»[1].

العدل في العلاقات الأسرية

وكذلك الحال مع قيمة العدالة، فحين يشدّد الدين على تحقيق العدالة على كلّ الصُّعد الاجتماعية والسياسية وفي العلاقات الدولية، فإنّ نقطة الانطلاق لتحقيقها يبدأ من العائلة أيضًا، قال تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾، فيما يرتبط بتعدّد الزوجات. كما ينسحب ذلك على التزام العدالة بين الأولاد والمساواة بينهم في المعاملة، فقد ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: «أبصَرَ رسول الله صلى الله عليه وآله رَجُلًا لَهُ وَلَدانِ فَقَبَّلَ أحَدَهُما وتَرَكَ الآخَرَ . فَقالَ صلى الله عليه وآله: فَهَلاّ واسَيتَ بَينَهُما»[2]، وجاء في حديث آخر عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنّه قال: «اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم»[3]، إنّ معاناة الأبناء من التمييز داخل الأسرة، سيجعلهم يتقبّلون التمييز على الصّعيد الاجتماعي والسّياسي.

واستطرادًا ينبغي الوقوف عند الفهم الملتبّس لمسألة قوامة الرجل على الزوجة في المجتمعات المسلمة، انطلاقًا من الآية الكريمة ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾. فهل تعني القوامة الإلغاء التامّ لشخصية المرأة كما قد يفهم البعض؟ وهل معنى ذلك أنْ تتنازل المرأة عن شخصيّتها وكيانها لصالح الرجل، على نحوٍ تكون فيه

(١) بحار الأنوار، ج٧٣، ص٥، حديث١٦.
(٢) المصدر نفسه، ج٧١، ص٨٤.
(٣) كنز العمال، ج١٦، ص٤٤٥، حديث ٤٥٣٤٨.

خاضعة للسلطة المطلقة للزوج في كلّ المجالات؟.

ينبغي أن نقول بوضوح، إنّ القوامة التي تفهم على هذا النحو لا يقرّها الدين، ولا يقيم لها الفقه الإسلامي وزنًا، لكنّ مجتمعاتنا كانت وما تزال ترزح تحت هيمنة الأعراف والتقاليد الذكورية التي لا يمتّ بعضها للدين بصلة، وما هو إلّا التكلف في تطويع النصوص الدينية بغرض إسباغ الشرعية على تلك الأعراف والتقاليد.

هل للرجل سلطة على زوجته؟

فهل للرجل أدنى سيطرة على معتقدات وأفكار زوجته؟ كلّا. حيث إنّ العلاقة بين الزوجين على الصّعيد الفكري كالعلاقة بين أيّ اثنين من الناس، فقد تختلف الزوجة مع زوجها عقديًّا أو فكريًّا، ولا سبيل له عليها إلّا محاولة اقناعها برأيه، أو الاقتناع برأيها، من خلال النقاش وتبادل الآراء، فإنْ لم تقتنع الزوجة بوجهة نظر زوجها، فلا يحقّ له إجبارها على النزول عند رأيه. وعلى غرار ذلك إذا كانت الزوجة كتابية مثلًا، بناءً على جواز زواج المسلم من الكتابية، لقوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ﴾، فلا يحقّ للزوج أن يجبر زوجته الكتابية على اعتناق الإسلام، قال تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾، إنّنا بإزاء تشريع صارم يحمي حرية الإنسان الدينية والعقدية، فكون الرجل زوجًا وقوّامًا

عليها، لا يعني تعطيل تلك القيمة الأساس؛ قيمة الحرية الدينية والفكرية، وتبعًا لذلك لا يجوز للزوج إجبار زوجته على اعتناق الإسلام، تمامًا كما لا يحقّ له إجبار أيّ أحدٍ آخر.

وينسحب ذلك أيضًا على الأزواج المختلفين مذهبيًّا، بناء على جواز الزواج بين المسلمين على اختلاف مذاهبهم. ولو كان أحد الزوجين من أتباع مذهب معيّن، والآخر من أتباع مذهبٍ آخر، فلا يجوز للزوج أن يجبر زوجته على ترك مذهبها واعتناق مذهبه، إنّ زواج الرجل من امرأة مختلفة عنه مذهبيًّا لا يعطيه الحقّ في تغيير مذهبها، أو فرض رأيه العقدي عليها، وكذلك الأمر حيال مختلف التوجّهات الفكرية والميول الدينية التي لا يجوز للزوج أن يفرضها على زوجته، أو يكرهها على اعتناقها بأيِّ حالٍ من الأحوال، وقد شهدنا في وقتٍ من الأوقات محاولات إجبار بعض الأزواج زوجاتهم على تقليد مرجع ديني دون غيره، الأمر الذي قاد بعضهم إلى الانفصال، نتيجة هذا الجهل المركّب بالدين.

ومما يذكر في هذا الشأن أنّ الإمامين زين العابدين عليه السلام والباقر عليه السلام كانت لهما زوجتان خارجيتان، وما طلّقاهما إلّا لإظهارهما التنقّص من عليّ عليه السلام وسبّه، وجاء في رواية عن الإمام الباقر عليه السلام أنه كان له امرأة يقال لها: أُمّ علي وكانت ترى رأي الخوارج، قال: فأدرتها ليلة إلى الصبح أن ترجع عن رأيها وتولّى أمير المؤمنين عليه السلام فامتنعت عليَّ،

فلمّا أصبحت طلّقتها[1].

وروي عن مالك بن أعين أنه دخل على أبي جعفر عليه السلام وعليه ملحفة حمراء فقال: إن الثقفية أكرهتني على لبسها وأنا أُحبّها ـ إلى أن قال: ـ ثمّ دخلت عليه وقد طلّقها، فقال: سمعتها تبرأ من عليّ فلم يسعني أن أُمسكها وهي تبرأ منه»[2]، وعدا عن ذلك لم يكن ليأبه الإمام بأنْ يكون لامرأته رأي مختلف، فقد كانت جعدة بنت الأشعث زوجة للإمام الحسن عليه السلام، وكان لها انتماء سياسي وعقدي مغاير للإمام عليه السلام، ولم يكن الإمام ليقسرها على النزول عند رأيه.

استضعاف المرأة وانتهاك سلطتها المالية

تمثّل سلطة الإنسان على أمواله وممتلكاته، أحد أهمّ تجلّيات الشعور بالذات وممارسة القدرة. ذلك لأنّ حبّ التملّك نزعة فطرية في نفس الإنسان، فإذا ما حاز على شيءٍ فإنّه يريد أن يشعر بالحرية التامة في التصرف فيه، ومن ثم يعتبر أيّ تعويق لهذه الحرية انتقاصًا لذاته، وانتهاكًا لحقّه. وتقوم كلّ الشرائع والأديان والنظم الاجتماعية على احترام سلطة الإنسان على ماله، يتصرف فيه كيف يشاء، وتجرّم التعدّي على أموال الغير، أو تعويقهم من التصرّف في أموالهم.

(١) وسائل الشيعة، ج٢٠، ص٥٥٢، حديث ٢٦٣٢٥.
(٢) المصدر نفسه، ج٢٠، ص٥٥١-٥٥٢، حديث٢٦٣٢٤.

الناس مُسلّطون على أموالهم

إنّ هناك كثيرًا من النصوص الدينية التي تؤيّد المفهوم القاضي بحقّ الفرد حصرًا في التصرف بأمواله وممتلكاته. ومنها الحديث الوارد عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الناس مسلّطون على أموالهم»[1]، ورغم أنّ هذا الحديث مرسل عند فقهاء الحديث من ناحية السند، إلّا أنّه لقي قبولًا عند العلماء والفقهاء الذين عملوا به واستندوا إليه في مختلف أبواب الفقه، بل ارتقى إلى أن يكون قاعدة من القواعد الفقهية التي تتفرع عنها المسائل والأحكام.

وورد عنه ﷺ أنه قال: «حرمَةُ مالِ المسلِمِ كَحُرْمَةِ دمِهِ»[2]، وفي ذلك إشارة عميقة إلى قدسية الحقوق المالية الفردية، على نحو يساويها بحرمة الدماء، فكما أنّه لا يحقّ لأحدٍ التصرف بدماء الناس بأيّ صورة من الصور، فكذلك الحال مع أموالهم وممتلكاتهم.

وعنه ﷺ: «لا يحلّ مال امرئ مسلم إلّا بطيب نفس منه»[3].

وجاء عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام أنّه قال: «إنّ لصاحب المال أن يعمل بماله ما شاء ما دام حيًّا، إن شاء وهبه، وإن شاء تصدّق به، وإن شاء تركه إلى أن يأتيه الموت»[4]، ويؤكّد هذا النص سلطة الفرد وحقّه

(١) بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢٧٢، حديث ٧.
(٢) كنز العمال، ج١، ص٩٣، حديث ٤٠٤.
(٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج٦، ص٩٠٣، حديث٢٠٩٧١.
(٤) الكافي. ج٧، ص٨، حديث١٠.

في التصرف بماله ما دام على قيد الحياة، حتى إذا ما توفي انتقل ذلك الحقّ إلى ورثته. وورد في رواية أخرى عنه عليه السلام أنه قال: «صاحب المال أحقّ بماله ما دام فيه شيء من الروح يضعه حيث شاء»[1]. وبذلك، تشكل سلطة الفرد على ماله وممتلكاته قاعدة عامة تجمع عليها الشرائع والأديان والقوانين.

وهنالك استثناءات يفقد فيها الفرد حقّ التصرف فيما يملك، لتنتقل معها صلاحية التصرف إلى غيره. كما لو كان المالك صغيرًا في السنّ، أو مجنونًا، أو غير راشد، فإنه يفقد بذلك حقّ التصرف في ماله، بل إنّ من الظلم إعطاء حقّ التصرف لمن كان هذا حاله؛ لأنّه سيبدّد أمواله هدرًا.

ويعالج المشرّعون هذه الحالات بتعيين الولاية على أمثال هؤلاء الأشخاص، ليكون للولي حقّ التصرف في المال، فيما يصبّ في مصلحة المولى عليه، فإذا كبر الصغير، أو شفي المجنون، أو صلح الفاقد للرشد، تنتقل له حينها صلاحية التصرف كاملة باعتباره صاحب المال الأصلي.

أهليّة المرأة

وإذا كان هذا الأمر يبدو في غاية الوضوح حيال أمر الأولاد الذكور، فماذا عنه حيال الفتيات والنساء؟، فهل للبنت حقّ التصرف

(١) الكافي، ج٧، ص٧، حديث١.

في مالها حينما تكبر وتصبح بالغة عاقلة راشدة؟ أم أنّ هناك ولاية مستمرّة عليها؟ هناك مجتمعات لا ترى للمرأة صلاحية التصرف في أموالها، وإنّما تكون محصورة في الرجل القائم على شؤونها، أبًا أو زوجًا، ومردّ ذلك إلى النظرة الدونية تجاه المرأة، غير أنّ الإسلام يرفض هذا التسلط جملة وتفصيلًا.

إنّ الشريعة الإسلامية تقرّر على نحو قاطع بأنّ للمرأة، كما الرجل تمامًا، أهليّة التملك وحقّ التصرف في أموالها وممتلكاتها. ذلك أنّ الحديث الشريف: «الناس مسلّطون على أموالهم»، يصدق على المرأة تمامًا، باعتبارها جزءًا من الناس، وكذلك الحال مع الحديث الآخر: «لا يحلّ مال أمرئ مسلم إلّا بطيب نفس منه». وبذلك تكون المرأة كالرجل، لها استقلاليتها التامة في قرارها المالي، ووضعها الاقتصادي، كما لها حقّ التملك عبر مختلف الوسائل المتاحة، ومتى تملكت أصبحت المتصرف الوحيد بمالها وأملاكها، ولا ولاية لأحدٍ عليها، فالأب ليس وليًّا على ابنته في تصرفاتها المالية إذا كانت بالغة عاقلة راشدة، كما لا يحقّ له التصرف بشيء من مال ابنته إلّا بإذنها وموافقتها، فإن أجازت لأبيها التصرف، وإلّا فلا يجوز له ذلك، فهو في هذا الأمر كالأجنبي.

والحال نفسه ينطبق على الزوج، فلا قيمومة للرجل على زوجته في الشأن المالي. فهي صاحبة الملك أنى حازت عليه، سواء من خلال الإرث، أو المهر المعطى لها، قال تعالى: ﴿وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ

نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾، والصداق الوارد في الآية الكريمة جاء بمعنى المهر، فإن أعطي للمرأة ﴿نِحْلَةً﴾ بمعنى هبة وعطية، فقد أصبحت صاحبة الحقّ المطلق فيه، إذا أعطت هي حقّ التصرف بمهرها لأيّ أحدٍ فله ذلك، وإلّا فلا. وهذا ما ينطبق على سائر الممتلكات الواقعة تحت يد المرأة، من إرث أو هدية، أو تجارة، فهو ملكها وتحت تصرفها وحدها، ولا يصحّ للزوج أن يتصرف في شيء من أموال زوجته إلّا بإذنها ورضاها. هذا ما أجمع عليه الفقهاء في كلّ المذاهب الإسلامية.

حقّ العمل والكسب للمرأة

للمرأة حقّ العمل والكسب كما الرجل تمامًا. وإذا كان هناك من تفصيل في هذا الشأن فهو ذاك المتعلق بعمل المرأة المتزوجة، وما إذا كان ينبغي لها أخذ الإذن من زوجها؟ والجواب على ذلك، أنّها لا تحتاج إلى إذن زوجها للعمل والتكسب، متى كان عملها من داخل بيتها، كأن يكون عملها من بُعد باستخدام الحاسب الآلي، والاستفادة من شبكة الإنترنت، كما بات معروفًا في سوق العمل، أو من خلال الكتابة ومراسلة الصحف، أو خياطة الملابس، أو النسيج، أو أعمال التجميل والمكياج، فلا سبيل له عليها في جميع ذلك. ومردّ ذلك إلى أنّ للزوج على زوجته حقّين فقط، هما حقّ الاستمتاع وحقّ المساكنة، وما دام عملها لا يتعارض مع هذين الحقّين فلا حاجة لها لاستئذان زوجها في العمل.

أما إذا كان عمل الزوجة يستلزم خروجها من البيت، فعندها ينبغي ألّا يتعارض مع حقّ المساكنة، وذلك بناءً على الرأي الفقهي القائل بعدم صحة خروج المرأة من بيت زوجها إلّا بإذنه، على اختلاف تفصيلي بين الفقهاء، حول ما إذا كان وجوب الاستئذان بالخروج على نحو الإطلاق، أم أنّ الوجوب لا يقع إلّا في حال زاحم خروجها حقّه في الاستمتاع، حيث يرى بعض الفقهاء بأنّ استئذان المرأة في الخروج من المنزل ليس واجبًا على نحو الإطلاق، ما دام لا يتعارض مع حقّ الاستمتاع، في حين يرى فقهاء آخرون عدم جواز خروج المرأة من البيت مطلقًا إلّا بإذن زوجها. وبناءً على الرأي الأخير، إذا أجاز لزوجته الخروج للعمل، أو كان ذلك مشروطًا في عقد الزواج، فإنّ الأجر الذي تحصل عليه لقاء عملها يكون حقّها وملكًا لها وحدها، ولا يصح للزوج أن يتصرف في شيءٍ منه إلّا بإذنها ورضاها.

النفقة حقّ ثابت للمرأة

إنّ حقّ النفقة ثابت للمرأة على الزوج في كلّ الأحوال، حتى لو كانت غنية غير محتاجة، وذلك بخلاف نفقة الرجل على والديه، التي لا تكون واجبة عليه إلّا إذا كان الوالدان محتاجين، وليست واجبة في حال كان الوالدان مقتدرين ماليًّا، وكذلك الحال بالنسبة لنفقة الأب على الأولاد، فهي غير واجبة إذا ما كان الأولاد مقتدرين ماليًّا. لكن حقّ المرأة في النفقة لا يسقط أبدًا، فهو حقّ ثابت في كلّ الأحوال، سواء كانت محتاجة لتلك النفقة، أم كانت ثرية غير محتاجة.

ابتزاز المرأة ماليًّا

المرأة هي صاحبة الحقّ والمتصرف الوحيد في أموالها وأملاكها. وليس من حقّ أحدٍ، لا أبًا ولا أخًا ولا زوجًا، التصرف في شيءٍ من أموال المرأة إلّا بإذنها ورضاها، وقد استخدم القرآن الكريم تعبيرًا دقيقًا في هذا الصدّد، قال تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾، ويعني ذلك، أنّ الاستثناء الوحيد لأخذ شيءٍ من أموال المرأة، إذا كان ذلك عن طيب نفس منها، لا أن يجري الاستحواذ على مالها بالابتزاز، وممارسة الضغوط عليها، كما بات يجري في كثير من القضايا والحالات.

والاستحواذ على هذا النحو على مال المرأة، زوجة أو بنتًا أو أختًا، أمر غير جائز شرعًا، ومن ذلك ما يفعله بعض الآباء الذين يحرمون بناتهم العاملات من الزواج طمعًا في دخلهنّ، وقد نشرت إحدى الصحف السعودية قبل فترة عن امرأة لم يتسنَّ لها الزواج إلّا بعد وفاة أبيها، وقد بلغت الأربعين من العمر، وذلك لأنّ أباها درج على الاستحواذ على أجرها الشهري ولا يريد أن يخسر ذلك. ولطالما تحجج بعض الآباء في رفضهم لطالبي الزواج من بناتهم، بأنّ الخاطب إنّما يطلب يد ابنته طمعًا في مالها، والصحيح أنّ هذا الأب هو الطامع في أموال ابنته لا ذاك الخاطب، ويُعدّ تصرّف الأب هذا شكلًا من أشكال الجور المحرم شرعًا.

وتعجّ الصحافة المحلية بالتقارير والتحقيقات التي تتناول هذا النوع من القضايا، فما يزال هنالك إخوة يمنعون أخواتهم من استلام نصيبهنّ من إرث أبيهم استضعافًا لهنّ، ومما يفاقم ذلك انتشار ثقافة العيب حيال رفع القضايا أمام المحاكم، ومطالبة النساء بحقوقهنّ من إخوانهنّ، على اعتبار أنّ الدخول في مشاكل قضائية مع الأخوة لقاء حفنة من المال هو أمر معيب!، إضافة إلى الأعراف والتقاليد المحلية، حيث تبدو إجراءات التقاضي أمام المحاكم غير مشجّعة للمرأة في كثير من الأحيان، ما يؤدّي إلى ضياع وخسارة الحقوق.

وفي هذا الصدّد نشرت صحيفة المدينة في عددها ليوم ٦ فبراير ٢٠١٦ تحقيقًا لافتًا بعنوان: «جاهلية القرن الحادي والعشرين.. وأد ميراث النساء»، وتناولت الصحيفة عددًا من الدراسات الجامعية حول الموضوع، ومن ذلك ما أشارت له دراسة مصرية تقول إنّ ٩٥ بالمئة من نساء الصعيد محرومات من الميراث، ولنا أن نتخيّل هذه النسبة الهائلة في مجتمع مسلم يعيش في هذا القرن، كما أثبتت الدراسة أنّ ٣٨ بالمئة من النساء لا يطالبن بحقهنّ في الميراث، لمعرفتهنّ باستحالة حصولهن على هذا الحقّ!، في حين اعتبر ٢٩ بالمئة من العينة الخاصة بالدراسة أنّ تقاليد وعادات العائلة تمنعهنّ من المطالبة بالميراث.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ بعض الأزواج يستندون إلى بعض المرويات في تخويل أنفسهم حقّ التصرف بأموال زوجاتهم. ومن

ذلك ما ورد: «أنْ ليس للمرأة أن تتصرف في مالها حتى في أمور البر إلّا بإذن زوجها»، إلّا أنّ هذه الرواية وأمثالها تتصادم وآيات قرآنية واضحة، كما تصادم نصوصًا قطعية من السنة النبوية، ناهيك عن مصادمتها لقواعد أساسية في الفقه، لذلك لا يمكن القبول بها. وقد حمل بعض الفقهاء الرواية على الاستحباب، بحيث يستحب للمرأة، وفق هذا الرأي، ألّا تنفق من أموالها في مختلف أوجه البر إلّا بإذن زوجها.

مساعدة الزوج

وحين ينصّ الحكم الشرعي على حقّ المرأة وحدها في التصرف بأموالها، فإنّ ذلك لا يعني نأيها عن دعم أسرتها. وخاصة إذا كان الزوج من محدودي الدخل، وذلك على قاعدة العشرة الحسنة والحياة المشتركة بينهما، وما عسى أن تفعل المرأة بالمال إذا لم تخدم به أسرتها، سيّما وأنّ بعض النساء يمارسن خطأً حقهنّ في التصرف بأموالهنّ، بتبديدها على التبضع وملاحقة صرعات الموضة واقتناء الكماليات، في الوقت الذي يعوز منزل أسرتها أشياء أساسية! وفي حين يمكن القول إنّه لا يجب على المرأة من الناحية الشرعية أن تنفق على أسرتها، ولكن ماذا عن الناحية الأخلاقية، وتأثير ذلك على حياة الأسرة؟ وفق هذه الاعتبارات ينبغي للمرأة صاحبة الدخل المالي أن تعين زوجها، وترفّه عن أسرتها؛ لأنّ قيمة المال تكمن في توفيره الراحة للإنسان ولمن حوله، وهذا الخطاب يعني المرأة المقتدرة كما

يعني الرجل المقتدر، حيث ينبغي للمرأة أن تشارك مجتمعها وتساعد أسرتها، شريطة أن يكون جميع ذلك عن طيب نفس منها، وليس فرضًا عليها ولا ابتزازًا لها.

إنّ الوسط النسائي بحاجة إلى ثقافة واعية تدفع المرأة إلى وضع الأولويات حيال مسألة الإنفاق، على نحو تأخذ بعين الاعتبار الوضع العائلي وحاجة الأرحام ومساعدة المجتمع.

كيف نواجه العنف ضدّ المرأة؟

شاءت الحكمة الإلهية أن يتصف كلٌّ من الرجل والمرأة بصفات متفاوتة، وأن يضطلعا بأدوار مختلفة في هذه الحياة. ومن ذلك أن تظهر سمات القوة والخشونة في شخصية الرجل، وأن يتجلّى اللين والعطف والحنان في شخصية المرأة. ذلك لأن طبيعة دور الرجل في الحياة تتطلب جانبًا من القوة الجسدية، وطباعًا أقرب إلى الصلابة والخشونة.

أمّا طبيعة الدور الإنساني العظيم الذي تقوم به الأنثى في الحياة، فيقتضى أن تكون شخصيتها ممتلئة بالعطف والحنان والنعومة، وهذا الجانب العاطفي تحديدًا هو ما يحتاجه الذكر من شقّه الآخر، أي الأنثى، بدءًا من اللحظة التي يتكون جنينًا في رحمها، لتتحمل عندها آلام الحمل، ثم مخاض الولادة الخطير، ذلك المخاض الذي لو خيرت أيّ امرأة تكابده بين حياتها وحياة مولودها، لآثرت معظم الأمّهات حياة وليدها على نفسها.

إنّ الحنان الذي يتغذّى منه الإنسان مع حليب أمه، حين تحوطه بأحضانها، وتفديه بنفسها، وتغمره برعايتها، ليلًا ونهارًا، هو ذات الحنان والعطف الذي يحتاجه الرجل من المرأة، حتى يبنيا معًا حياة زوجية سعيدة، حيث تجتذبه بنعومتها وعطفها وحبها، وذلك بأجمعه ما ينبغي أن يكون محلّ تقدير الرجل.

إلا أنه وعلى العكس من ذلك، كانت هذه الرقة والحالة العاطفية عند المرأة في الكثير من الأحيان دافعًا لاستقواء الرجل عليها، ولعلّ ذلك انعكاسًا لطبيعة الإنسان عند الشعور بالقوة تجاه من هم أضعف منه، حيث يجد في ذلك إغراءً وتشجيعًا على الاعتداء والتجاوز على حقوق الآخرين، وهذا عين ما نجده من تعسّف السلطات بحقّ الشعوب، وتجبّر الأغنياء على الفقراء، وتعنّت أرباب العمل على العاملين، في مصداق للآية الكريمة: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى * أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى﴾.

لا زالت المرأة تعاني العنف

ورغم التقدم الهائل الذي شهدته البشرية، إلا أنّ المرأة لا تزال هدفًا للعنف والعدوان الصادر عن الرجل. مع تطور أوضاع المرأة في العصر الراهن، على نحو مغاير لمعظم فترات التاريخ، بحيث لم تعد المرأة اليوم كما كانت بالأمس، سيما وقد امتلكت كثيرًا من مقومات القوة التي كان ينفرد بها الرجل، على مرّ العصور، فقد أصبح بيدها

المال والعلم والمكانة الاجتماعية والوظيفية، وبالرغم من كلّ ذلك لم تتجاوز المرأة بعد حالة المعاناة من العنف والعدوان الصادر عن الرجل.

ولعلّ أبرز دليل على ذلك هو إعلان منظمة الأمم المتحدة يوم ٢٥ نوفمبر من كل عام، باعتباره يومًا دوليًّا للقضاء على العنف ضد المرأة، حيث لا تزال تعتبر المرأة ضحية العنف والعدوان على شخصيتها وحقوقها في معظم دول العالم.

واللافت أنّ الإحصاءات الأممية، بحسب شعبة السكان في الأمم المتحدة، تشير إلى أنّ النساء يمثلن ٤٩,٧ بالمئة من تعداد السكان العالمي، أي إنهنّ يمثلن أقلّ من نصف البشرية بنسبة ضئيلة، لكنهن مع ذلك كنّ ولا زلن يمثلن النسبة العظمى من ضحايا العنف، في الدول النامية والدول المتقدمة على حدٍّ سواء.

فقد أشارت الإحصاءات الصادرة عن الأمم المتحدة بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، إلى أرقام مزعجة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، تتعرض امرأة للضرب على يد زوجها أو شريكها كلّ ١٥ ثانية، وفي روسيا تتعرض ٣٦٠٠ امرأة للضرب يوميًّا على أيدي أزواجهنّ.

لماذا تضطهد المرأة؟

هناك جملة من الأسباب تقف خلف تزايد حالات الاعتداء

والعنف ضد المرأة. فبالإضافة إلى تفشّي حالة الاستقواء الجسدي على المرأة عند الرجال عامة، هناك أيضًا ثقافة شائعة عند كثير من المجتمعات تبرّر هيمنة الرجل على المرأة، لمجرّد كونها امرأة وحسب.

والأنكى من ذلك حين تسبغ الصبغة الدينية لحالة الهيمنة الذكورية على المرأة في المجتمعات المحافظة، مع أنّ الدين لا يقبل بالظلم على أيِّ نحوٍ كان، بل العكس هو الصحيح، فالدين يدعو لتقدير المرأة واحترامها.

فقد أورد ابن عساكر عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال: «خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي، ما أكرم النساء إلا كريم وما أهانهنّ إلا لئيم»[1]. واللافت أنّ القناعات السائدة وسط النساء أنفسهن قد تشكل عاملًا آخر من عوامل انتشار العنف ضد المرأة، فقد أشارت الإحصاءات إلى أن ٥٠ بالمئة من النساء في العالم يعتقدن أنّ العنف المرتكب ضدهنّ من قبل الرجل هو عنف مبرّر، ما يعني القبول ضمنًا بالوقوع ضحية للعنف المرتكب بحقهن، وذلك بالنظر إلى نمط التربية النفسية والمجتمعية اللائي درجن عليها.

(١) تاريخ دمشق، ج١٣، ص٣١٣.

لا بُدّ من تغيير ثقافي

لقد آن الأوان أنْ تتغيّر ثقافة القبول بوقوع المرأة ضحية العنف، تحت غطاء أو آخر، في مختلف المجتمعات. ولعلّ من وسائل التغيير على هذا الصعيد، أن يجري تصحيح الثقافة الدينية الشائعة، من خلال إثارة النصوص الدينية الصحيحة التي تحترم كيان المرأة، وتوصي بها خيرًا، وكم في القرآن الكريم وفي السنة الشريفة من النصوص التي تشيد بمكانة المرأة، طفلة وأختًا وزوجة وأمًّا؟ لكنّ النصوص الأكثر انتشارًا هي التي تدعم المزيد من هيمنة الرجل على المرأة، مع ما يصاحب تلك النصوص من ترجمة متعسفة، وعلى النحو الذي يخدم حالة الاستقواء على المرأة، ومن ذلك الآية الكريمة ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾، إلى جانب الروايات الواردة في هذا السياق، من قبيل «لو كنت آمر أحدًا بالسجود لأحدٍ، لأمرت المرأة بالسجود لزوجها».

في مقابل ذلك يجري تجاهل كثير من النصوص الأخرى التي تؤكّد مكانة المرأة، ومن ذلك النص الوارد عن النبي ﷺ: «الجنة تحت أقدام الأمّهات»[1]، و: «تحت أقدام الأمهات، روضة من رياض الجنة»[2]، وفي رواية أخرى: «جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، مَنْ أبرّ؟ قال: أمّك، قال: ثم مَنْ؟ قال: أمّك، قال: ثم مَنْ؟ قال:

(١) كنز العمال، ج١٦، ص٤٦١، حديث ٤٥٤٣٩.
(٢) الميرزا النوري، مستدرك الوسائل، ج١٥، ص١٨١، باب ٧٠، حديث ٤.

أمّك، قال: ثم مّنْ؟ قال: أباك»[1]، وفي صحيح مسلم: «قَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَحَقُّ النَّاسِ بِحُسْنِ الصُّحْبَةِ قَالَ أُمُّكَ ثُمَّ أُمُّكَ ثُمَّ أُمُّكَ»[2] أوَليست هذه الأمّ هي نفسها المرأة التي يجري تبرير الهيمنة عليها بكلّ السُّبل.

وقد ورد في السّياق نصوص كثيرة تحضّ على حسن التعامل مع الزوجة، والنهي عن إيذائها، فقد ورد عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ألا وإن الله عزّ وجلّ ورسوله بريئان ممن أضرّ بامرأة حتى تختلع منه»[3]، أي إنّ الله سبحانه ورسوله بريئان ممن يضرّ بامرأته حتى يلجئها إلى طلب الطلاق منه، كما ورد عن النبي ﷺ أنه قال: «إني لأعجب ممن يضرب امرأته وهو بالضرب أولى منها»[4]، وقال أمير المؤمنين عليه السلام: «إنّ النساء عند الرجال لا يملكن لأنفسهنَّ خيرًا ولا نفعًا، وإنهنَّ أمانة اللّه عندكم فلا تضارّوهنَّ ولا تعضلوهنَّ»[5].

هنا يمكن القول إنّه لا عبرة للحالات القليلة الشاذة التي تكون فيها المرأة هي المعتدية على الزوج، فلا يمكن تبرير حالات الاعتداء على المرأة بوجود نسبة من حالات الاعتداء الصادرة عن بعض النساء ضدّ أزواجهن. إنّ مجتمعاتنا الإسلامية في أمسّ الحاجة للثقافة التي

(١) وسائل الشيعة، ج٢١، ص٤٩١، حديث٢٧٦٧٠.
(٢) صحيح مسلم، كِتَاب الْبِرِّ وَالصِّلَةِ وَالْآدَابِ، حديث ٢٥٤٨.
(٣) الشيخ الصدوق، ثواب الأعمال، ص٢٨٧.
(٤) بحار الأنوار، ج١٠٠، ص٢٤٩، حديث ٣٧.
(٥) جامع أحاديث الشيعة، ج٢٠، ص٣٢٦.

تعيد للمرأة كرامتها. سيّما وقد أصبحت مظاهر إيذاء المرأة، والعنف الأسري في مجتمعاتنا، تنال من سمعة ديننا الحنيف، وتشوّه صورته على مستوى العالم.

حتى نعرف قدرها

ولغرض إدراك قيمة المرأة واحترام مكانتها، ينبغي فهم أدوارها العظيمة في الحياة. ويذكر في هذا السياق أنّ مستشفى صينيًّا عرض القيام بتجربة مصطنعة، على رجال متطوعين، توضح مدى المعاناة والآلام التي تنتاب المرأة، أثناء المخاض والولادة، وقد استجاب للتجربة نحو ١٠٠ رجل، وتم وضع أجهزة فوق منطقة البطن عندهم، بحيث تحدث الأجهزة صدمات كهربائية مشابهة لآلام الولادة، لمدة تتراوح بين خمس وعشر دقائق، وكانت تلك كافية للتسبب بأوجاع مبرحة، تجعل المتطوع يتلوى ألمًا، حتى إنّ أحد المتطوعين لم يستطع تحمل الآلام لأكثر من دقيقة إلى دقيقتين فقط، وانسحب من التجربة، ويقول القائمون على التجربة إنّ أكثر المتطوعين لم يستطيعوا تحمل آلام التجربة المصطنعة، مع أنّها لا يمكن أن تضاهي آلام الولادة الحقيقية[1]. ينبغي للرّجل أن يدرك حجم الألم الذي تكبّدته زوجته لتنجب له أطفالًا، فهي بين الحمل والولادة كانت في حقيقة الأمر بين الحياة والموت، هذا إنْ لم تكن شارفت على الموت

(١) صحيفة الرياض، الاثنين ١٧ محرم ١٤٣٦هـ الموافق١٠ نوفمبر ٢٠١٤م، العدد ١٦٩٤٠.

فعلًا، فكيف للرجل أن يكافئها على صنيعها هذا.

إنّ قسوة الأزواج على زوجاتهم تترك أثرها السلبي والدائم في نفوس الأبناء. ويؤكّد تقرير علمي نفسي أنّ علاقة الرجل بأبنائه تتأثر إلى حدٍّ كبير بعلاقته بزوجته أمّ أطفاله، ويعلل التقرير بأن الأولاد الصغار الذين يرون أباهم يسيء معاملة أمهم بالضرب والإهانة، فإنّ انعكاس ذلك يكون مدمّرًا على نفسيتهم ومشاعرهم؛ لكونهم يرون أمّهم التي يعتبرونها ملجأهم الأخير في تلك الحالة المزرية.

وتشير الإحصاءات إلى أنّ نسبة كبيرة من الأبناء الذين يكرهون آباءهم وقد يُسيئون إليهم، إنما يفعلون ذلك نتيجة لرد فعلهم على ما رأوه من سوء معاملة الآباء لأمّهاتهم، ولا تفسير لتصرف الأبناء إلّا بأنه نوع من الانتقام اللاواعي من تصرف الأب بحقّ أمّهم، ويضيف التقرير أنه بالرغم من اعتقاد بعض الآباء أنّ زوجاتهم هن من يقمن بزرع كراهية الأبناء لهم، إلّا أنّ ذلك الاعتقاد خاطئ جملة وتفصيلًا، فما يلحظه الأبناء من سوء معاملة الأب لأمّهم هو الذي يزرع شيئًا من الكراهية في نفوسهم تجاه الأب.

ولطالما سمعنا من الأبناء حتى العقلاء والمتديّنين منهم ممن يأتون على سيرة آبائهم الراحلين بالإشادة، إلّا أنّهم لا يملكون مع ذلك إلّا التصريح بمرارة عن مآخذهم على قسوة الأب على أمّهم، وكأن ذلك الجرح النفسي يأبى أن يندمل في نفوسهم. لذلك ينبغي

للأب الذي يحبّ أبناءه ويريد إكرامهم، أن يضع في اعتباره أنّ تعامله مع زوجته أمّهم له دور كبير في إشعار الأبناء بالكرامة والتقدير.

علينا جميعًا أن نستذكر جهود أمّهاتنا، وأن نستمطر لهنّ الرحمات. وأن نقابل جهود وأتعاب زوجاتنا بالتقدير، وأن نحترم مشاعر بناتنا، كما يعلّمنا الدين، وتربينا تعاليم النبي ﷺ الذي كان مضرب المثل في التعامل الحسن مع أزواجه وبناته، ذلك التعامل الذي ينبغي أن نقتدي به وهو القائل ﷺ: «خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي».

الفصل الرابع

الشخصية والمسؤولية

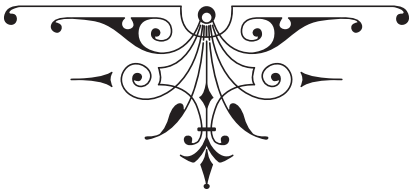

المسؤولية الفردية واستقلال الشخصية

بعض المبادئ يُكرّر القرآن الكريم طرحها في أكثر من مورد من آياته الكريمة، مما يكشف أهميتها، وضرورة التأكيد عليها، ومنها مبدأ المسؤولية الفردية، وأنّ المرء مسؤول عن عمله، وأنه سيتحمّل دون غيره أعباء ونتائج عمله.

ففي خمسة موارد مختلفة يؤكّد القرآن الكريم هذا المبدأ، بتعبير واحد: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾.

والوزر هو الحِمْل، وهو ما يحمله المرء على ظهره.

- يقول تعالى في الآية ١٦٤ من سورة الأنعام: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾.
- ويقول تعالى في الآية ١٥ من سورة الإسراء: ﴿مَّنِ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾.

- ويقول تعالى في الآية ١٨ من سورة فاطر: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾.
- ويقول تعالى في الآية ٧ من سورة الزمر: ﴿إِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّـهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾.
- ويقول تعالى في الآية ٣٨ وما قبلها من سورة النجم: ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ * وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّىٰ * أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾.

كما جاء التأكيد على نفس المبدأ بألفاظ وتعبيرات أخرى في عدد آخر من الآيات الكريمة، فلماذا التأكيد على هذا المبدأ؟

لأنّ الإنسان كثيرًا ما يغفل عن هذا المبدأ الأساس، فيقع في توجّهات وسلوكيات تقوده إلى الخطأ والانحراف، في تعامله مع ربه ومع الناس. ومن تجليات ذلك الصور التالية:

يوم لا تنفع القرابة

قد يندفع الإنسان نحو ذنب أو معصية لله تعالى، إطاعة لجهة تطلب منه ذلك، أو تجاوبًا مع رغبة من يحبّه أو يحترمه، أو له مصلحة معه، وهنا يحتاج الإنسان لاستحضار هذا المبدأ الذي تؤكّده الآيات الكريمة، ومفاده أنّ هذا الآخر لن يتحمّل عنك، ولن يتحمّل معك

يوم القيامة نتائج المعصية والذنب الذي تقوم به، فستقف للحساب وحدك أمام الله تعالى، تحمل أوزار الذنب الثقيلة على ظهرك، وتواجه العذاب والعقوبة الإلهية، ولن يبادر أحد ممن دفعك إلى المعصية لمساعدتك، ولو استغثت بهم ورجوتهم، ولو كانوا من أقرب المقربين إليك، وأعزّهم عليك، كما تقول الآية الكريمة: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾[سورة فاطر، الآية: ١٨].

أبوك وأمك أو زوجتك أو أولادك أو أصدقاؤك، لا ينبغي أن يدفعك التجاوب مع أحد منهم، للانزلاق نحو المعصية والخطأ، فإنّ أحدًا منهم لن يفيدك يوم القيامة؛ لأنّ كلّ واحد منهم مشغول يومئذٍ بنفسه، ولا فرصة ولا قدرة لديه للاهتمام بغيره، يقول تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاخَّةُ * يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ * وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ * وَصَاحِبَتِهِ وَبَنِيهِ * لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾[سورة عبس، الآيات٣٣ـ٣٧].

فاحذر أن تقع في المعصية بتأثير ارتباطاتك العائلية.

تقف أمام الله فردًا

وقد ينتمي الإنسان لجماعة أو حزب أو تنظيم أو مؤسسة، أو يتبع زعيمًا دينيًّا أو سياسيًّا، وعليه أن يعلم أنّ كلّ الانتماءات يجب أن تكون تحت سقف القيم الدينية، فلا يدفعه انتماء أو اتّباع زعامة لتخطّي القيم والتعاليم الدينية؛ لأنّ الحساب يوم القيامة فردي وليس

جماعيًا، مما يعني أنّ كلّ إنسان سيقف أمام منصّة القضاء الإلهي بمفرده، بعيدًا عن قومه وجماعته، يقول تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾[سورة مريم، الآية: ٩٥]، ويقول تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ﴾[سورة الأنعام، الآية: ٩٤].

وحتى لا ينخدع أحدٌ بأيِّ وعود وهمية، من أيّ جهة تدّعي أنّها ستحميه يوم القيامة، وتغطي مخالفته ومعصيته، يقول تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ وَمَا هُم بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُم مِّن شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾[سورة العنكبوت، الآية: ١٢].

ويا خسارة من يتّبع زعامته أو جماعته اتّباعًا أعمى، ويرتكب الموبقات والمحرّمات لدعمها وتأييدها، يا خسارته حينما تتبرأ منه يوم القيامة، وتتنصّل من أعماله وموبقاته التي قام بها دفاعًا عنها، يقول تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾[سورة البقرة، الآية: ١٦٦].

إنّ هذه الصور والمشاهد التي تعرضها الآيات الكريمة، تريد ترسيخ مبدأ المسؤولية الفردية، وأن يحفظ الإنسان استقلالية شخصيته عن الوقوع تحت تأثير الآخرين، على حساب عقله وضميره والقيم التي يؤمن بها.

وكما ورد عن الإمام عليّ بن موسى الرضا عليه السلام أنه قال: «لا طاعة

لمخلوق في معصية الخالق»[1].

لا يؤاخذ البريء بجرم غيره

في تعامل الإنسان مع الآخرين عليه أن لا يُؤاخذ أحدًا بما فعل غيره، فلا يُؤاخذ البريء بجرم المذنب، كما كان سائدًا في الجاهلية إذا اعتدى فرد من قبيلة، فإنّ كلّ أفراد قبيلته يكونون هدفًا لأخذ الثأر من قبل القبيلة الأخرى.

وما يزال البعض من الناس ينطلق من هذا القانون الجاهلي، فإذا حصل له نزاع مع أحد، فإنه يتخذ موقف العداء والقطيعة مع ذويه وأقربائه وأصدقائه، وإذا لم يعجبه كلام أو موقف من شخص، يتخذ موقفًا سلبيًّا من كلّ جماعته، وهنا يأتي مبدأ ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ بأن لا تحمّل أحدًا مسؤولية وعبء موقف وعمل غيره.

وهذا ما تقرره القوانين العادلة، ومواثيق حقوق الإنسان، التي ترفض العقوبات الجماعية، كالذي تمارسه إسرائيل بحق الفلسطينيين، فإذا انتفض أحدهم للدفاع عن أرضه وشعبه وحقوقه المشروعة، فإنّ إسرائيل لا تكتفي بسجنه أو قتله فقط، بل تصبّ جام غضبها على كلّ عائلته، حيث تهدم دارهم، وتتخذ بحقهم الإجراءات الظالمة.

وهذا ما رأيناه في عهد صدام في العراق، حيث كان يتخذ إجراءات

(١) بحار الأنوار، ج١٠، ص٣٥٦.

قاسية ظالمة ضدّ عوائل بأكملها، إذا تصدّى أحد أبنائها لمواجهة طغيانه، فينالهم التهجير أو السجن أو القتل أو سائر الضغوطات المختلفة التي تحوّل حياتهم إلى جحيم لا يطاق.

صلاح الفرد وسوء العائلة

ومن المشاهد التي يغيب فيها استحضار هذا المبدأ القرآني ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ على صعيد العلاقات الاجتماعية، مشهد المبالغة في التحفظ والتردّد عند اختيار الزوج والزوجة، حين يكون أحد من عائلته أو عائلتها غير سويّ السيرة والسلوك، حيث واجهتنا بعض الحالات التي يرغب فيها شاب بالاقتران بفتاة يراها صالحة مناسبة له، لكن أهله يعترضون على اختياره لتلك الفتاة، ويمارسون مختلف الضغوط عليه لتركها، لا لإشكال أو خلل في ذات الفتاة، وإنّما لأنّ أحدًا من أهلها متورّط في بعض الانحرافات!! فما ذنب الفتاة نفسها؟ وأينهم عن هذا المبدأ القرآني ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾؟ وكذلك الحال في موقف بعض العوائل المتحفّظ الرافض حين يتقدم لخطبة ابنتهم شخص صالح؛ لأنّ فلانًا من عائلته غير صالح!!

صحيح أنّ هناك أحاديث وروايات تحبّذ اختيار الزوج والزوجة من العوائل الكريمة الأصل، لكن هذه النصوص تشير إلى وجود المقتضي والأرضية المهيأة للانحراف في نفس من يتربى في عائلة

تسودها أجواء الانحراف والفساد، ولا تعني حتمية حصول ذلك، فإذا تبيّن أن هذا الشخص قاوم ذلك المقتضي بموانع إرادته ووعيه، وتغلب على احتمالات التأثر بأجواء عائلته، وثبت صلاحه، فلماذا نتحفظ عليه ونعاقبه بذنب عائلته؟

إنّ الأطباء مثلًا يتحدثون عن أمراض الدم الوراثية، لكنهم لا يجزمون بانتقالها وراثيًّا لكل فرد من أفراد العائلة، والإجراء العقلائي هو القيام بالفحوصات اللازمة، فإذا تبيّن خلو الفرد من تلك التأثيرات المحتملة، يكون من الناحية الصحية سويًّا سالمًا.

وكذلك الحال في الجوانب النفسية والسلوكية، فلو كان في عائلة الولد أو الفتاة خلل في السلوك والأخلاق، ورأينا سيرتهما صالحة مستقيمة، فهذا يعني تجاوزهما لتلك الآثار المحتملة. وهنا لا ينبغي التوقف والتردّد في الزواج والاقتران.

بين الصفات الذاتية والصفات العائلية

ونسوق هنا شاهدًا ومثالًا مما ذكرته الروايات عن سعد بن عبد الملك الأموي، ومعروف ما كانت عليه الأسرة الأموية أيام حكمها وتسلّطها من فساد وانحراف، ومن عداء لأهل البيت عليهم السلام، لكن الإمام محمد الباقر سمّى سعد بن عبد الملك (سعد الخير)، وقد ورد أنه دخل يومًا باكيًا على الإمام الباقر، فقال له: ما يبكيك يا سعد؟ قال: كيف لا أبكي وأنا من الشجرة الملعونة في القرآن؟ فقال له الإمام

الباقر عليه السلام: «لست منهم، أنت أمويّ منّا أهل البيت، أما سمعت قول الله عزّ وجلّ يحكي عن إبراهيم عليه السلام: ﴿فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي﴾»[1].

على أنّ النصوص الواردة حول اختيار الزوج والزوجة، والصفات التي ينبغي الحرص عليها فيهما، تركّز بالدرجة الأولى على الصفات الذاتية في شخصيتيهما، من التديّن والصلاح ومكارم الأخلاق، أما النصوص التي تتحدث عن صلاح العائلة وصفاتها فهي قليلة، والمعتبر منها سندًا أقلّ، إضافة إلى ما ذكرناه من أنّها تدعو للانتباه من التأثيرات السلبية للعائلة على الولد أو الفتاة، فإذا تبيّن تجاوزهما لتلك التأثيرات فلا داعي للتردد والتوقف.

وخاصة في هذا العصر الذي انخفضت فيه تأثيرات الوراثة والتربية، بسبب عوامل التأثير العامة، وشعور الأفراد بذواتهم، وممارستهم لاستقلال الشخصية.

من اختار الضلال عليه وزره

يتمنّى المؤمن أن يقود الآخرين إلى طريق الإيمان والخير، ويسعى لإقناعهم بالابتعاد عن الضلال والشرّ، لكن الآخرين لهم رأيهم وإرادتهم، فقد يتوفقون للاستجابة له فيفوزون، ويحظى هو بالثواب العظيم لهدايتهم، وقد يرفضون دعوته جهلًا وعنادًا، أو

(١) أبو القاسم الخوئي. معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، ج٨، ص٩٦.

لأيّ سبب آخر، وفي ذلك خسارة لهم، لكنهم وحدهم يحملون وزر ضلالهم، ولا يلحق المؤمن شيء من عذابهم وشقائهم، لذلك عليه ألّا يتشنّج ولا يتوتر نفسيًّا لموقفهم الرافض للهداية، وعليه أن يستحضر المبدأ القرآني ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾، يقول تعالى: ﴿مَّنِ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[سورة الإسراء، الآية: ١٥]، ويقول تعالى: ﴿إِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّـهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[سورة الزمر، الآية: ٧].

استقلالية الرأي والتعايش الاجتماعي

تدفع الطبيعة الاجتماعية للإنسان نحو التكيف والتوافق ضمن المحيط الاجتماعي الذي يتواجد فيه، إنْ على مستوى الفكر أو الموقف أو السلوك. وتزداد حالة التكيف الفردي مع المجتمع إلحاحًا وعلى نحو أكبر ضمن المجتمعات التقليدية، حيث يميل الفرد إلى تقبّل الأفكار السّائدة، ويتخذ ذات المواقف الاجتماعية المقررة، مقابل أيّ طرف وإزاء أيّ حدث أو قضية، كما ويمارس ذات السلوك المألوف، متقيّدًا بالأعراف والتقاليد الاجتماعية الصارمة.

دوافع التكيّف الاجتماعي

من هنا يأتي السؤال عن مغزى الرغبة الفردية في التكيّف مع المجتمع؟

والجواب عن ذلك:

الدافع الأول: أنّ التكيّف الاجتماعي معزّز أساس للشعور

بالانتماء للمجتمع. ذلك أنّ توافق الفرد مع محيطه الاجتماعي، وتطابق آرائه في الوسط الذي يتواجد فيه، يشعره بأنه جزء من هذا المجموع، كما يشعره باحتضان المجتمع له، فيكون بذلك جزءًا من مجتمعه غير منفصل عنه.

الدافع الثاني: توفير عناء التفكير وتقليب الآراء، سيّما وأنّ أغلب الناس يتّسمون بالكسل، فلا يميلون إلى تشغيل عقولهم، وإعمال أذهانهم، حيث يتطلّب ذلك جهدًا فكريًّا وبحثًا عميقًا، وهربًا من ذلك ينزع الغالبية نحو تبنّي الرأي السائد في المجتمع، والأخذ به جاهزًا معلّبًا. وهذا ما يذكّرنا بالقصة التراثية التي رأى فيها أعرابي جماعة من الناس يضربون شخصًا، فدخل بينهم وصار يضرب الرجل أيضًا، بل كان أشدّهم عليه، وبعد أن فرغ سُئل عن سبب ضربه الرجل، فقال: رأيت الناس يفعلون ذلك ففعلت، ولا بُدّ أنّ هناك سببًا لا أعرفه دفعهم لضربه. وهكذا ينأى الناس في الأغلب عن البحث والتدقيق في مختلف المسائل، فيكتفون بتلقّف الرأي السّائد في المجتمع.

الدافع الثالث: الرغبة في تجنّب الصّدام والتنافر مع المحيط

الاجتماعي. فعلى خلاف المجتمعات الحديثة التي تسود فها حرية التعبير عن الرأي، والتي تكون فيها حالة التنافر نتيجة اختلاف الرأي أقلّ حدّة، تنزع المجتمعات التقليدية نحو الصّدام، وفرض الحصار والعزلة، على كلّ من يتبنّى رأيًا مغايرًا لرأي المجتمع، وهذا ما لا يودّ الأفراد في هذه المجتمعات أن يتعرضوا إليه، ونتيجة لذلك تجدهم أكثر ميلًا للتوافق مع المجتمع على طريقة «حشر مع الناس عيد»، فهم مع الموقف السّائد والرأي الغالب.

وظيفة التفكير

إنّ على الإنسان أن يُعمل فكره، وأن يفحص الأفكار والمواقف والسّلوك السّائد في مجتمعه، لمعرفة ما إذا كانت صحيحة موافقة للحقّ والخير، أو مغايرة له، من هنا، يبقى الاختيار عائدًا للإنسان وحده، في أن يستسلم ويخضع لكلّ ما هو سائد في مجتمعه، أو أن يُعمل فكره ويتخذ الرأي الذي يراه صائبًا على ضوء عقله، وهدي فطرته، وعلى أساس المبادئ التي يؤمن بها!

على الإنسان أن ينأى بنفسه عن التبعية والانقياد للآخرين في مواقفه، خاصة إزاء القضايا المصيرية. سيّما تلك القضايا التي تترتب

عليها آثار كبيرة في الدنيا، ويسأل المرء عنها ويحاسب عليها في الآخرة. فلا يصحّ للإنسان أن يكون في القضايا المصيرية منقادًا للآخرين، على غرار ما جاء في الآية الكريمة: ﴿إِنَا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ﴾[سورة الزخرف، الآية: ٢٣]، أو الآية الكريمة ﴿وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ﴾ [سورة المدثر، الآية: ٤٥].

إنّ هذا النوع من التبعية العمياء مرفوض قطعًا، وإنما ينبغي للإنسان أن يُفكّر في مختلف القضايا بمعزل عن الأجواء الاجتماعية السّائدة.

إنّ الله سبحانه وتعالى دعا الناس على لسان نبيه إلى التفكير المستقل، بعيدًا عن المؤثرات الاجتماعية الضاغطة. فقد جاء النبي ﷺ برسالة من الله، فانبرى الرأي الاجتماعي الغالب لمخالفة الرسالة، فكانوا يتّهمونه ﷺ بالسّحر والجنون والكذب وسائر التهم الجائرة، فرأى غالب الناس أنفسهم خانعين مستسلمين للسلبية الاجتماعية السائدة، فأوحى الله تعالى لنبيه: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَى وَفُرَادَى ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِكُمْ مِنْ جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾، أي إنّه ﷺ شرع في وعظهم، والمعلوم أنّ أسلوب الموعظة يرافقه الحنو والرأفة، وعظهم ﷺ بالانفراد بأنفسهم، أو ليتحاور كلّ اثنين اثنين منهم، تحرّيًا للموضوعية بمعزل عن الصّخب الاجتماعي، والمواقف الانفعالية السّائدة، التي تطغى على المجتمعات في أوقات المحن والصّراعات الفئوية، وتؤثر على

نحو مباشر على عقل وتفكير الإنسان، وتصبغ مواقفه وآراءه إزاء مختلف القضايا.

وتمضي الآية الكريمة في القول على لسان النبي: ﴿أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ﴾، أي أنْ يكون قصدكم وغايتكم من التفكير والبحث هو الوصول إلى الحقّ. والأهمّ أنّ جوهر الآية الكريمة يؤكد على الإنسان بألّا يسترسل خلف مجتمعه في اتخاذ المواقف، والمصيرية منها على نحو خاصّ، ذلك أنّ حالة الاسترسال لا تعفي الإنسان من المحاسبة أمام الله سبحانه وتعالى، ما دام قادرًا على البحث والتفكير.

رفض التبعية العمياء

لقد شدّدت النصوص الدينية على النأي عن التبعية العمياء للمجتمع. فقد ورد عن الرسول ﷺ أنه قال: «لَا تَكُونُوا إِمَّعَةً، تَقُولُونَ: إِنْ أَحْسَنَ النَّاسُ أَحْسَنَّا، وَإِنْ ظَلَمُوا ظَلَمْنَا، وَلَكِنْ وَطِّنُوا أَنْفُسَكُمْ، إِنْ أَحْسَنَ النَّاسُ أَنْ تُحْسِنُوا، وَإِنْ أَسَاءُوا فَلَا تَظْلِمُوا»[1]، ومضمون قوله ﷺ أنْ يتبع الإنسان مجتمعه في الجوانب الإيجابية السليمة وحسب، ولكن في حالات الظلم والانحراف لا يصحّ أبدًا أن يستسلم المرء للحالة السّائدة، وإنما ينبغي أن ينأى بنفسه تمامًا عن ذلك الوضع. وجاء عن الإمام موسى الكاظم عليه السلام أنه قال: «لا تَكُن إمَّعَةً. قلتُ: وما الإمَّعَةُ؟ قالَ: لا تَقُلْ: أنا مَعَ النّاسِ، وأنا كَواحِدٍ مِن

(١) محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي. سنن الترمذي، ج٣، ص١١٤، حديث ٢٠٠٧.

النّاسِ. إنّ رسولَ اللّه ﷺ قالَ: يا أيُّها النّاسُ، إنّما هُما نَجدانِ: نَجدُ خَيرٍ ونَجدُ شَرٍّ، فلا يَكُن نَجدُ الشَّرِّ أحَبَّ إلَيكُم مِن نَجدِ الخَيرِ»[1].

لا للانفصال عن المجتمع

إنَّ بعض الناس إذا كان انتماؤه الفكري مخالفًا للمحيط الذي يعيش فيه، فإنه يواجه تناقضًا بين الأفكار التي يؤمن بها، ويكون مخالفًا فيها من حوله، وبين معاشرته ومعايشته لهؤلاء الناس. فلا يستطيع أن يوفّق بين الأمرين، وهذا يرجع للجانب النفسي والسلوكي، فإذا كان رأيه مختلفًا مع من حوله فإنه ينعزل عنهم ويبتعد، بل لعلّه يقاطعهم، ومن ثم تحصل عداوة بينه وبينهم، وهذا خطأ كبير.

إنَّ من حقّ الإنسان أن تكون له آراء، وأن تكون له أفكار يقتنع بها، لكنه يظل جزءًا من محيطه، إذا ابتعد أو انقطع عن المحيط الذي يعيش فيه، فإن ذلك:

أولًا: يعقّد حياته، إذ أن مصالحه مرتبطة بالمحيط الذي يعيش فيه، وإذا لم تكن له علاقات جيدة مع الناس من حوله، فإن حياته تتعقّد؛ لأن هؤلاء الناس هم شركاؤه وزملاؤه وأقاربه وجيرانه.

كما أنه لا يمكن لمن يحمل فكرًا مّا، أن يعيش في جزيرة معزولة هو وجماعته، ولو فرضنا أن أتباع دين، أو أتباع مذهب، بحثوا لهم عن جزيرة خاصة بهم، وانتقلوا للعيش فيها، لا ربط لهم بالناس الآخرين.

(١) بحار الأنوار، ج٧٥، ص٣٢٥، حديث٢٩.

هل سيرتاحون من مشكلة الاختلاف مع الآخر؟

كلا، إنه ومع مرور الوقت سيختلفون في داخلهم، فهل سيبحثون عن جزيرة ثانية وينفصلون عن المنشقين عنهم؟

على الإنسان ألا يربط بين قناعاته وإيمانه الفكري، وبين علاقاته بالمحيط الذي يعيش فيه، فهذا سوء تقدير، أنت كبشر تعيش مع الآخرين، وهذا ما يشير إليه الإمام الباقر عليه السلام بقوله: «صلاح شأن جميع الناس التعايش»[1].

ثانيًا: إذا كانت لك مدرسة فكرية، فينبغي أن تعطي للناس انطباعًا جميلًا عن المدرسة التي تنتمي إليها، وأن توصل أفكارها للآخرين، وبانقطاعك وابتعادك عنهم، كيف ستوصل أفكار مدرستك؟ وكيف سيكون انطباعهم عنك؟ بالتأكيد سيكون انطباعًا سيئًا.

الأنبياء عليهم السلام كانوا أكثر الناس إخلاصًا لدعوتهم ولإيمانهم، لكننا لا نرى أنهم عليهم السلام قد انعزلوا، أو قاطعوا من اختلفوا معه، أو عادوا من حولهم، بل على العكس من ذلك.

نقرأ القرآن الكريم، ونرى كيف أن كلّ نبي كان يخاطب قومه، وهم مشركون وكفار، رغم ذلك يخاطبهم: ﴿يا قومي﴾، تأكيدًا على انتمائه إليهم اجتماعيًّا.

وما كان نبينا محمد صلى الله عليه وآله منفصلًا عن الناس، كان يذهب إليهم، كما

(١) بحار الأنوار. ج ٧١، ص ١٦٧.

في السيرة النبوية يوم كان في مكة، مع أنهم يخالفونه ويؤذونه، لكنه كان يذهب إلى أنديتهم وأسواقهم، ويعرض دعوته عليهم، ويتواصل معهم، وهكذا كان أئمة أهل البيت عليهم السلام.

الالتزام بالدين والمذهب لا يعني الانفصال عن المحيط الاجتماعي، إن الذي ينفصل عن محيطه الاجتماعي بسبب اختلافه العقدي والفكري، لديه خلل في فكره، أو في نفسه، أو في سلوكه، لو كان سويًّا لما انفصل عن المجتمع، إلا إذا كان مضطرًا لذلك.

لهذا نرى الإمام الصادق عليه السلام الذي أرسى معالم مدرسة أهل البيت عليهم السلام، وردت عنه روايات كثيرة في تحذير أتباعه من الوقوع في فخّ العزلة والقطيعة، والابتعاد عن الناس، وكان يدعو أصحابه إلى مخالطة الناس، والتواصل معهم.

كون الإنسان يحمل فكرًا آخر، لا يعني أن يبتعد عمن حوله.

يقول الإمام الصادق عليه السلام: «معاشر الشيعة، كونوا لنا زينًا»، أي: أعطوا انطباعًا جيّدًا عنّا أمام الآخرين، «ولا تكونوا علينا شينًا»، ولا تعطوا انطباعًا سلبيًّا للآخرين عن المدرسة التي تنتمون إليها، والمذهب الذي تؤمنون به؛ لأن هذا التصور والانطباع السيئ ينعكس على مذهبكم، وهذا ما لا يريده الدين، ولا يريده الأئمة عليهم السلام، ويقول عليه السلام مذكرًا بقوله تعالى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾.

حسن التخاطب

في التعاطي مع المخالفين هناك مشكلة الكلام الجارح للآخرين، بعض الناس إذا كانت عنده فكرة وعقيدة، يرى أن من شجاعته في الالتزام بعقيدته، أن يقول كلامًا قاسيًا بحقّ الآخرين، دعنا جدلًا نقبل بهذا الفعل، أنت إذا قلت كلامًا قاسيًا، وجرحت مشاعرهم، أوجدت العداوة بينك وبينهم، ونفرتهم منك، فلا تستطيع استقطابهم، وهذا خلق غير سويّ.

ما هو الكلام الجارح؟ أنت تحدّده أم الآخرون يحدّدونه؟

أنت تقول كلامًا وتقول إنه حقّ، وتدّعي أنه لا يحمل أيّ قصد، لكن هذا لا يعفيك أن تراعي الآخر، هل هذا الكلام الحقّ بالنسبة لك هو حقّ بالنسبة له؟ أم أنه يجرح مشاعره؟

عندما تختلف المعتقدات والمصطلحات، علينا أن نتنبه لما نقول خشية أن يفهمها الطرف الآخر بسوء، أما أن تقول ما تريد ثم تبرر أنك لا تقصد ما فُهم، فهذا لا يقبله منك الآخرون، لذا على الإنسان أن يختار ما يقول، ويبتعد بعناية عن الكلام الجارح للآخرين.

عندما يقول الإمام الصادق عليه السلام: «قولوا للناس حسنًا»، فهو ينقل قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾، ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ كلام القرآن يؤكده الإمام عليه السلام لشيعته.

الإمام عليه السلام يقول لشيعته: «قولوا للناس حسنًا، واحفظوا ألسنتكم»،

لا تندفعوا، ولا تنفعلوا في المواقف، وتقولون كلامًا يسيء إلى أهل البيت، ويشين بمدرستهم، ثم يقول عليه السلام: «وكفّوها عن الفضول»، أي عن الكلام الذي لا داعي له، أو «قبح القول».

من يطّلع على سيرة الإمام الصادق عليه السلام، ويقرأ الروايات الواردة عنه، يجد عددًا كبيرًا من الروايات تؤكد على هذا الجانب، ولا أدري لماذا بعض الناس يتجاهل هذه الروايات، ويبحثون عن رواية هنا ورواية هناك، يبرّرون بها الكلام الجارح تجاه الآخرين.

لا للخصومة بالدين

الإمام الصادق عليه السلام يقول فيما روي عنه: «اجعلوا أمركم هذا لله ولا تجعلوه للناس، فإنه ما كان لله فهو لله، وما كان للناس فلا يصعد إلى السماء ولا تخاصموا بدينكم الناس»[1]، أيّ لا تجعل دينك سببًا للخصومة بينك وبين الناس.

لا يوجد دين أو مذهب سويّ يدعو للعداوة والتباغض، الدين الصحيح يقول: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ وليس بالسبّ والشتم واللعن.

في بعض الأحيان بعض الناس عندهم عقد وأمراض نفسية، أو قصر نظر، أو سوء فهم، فيقولون الكلام الجارح، والكلام القاسي، وهذا يحمل إساءة للدين، وإساءة للمذهب، فيقول الإمام عليه السلام: «ولا

(١) الكافي. ج ٢، ص ٢١٣.

تخاصموا بدينكم»، ويقول عليه السلام في موضع آخر: «ذروا الناس، فإن الناس أخذوا عن الناس»[1].

لا شك أن الحقائق جلية واضحة عند الإمام الصادق عليه السلام، وحجته قوية، ونحن نرى أن أبا حنيفة يحضر عند الإمام لمدة سنتين، لكننا لا نجد أن الإمام يبادره بالنقاش كل يوم «أنتم قلتم ونحن نقول»، وكذلك بقية من كان يدخل على الإمام عليه السلام، إذ لم يكن هذا من آداب الإمامة.

ورد في الكافي عن الإمام الصادق عليه السلام رواية وكأنها قيلت لزماننا هذا، يقول عليه السلام: «ما أيسر ما رضي به الناس عنكم، كفّوا ألسنتكم عنهم»[2].

وفي رواية أخرى عنه عليه السلام قال: « اتقوا الله ولا تحملوا الناس على أكتافكم، إن الله يقول في كتابه: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾»[3].

ويقول أيضًا عليه السلام: « إياكم أن تعملوا عملًا نعيّر به، فإن ولد السوء يُعيّر والده بعمله، كونوا لمن انقطعتم إليه زينًا، ولا تكونوا عليه شينًا، صلّوا في عشائرهم، وعودوا مرضاهم، واشهدوا جنائزهم، ولا يسبقونكم إلى شيء من الخير فأنتم أولى به منهم»[4].

(١) الكافي. ج٨، ص٣٤١.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) بحار الأنوار. ج ٧١، ص ١٦١.
(٤) وسائل الشيعة. ج ١٦، ص ٢١٩.

هكذا كانت وصايا الإمام الصادق وسيرته، وهي تؤكّد لنا هذه المعادلة، ينبغي أن يكون هناك قوة في الانتماء الفكري، بأن يتمسك المؤمن بعقيدته، وأن ينفتح اجتماعيًّا على مخالفيه.

ليس هناك تنافٍ بين الانتماء الفكري، والانفتاح الاجتماعي، إلا في نفس الإنسان غير السوي، الإنسان السوي لا يجد تناقضًا في الأمر، إنما يرى في أفق الانفتاح الاجتماعي فرصة لخدمة انتمائه الفكري، وهذا ما كان الإمام عليه السلام يؤكده على أصحابه، يطالبهم بقوة الفكر والمعرفة من جانب، وعدم جرح مشاعر الآخرين من جانب آخر، والتواصل مع الآخرين من جانب ثالث، هذا هو منهج أهل البيت عليهم السلام.

وأكثر الناس حاجة إلى النأي عن التبعية للآراء السّائدة هم المصلحون الرساليون والعاملون النهضويون. فالذين يريدون النهوض بمجتمعاتهم لا يستطيعون مجاراة الآراء السّائدة؛ لأنّهم يدركون جيّدًا أن سبب الانحراف والتخلف القائم إنما يعود إلى تلك الآراء، وهم إنما جاؤوا لكي يُغيّروا من الأمر الواقع، وهم معنيّون بمقتضى رسالتهم بالتصدّي للواقع المتخلف لمجتمعاتهم، وهذا تحديدًا ما كان يقوم به الأنبياء، الذين خالفوا مجتمعاتهم، والأصحّ أنّ مجتمعاتهم هي التي خالفتهم، قال تعالى: ﴿كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾[سورة المائدة، الآية: ٧٠].

إنّ أصحاب الرسالة معنيّون بتحمّل عواقب سعيهم نحو الإصلاح، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾[سورة الأحزاب، الآية:٣٩]، ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَى مَا كُذِّبُوا وَأُوذُوا ..﴾[سورة الأنعام، الآية:٣٤]، فالنبيّ ﷺ على يقين بأنّ مصير المصلحين غالبًا ما يكون التعرّض للحصار والإيذاء والعزل الاجتماعي، وهذا عين ما عايشه ﷺ في مكة المكرمة، حتى ورد عنه ﷺ أنه قال: «ما أوذي نبيٌّ مثل ما أوذيت»[1]، إلّا أنّ جميع ذلك من مقتضيات تبليغ الرسالة، وكذلك هو نهج الأئمة والمصلحين الخيّرين في كلّ المجتمعات.

غير أنّ هناك حقيقة ينبغي ألّا يغفل عنها المصلحون، وهي الالتزام بنهج التعايش، والمخالطة الاجتماعية. ذلك أنّ المصلحين وأصحاب الرأي المختلف، لا ينبغي أن يسعوا نحو الصّدام مع مجتمعاتهم، حتى مع تمسّكهم بآرائهم، والتبشير بها، كلّما سنحت الفرصة لذلك، كما أنّهم في الوقت عينه لا ينبغي أن ينسحبوا من السّاحة ويعتزلوا الناس.

هناك نصوصٌ دينية كثيرة تؤكّد أهميّة أن يكون أصحاب الأفكار الإصلاحية، والتوجهات النهضوية، حاضرين ومخالطين للناس في مجتمعاتهم، يدارونهم ويجاملونهم، ويجهدون في الوصول بآرائهم

(١) بحار الأنوار، ج٣٩، ص٥٦، وفي كنز العمال، ج٣، ص١٣٠، حديث٥٨١٨: (ما أوذي أحدٌ مثل ما أوذيت).

وأفكارهم إلى مدارك عقول الناس، لا أنْ ينغلقوا على ذواتهم ويهجروا مجتمعاتهم. وفي ذلك مهمّة مزدوجة، يحمي من خلالها الرسالي مصالحه الذاتية من جهة، ومن جهة أخرى يقوم على خدمة رسالته، وهذا ما لا يمكن أن يتحقق في حال الابتعاد والعزلة عن المجتمع.

وفي هذا الشّأن يقول أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام: «خالِطُوا النّاسَ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَأَجْسادِكُمْ، وَزايِلُوهُمْ بِقُلُوبِكُمْ وَأَعْمالِكُمْ»[1]، يعني أنْ يلتزم الإنسان المصلح برأيه الصحيح، دون تبعية لسلوك وآراء الناس، كما ينبغي في الوقت عينه أن تستمر المعايشة والمخالطة العامة لهم. ومما قيل في هذا السّياق: «كن في الناس ولا تكن مع الناس»، فالمطلوب أن يعاشر المرء أبناء مجتمعه، إلّا أنه لا ينبغي أن ينساق خلف آرائهم وأفكارهم غير السليمة، وهكذا يجمع الإنسان بين التزام الحقّ وبين التعايش والتكيّف مع مجتمعه.

(١) عيون الحكم والمواعظ، ص٢٤٣.

التكيف الاجتماعي واجتناب الخطأ

الإنسان كائن اجتماعي يتفاعل مع بيئته ومحيطه، فيتأثر ويؤثر. وفي كل مجتمع في دائرته الواسعة أو في دوائره الصغيرة هناك آراء تسود، وسلوك تصبح رائجًا، والإنسان بسبب نزعته الاجتماعية يجد نفسه منجذبًا للأخذ بما يراه سائدًا في مجتمعه من آراء وسلوك.

لكن من الواضح أنه ليس كلّ ما يسود في المجتمع هو شيء سليم وصحيح؛ لأن المجتمعات البشرية تظهر فيها أخطاء وسلبيات وثغرات، و لا يستطيع مجتمع مهما كانت درجة وعيه أن يكون محصنًا تجاه رواج بعض الأفكار والسلوك الخطأ، فماذا يجب على الإنسان حيال هذا الأمر؟

نزعته الطبيعية للتكيف والتوافق الاجتماعي تدعوه للأخذ بما أخذ به الناس، وكما قيل: حشر مع الناس عيد. لكن بما أن للإنسان عقلًا ووجدانًا إضافة إلى ما يؤمن به من قيم دينية وإنسانية، فإن لهذا الثلاثي؛ العقل والوجدان والقيم، دورًا يجب أن يدفعه لكي يقوّم

ما يسود في مجتمعه. فما يكون متوافقًا مع هذا الثلاثي أو لا يتنافى معه، فيمكنه أن يأخذ به، ولكن في حال التصادم والتنافي هل ينحاز الإنسان إلى عقله ووجدانه وقيمه أم يتماهى مع السائد تحت شعار حشر مع الناس عيد؟

أكثر الناس يتماهون مع السّائد في مجتمعهم تكيفًا واندماجًا، ويحذرون من مخالف المجتمع حتى لا تجرّهم هذه المخالفة لفقدان بعض المصالح، كما يبتلى بعض الناس بفقد الثقة في النفس، يعتقدون بشيء ثم يرون أن كل الناس تؤمن بخلاف ذلك فيذهبون إلى ما ذهب إليه الناس، كما حُكي عن جحا، حين قال للناس هزلًا إنّ المكان الفلاني يوزع الأكل بالمجان فلما رآهم ذهبوا جميعًا، شكك في نفسه وقال: هل يعقل أن كلّ هؤلاء على خطأ؟ وذهب معهم! بعض الأحيان يبرر الإنسان لنفسه بالتشكيك فيما يعتقد بسبب ضغط الواقع الخارجي في المجتمع.

المناعة تجاه الأخطاء السائدة

التوجيهات الدينية تريد أن تعطي الإنسان حصانة تجاه هذه الحالة وتخاطبه: يا إنسان، أنت تعيش في المجتمع، فانظر إلى الآراء والسلوك السائد فيه، ما رأيته صحيحًا فخذ به، وما رأيته خطأً فدعه. وهذا ما يشير إليه الحديث المروي عن رسول الله ﷺ عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تكونوا إمّعة! تقولون إنْ أحسن

الناس أحسنّا»، وهذا جيّد أن تحسن كما يحسن الناس لكن الحالة الثانية: «وإن ظلموا ظلمنا»، هنا خطأ كبير وهو معنى الإمّعة؛ لأنك خالفت عقلك ووجدانك وقيمك. «ولكن وطّنوا أنفسكم»، قرروا مع أنفسكم، «إن أحسن الناس أن تحسنوا»، واكب ركب الإحسان في المجتمع وأحسن مثلهم وأكثر، «وإن أساؤوا فلا تظلموا»[1]، لا تمشوا في الطريق الخطأ.

نصوص كثيرة جاءت لإعطاء هذه المناعة في الإنسان بألّا يخذل عقله أمام ضغط السائد في المجتمع، فكون هذا السلوك يفعله أكثر الناس لا يعني صحته، يقول تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾. ويقول أمير المؤمنين عليه السلام: «لا تستوحشوا في طريق الهدى لقلة أهله»[2]. وورد عن الامام الصادق عليه السلام أنه قال لرجل من أصحابه: «لا تكونن إمّعة. تقول: أنا مع الناس وأنا كواحد من الناس»[3].

إذا رأيت الخطأ فتجاوزه، وعليك أن تكون مؤثرًا في مجتمعك، وأن تساعد مجتمعك على تجاوز الخطأ، هذا ما يوجه الدين الإنسان إليه. قد تكون حالة سائدة في مجتمع لزمن ما، ولربما كانت مناسبة لذلك الظرف، ومع تغيّر الزمان والظرف قد تكون الآن غير مناسبة،

(١) سنن الترمذي، ج ٣، ص٢٤٦، حديث٢٠٧٥.
(٢) نهج البلاغة، الخطبة ٢٠١.
(٣) الشيخ الصدوق. معاني الأخبار، ، ص٢٦٦، باب: معنى الإمّعة.

وهنا لا بد من جرأة للتغيير. كل مجتمع يحتاج إلى من تكون عندهم الجرأة والإرادة للتغيير إلى الأفضل، ورفض الأخطاء، وهؤلاء بلا شك سيدفعون الثمن بعتاب المجتمع لهم ولومهم وشتمهم ولربما وصل الأمر إلى الإيذاء الجسدي أو التصفية. ولهذا يشجع الحديث الشريف على التغيير إلى الأحسن فقد ورد عنه ﷺ أنه قال : «مَن سَنَّ سُنَّةً حَسنةً فعمِلَ بِها، كانَ لَهُ أجرُها وَمِثْلُ أجرِ مَن عملَ بِها، لا يَنقُصُ مِن أجورِهِم شيئًا»[1].

(١) صحيح ابن ماجه، ج١، ص٨٧، حديث ١٦٩.

الانتماءات الفئوية ورعاية القيم

الإنسان مدنيٌّ بطبعه؛ لذلك يبحث عن انتماء اجتماعي من نوع ما. وهناك أكثر من سبب يدفع الإنسان للبحث عن حضن اجتماعي ينتمي إليه، فالإنسان في هذه الحياة يوحشه العيش منفردًا منعزلًا، ولديه نزعة اجتماعية، تدفعه للبحث عن آخرين ينتمي إليهم تحت عنوان أو آخر، هذا أولًا.

والسبب الثاني، هو الرغبة الغريزية في بحث الإنسان عن تكتّل يقوّيه في مواجهة تحدّيات الحياة، فهناك تحدّيات ومشاكل تعترض حياته، وهو بانتمائه للآخرين يتقوّى في مواجهة هذه التحدّيات، ليرى نفسه أقدر على مواجهتها.

أما السبب الثالث فيعود إلى طبيعة التنافس بين بني البشر، فالناس يتنافسون فيما بينهم رغبة في تحقيق المزيد من المكاسب والمصالح، فتلك هي طبيعة الإنسان في حبّه لذاته، وحبّه لتوفير مصالحه، لذلك يبحث عن آخرين يشاركونه المصلحة، ويلتقون معه في ذات التطلع.

نوعان من الانتماء

وهناك نوعان من الانتماء؛ انتماء اجتماعي طبيعي، وانتماء آخر على أساس فكري أو سياسي. فالانتماء الطبيعي كانتماء الإنسان إلى أسرة وقبيلة، أو عرق أو منطقة بعينها، فهو بذلك يشعر أن بينه وبين آخرين قاسمًا مشتركًا، وعنوانًا يجمعه معهم ويجمعهم معه.

وهناك لون آخر من الانتماء، وهو الانتماء على أساس منهج فكري أو توجّه سياسي واجتماعي، إنّ هذا الانتماء يجعل الإنسان جزءًا من فئة ومجموعة وإطارٍ ما، والانتماء إلى فئة ما بحدّ ذاته ليس أمرًا سلبيًّا، بل فيه من الإيجابيات الشيء الكثير. والنصوص الدينية تحضّ على العمل الجمعي، فقد ورد عن رسول الله ﷺ أنه قال: «يَدُ اللَّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ»[1]، وجاء في الآية الكريمة: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾[سورة المائدة، الآية: ٢]. وعلاوة على كون الانتماء يمثّل نزعة طبيعية لدى البشر، فإنّ عقل الإنسان يدفع باتجاه التعاون مع الآخرين. وبغضّ النظر عن شكل الإطار الذي ينتمي إليه، ليس من السلبي، أن يكون الإنسان جزءًا من جماعة أو توجّه لا يستهدف سوءًا ولا معصية.

القيم فوق الانتماءات

وتخيم في كثير من الأحيان سلبيات عارضة نتيجة انتماء الفرد

(١) سنن الترمذي، باب في لزوم الجماعة، ج٣، ص٣١٥.

لجماعة ما. ويأتي ذلك عندما لا يكون الالتزام القيمي حاكمًا على الإنسان في علاقاته؛ لأنّ المرء عندما ينتمي إلى فئة فإنه مطالب بالتزام القيم الدينية والإنسانية في علاقاته بالآخرين، غير أنّ ما يجري في كثير من الأحيان، هو تحوّل انتماء الإنسان إلى جماعة ما سببًا في تجاوزه للقيم، فلكونه منتميًا لهذا الحزب أو تلك الجماعة أو ذلك المذهب أو الدين، تجده مندفعًا نحو تجاوز القيم والضوابط، بغرض الانتصار إلى فئته وجماعته على الجماعة الأخرى، كما يعطي لجماعته ما لا تستحقّ فيما يبخس الجماعة الأخرى، وفي هذه الحال بالذات يكون أسلوب الانتماء منافيًا للقيم والمبادئ.

فلا ينبغي للإنسان أن يقدّم مصلحة انتمائه الفئوي، على ارتباطه بالله سبحانه وتعالى، ولا يصحّ أن يعصي ربه، من أجل رضا جهة من الجهات، وقد حذّرت نصوص كثيرة من الوقوع في هذا المنحى، فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، أيًّا كان ذلك المخلوق، فالأولوية القصوى لا بُدّ أن تكون للقيم في الالتزام.

لقد حذّرت نصوص قرآنية من أن تقود الإنسان عاطفة الانتماء إلى تجاوز القيم حتى لصالح أقرب الناس إليه وهي العائلة. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّـهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾[سورة النساء، الآية: ١٣٥]، فلا ينبغي تجاوز القيم وتخطيّ العدل لصالح طرف ما، لمجرد الارتباط العائلي، أو على أساس الانتماء الفئوي، في مقابل فئة أخرى بينك وبينها منافسة

أو خصومة. وقد ورد في آية أخرى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّـهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [سورة المائدة، الآية: ٨].

تقف فردًا أمام الله

وهناك جملة من التوجيهات الإسلامية التي تصبّ باتجاه تذكير الإنسان بحقيقة موقفه بين يدي الله تعالى يوم القيامة. فالإنسان سيقف في اليوم الآخر منفردًا وحيدًا للحساب أمام الله، وما من فئة أو جماعة تناصره وتحميه حينها، جاء في الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَن نَّفْسِهَا﴾ [سورة النحل، الآية: ١١١]، فلن ينفع أحدًا يوم القيامة انتماؤه إلى هذا الحزب أو تلك الجماعة، ولا كونه جزءًا من هذه الديوانية أو ذلك النادي، لن ينفعه جميع ذلك، سيكون وحده مشغولًا بالدفاع عن نفسه. ويقول سبحانه: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٩٤]، فالإنسان سيقف فردًا أمام الله سبحانه، ولن ينفعه تبرير أفعاله ساعتها، بدفاعه عن جماعته، وما عسى أن تنفع الجماعة حينها عندما يكون منشغلًا بنفسه بين يدي الله.

وجاء في آية أخرى: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ * وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ * وَصَاحِبَتِهِ وَبَنِيهِ * لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾[سورة عبس، الآيات: ٣٤-٣٧]، فلماذا يا ترى يحتطب المرء على ظهره ذنوبًا لمجرد الانتصار

لفئته أو جماعته، باستغابة هذا والتجريح في ذاك، وإطلاق الكلام غير المنضبط، واتخاذ الموقف غير المسؤول، وهو يدري أنه سيدفع الثمن باهظًا يوم القيامة؟ وقد ورد عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ثلاثة مواطن لا يذكر أحدٌ أحدًا، عند الميزان حتى ينظر أيثقل ميزانه أم يخف، وعند الصراط حتى ينظر أيجوز الصراط أم لا يجوزه، وعند الصحف حتى ينظر بيمينه يأخذ الصحف أم بشماله، فهذه ثلاثة مواطن لا يذكر فيها أحدٌ حميمه ولا حبيبه ولا قريبه ولا صديقه ولا بنيه ولا والديه، وذلك قوله تعالى: «لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه»[1].

على الإنسان أن يكون يقظًا تجاه التزاماته الاجتماعية. فمن حقّه أن ينتمي ويتعاون مع الآخرين، وأن يدافع عن جماعة ترتبط به وينتمي إليها، ولكن حذارِ حذارِ أن يكون ذلك دافعًا لتجاوز القيم والضوابط الشرعية، فإنّ ذلك مما يجعله يوم القيامة أمام موقف رهيب عظيم. وأكثر من ذلك، تشير الآيات القرآنية إلى أنّ الفئة التي يتبعها الإنسان، ويكون اتباعه لها دافعًا لمخالفته الضوابط الشرعية، هذه الفئة ستتبرأ من الإنسان في يوم القيامة، قال تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٦٦].

لا تبع آخرتك بدنيا غيرك

الإنسان في يوم القيامة يتحمل مسؤولية نفسه بالدرجة الأساس،

(١) البرهان في تفسير القرآن، ج٥، ص٥٨٦.

وعليه تبعًا لذلك ألّا يُضحّي بالقيم والمبادئ. جاء في وصايا النبي ﷺ لأمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «يا عليّ، شرّ الناس من باع آخرته بدنياه، وشرّ من ذلك من باع آخرته بدنيا غيره»[1]، إنّ هناك أناسًا يبيعون آخرتهم من أجل مصالح غيرهم، ولعلّ أحد أبرز الأمثلة على ذلك، أولئك الذين يشهدون شهادة الزور لصالح أطراف من أقاربهم أو جماعتهم أو فئتهم، حتى يكسب المدّعي قضية خلافية في مال أو عقار وما أشبه، فإذا ما كسب الأخير مصلحته، فما عسى شاهد الزور أن يكسب وقد باع آخرته بشهادته الزور لأجل مكاسب دنيوية يجنيها غيره!، والحال نفسه ينطبق مع أيّ عمل مخالف للضوابط الشرعية، لغرض الُانتصار للفئة والجماعة. إنّ على الإنسان أن يجعل نصب عينيه التزام القيم والمبادئ، ورضا الله، ولا يترك للشيطان منفذًا في نفسه، يدفعه للنيل من الآخرين والعدوان عليهم، انتصارًا لفئته أو جماعته أو الزعامة التي يتبعها، فذلك ما سيجعله في موقف صعب يوم القيامة.

(١) من لا يحضره الفقيه، ج٤، ص٣٥٣.

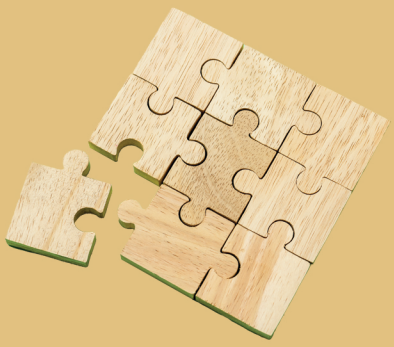

تمتاز المجتمعات التقليدية بمستوى متقدم من الترابط والتكافل الاجتماعي، فكيان الأسرة يحتضن أفرادها، وله قداسة واحترام في نفوسهم، والأرحام يتواصلون فيما بينهم، والجيران يتعارفون، ويتفقد بعضهم بعضًا، وأبناء المجتمع يشعرون بانتماء مشترك يثري عواطفهم ومشاعرهم الإيجابية، ويدفعهم لتبادل المساندة والتعاطف، ويمنحهم الثقة والاطمئنان.

بينما تعاني المجتمعات الحديثة من تدني مستوى الترابط والتواصل الاجتماعي، وتغوّل الروح الأنانية الفردية، حيث أصيب كيان الأسرة بالتفكك والضعف، ولم يعد للقرابة والرحم معنى يُلتفت إليه، كما لا يهتم الجار بمعرفة جاره والتواصل معه، والمحور الأساس للعلاقة بين الناس هو المصالح والرغبات.

لكن الصورة المضيئة إنسانيًا في المجتمعات التقليدية، تستبطن زوايا سلبية قاتمة، حيث ينشأ الفرد فيها على التبعية والانقياد، ويُحظر عليه التفكير الحر المستقل خارج السائد في محيطه الأسري والاجتماعي، ولا يمكنه أن يقرر حتى لنفسه ما لا ترضاه أسرته، ولا أن يعترض على قرار تتبناه زعامة مجتمعه.

أطياف للنشر والتوزيع
هاتف / فاكس: ٨٥٤٩٥٤٥ (٣ ١) ٩٦٦ +
القطيف - شارع القدس
ص.ب ٦١٢١٥ القطيف ٣١٩١١
المملكة العربية السعودية
E-mail: Atyaf.qatif@gmail.com